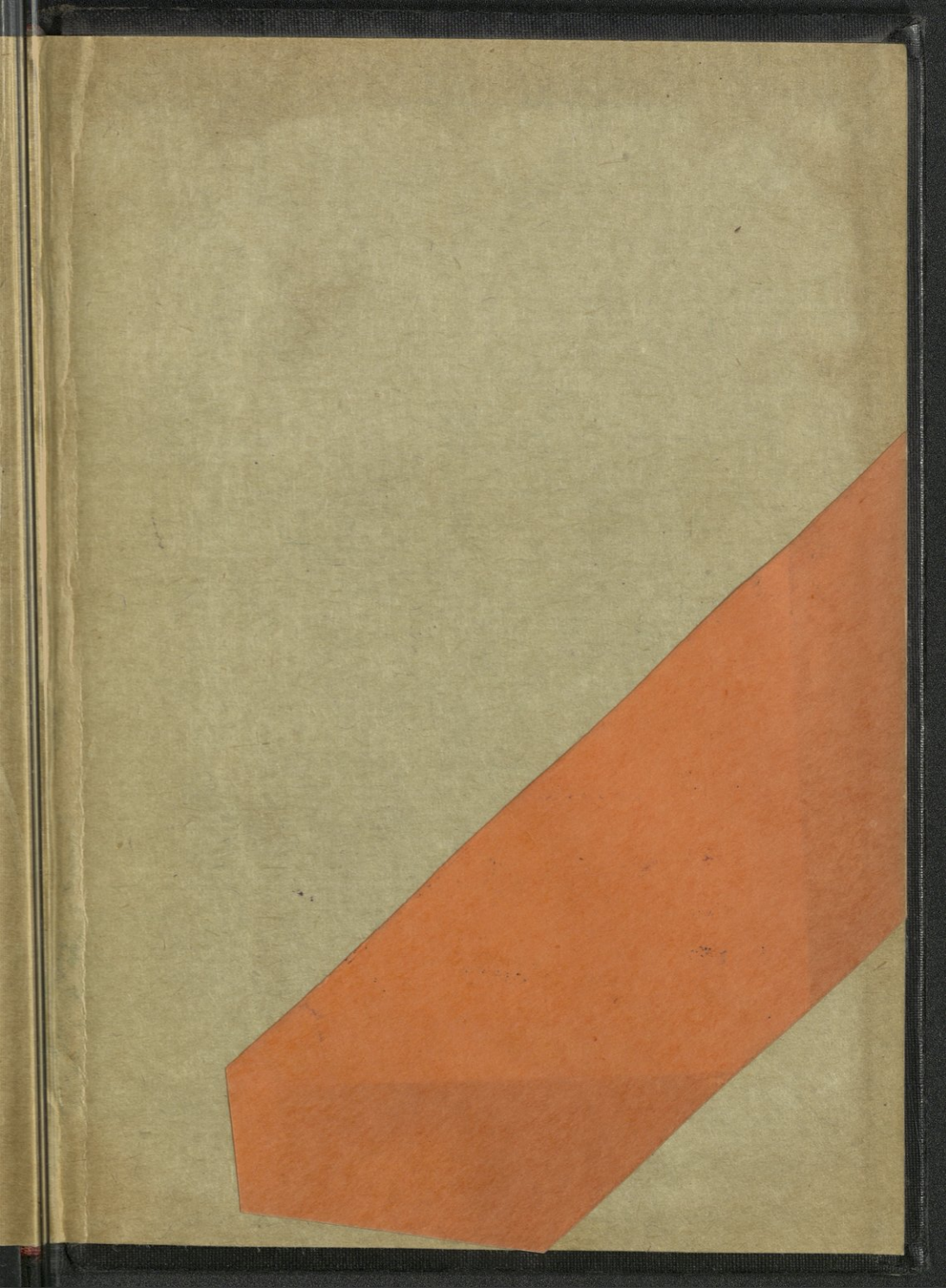




396:T35tA

ثابت - منيره

ثورة في البرج العاجي

MAY 24

10389

JUL 9 '69

T17

JAN 9

MIL

JAN 22 '71



JAFET LIB.

- 1 OCT 1975

396
T35tA

FEB 1972

JUN 1 '56

22 APR 1987

JUN 1 '56

8 JUN 65

MAR 28 '56

APR 18 '56

JAN 11 '57

FEB 12 '58

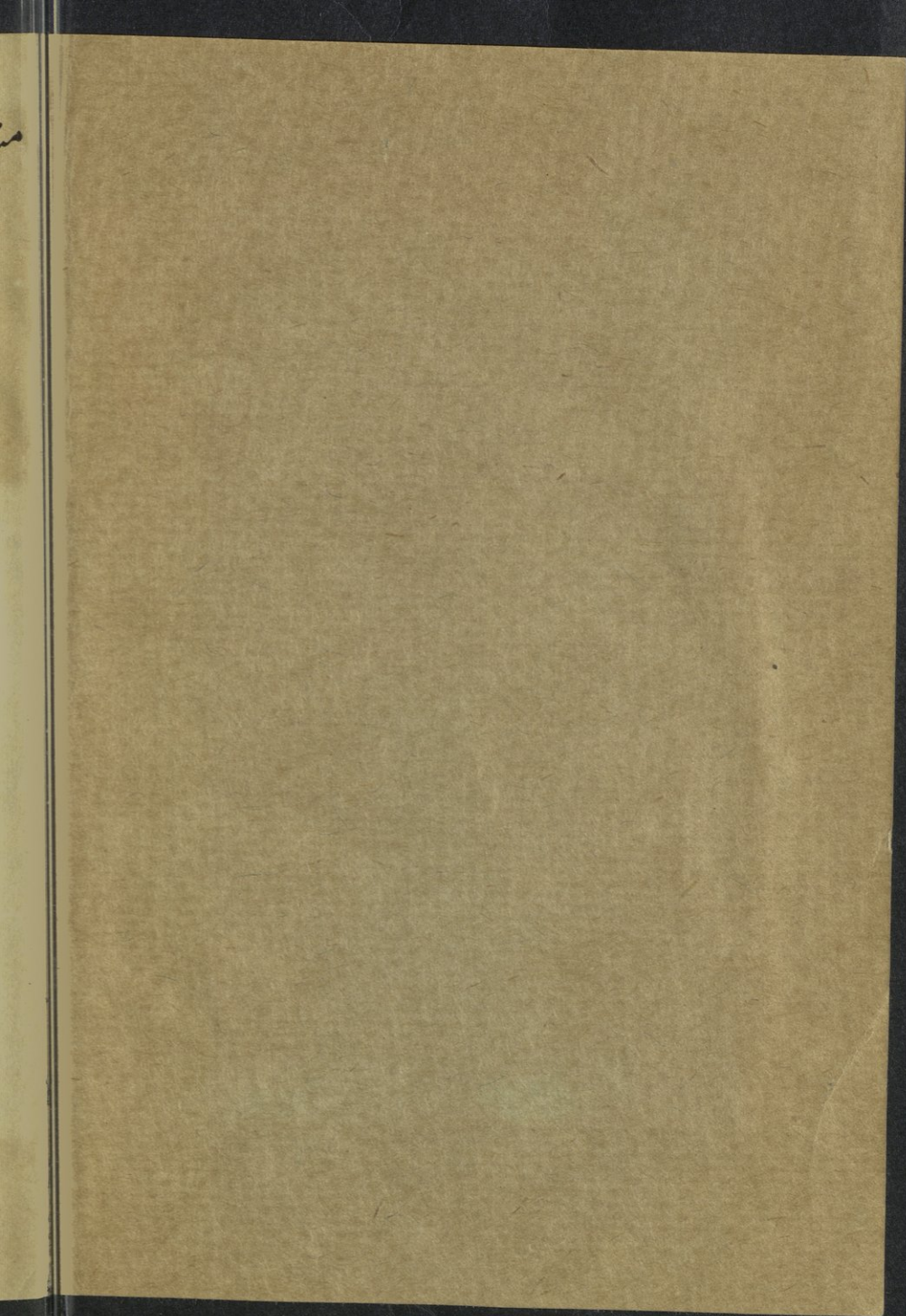
5 FEB 1971

DEC 1973

JAN 71

JAFET LIB.

h28



منيرة ثابت

396

T35TA

C.1



ثورة في... البرج العاجي!

مذكراتي في عشرين عاماً

عن

معركة حقوق المرأة السياسية

78275



دار المعارف للطباعة والنشر بمصر

cat. Jan. 52



مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت

مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت

مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت

78075



مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت

الاهداء

إلى فتيات مصر الناهضات ...

إلى زميلاتى التأثيرات ...

إلى خريجات وطالبات الجامعات المصرية والأوروبية ...

إلى نساء مصر جميعاً ...

أهدى هذه « المذكرات التاريخية الصغيرة » التى تعكس فى مرآتها صفحة من صفحات « جهاد » المرأة المصرية ، هذا الجهاد الذى بدأ منذ حوالى عشرين عاماً فى سبيل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين الجنسين .



أى نساء مصر التأثيرات !

إن ثورة البرج العاجى هى ثورتكن ، وقضية الحقوق السياسية هى قضيتكن ، وما اضطلعت بها إلا كمحامية عنكن . فها هو ذا « ملف » القضية أعرضه عليكن ...

إنه تركتى فى هذه الحياة ، وأنتن وارثاتها ، وهو وصيتى ... وأنتن

منفذاتها !

فإلى الأمام !

منيرة ثابت

القاهرة ٣١ ديسمبر ١٩٤٥

تصدير

إنذار . . .

من البرج العاجى إلى « مصدر السلطات » !

أيأ مصدر السلطات فى مصر !

فى هذه اللحظة التى يتنفس فيها العالم الصعداء .

فى هذه اللحظة التى خرجت فيها جموع البشرية الجريحة تحتفل بختامة هذه الحرب الضروس . . . ونهاية ما جاءت به من ويلات وأهوال .

فى هذه اللحظة التى أخذ فيها العالم يرقص فرحاً على نغمت أغنية السلام . السلام القائم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة بين الشعوب والأفراد .

فى هذه اللحظة أشعر أنا بالألم يحز فى نفسى ، وأتوجع حزناً إذ أصبحت اليوم ، بعد هذا الجهاد الطويل المرير الذى دام عدة أعوام ، وبعد هذه التطورات العالمية السريعة الهائلة ، أرى الرجال فى مصر ما زالوا يمثلون وحدهم « الأمة » . الأمة التى قال عنها الدستور المصرى إنها مصدر السلطات .

لم يك واضعو الدستور المصرى ينكرون أو يتجاهلون أن هذه الأمة مكونة من عدد من النساء يفوق عدد الرجال . وإذن فقد عنى الدستور فى

نصوصه بأن يركز هذه السلطات في المرأة والرجل على السواء ويجعل منهما معاً مصدراً لجميع السلطات .

فلعمري ، لماذا يكون الرجل في مصر - ويبقى حتى الآن - وحده مصدر السلطات ؟! هل أوقف الدستور ؟! كلا ! . وإنما تم للرجال هذا الوضع عن طريق الاغتصاب ... والتلاعب بنصوص الدستور التي تقضوها بقانون الانتخاب وبغيره من الإجراءات والتصرفات .

وليس هذا حدثاً فريداً في نوعه . إذ صفحات تاريخ الأجيال الغابرة والمعاصرة - في مختلف البلاد - حافلة بأمثال هذه الوقائع . فكثيراً ما يحدث (وما زال يحدث في كثير من أنحاء العالم) أن يقوم فرد أو جماعة أو حزب من الأحزاب باغتصاب السلطة في البلاد ، فينفرد بها ويوقف مفعول قوانينها الأساسية أو يتلاعب بنصوصها أو يستبدل بها غيرها ، ليكون حاكماً بأمره وحده ، وهذه التصرفات تبدأ عادة بحركة تسمى في لغة سياسة الحكم . Coup d'Etat أو ضربة انقلاب .

ولكن الرجل في مصر ، عندما استولى على السلطة ، وانفرد بها دون المرأة ، لم يك في حاجة إلى « ضربة انقلاب » . فقد كانت جميع الظروف السياسية والأحوال الداخلية مواتية له . وكذلك كانت ظروف العلاقات الدولية .. إذ أن الدول التي تعتنق الديمقراطية - (والتي تسوى في بلادها بين الرجل والمرأة) - كانت وما زالت تشجع الرجل المصري على الاستئثار بالسلطات وتؤيده في ذلك ضد المرأة المصرية .

ولدينا على ذلك دليل جديد « أخير » في كيفية تشكيل وفد مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو . فقد كان « تكوين » هذا الوفد الرجالي يعلن بشكل صارخ مظهر استئثار الرجل المصرى بالسلطة وانفراذه بها دون المرأة ... وكانت جميع الديمقراطيات فى العالم راضية عن ذلك — (هذه الديمقراطيات التى لم ترض عن استئثار الجنرال فرانكو بالحكم فى أسبانيا ! ورفضت قبوله فى عضوية هيئة الأمم المتحدة !.. هذه الديمقراطيات المتلونة التى تتدخل فى شئون الدول ، وتضع أنفها فى كل شىء عند ما يكون لها مصلحة خاصة فى هذا التدخل) .

وقصارى القول ، فقد كانت جميع الظروف فى الداخل والخارج مواتية للرجل المصرى ، الذى لم يجد من يردعه ، فاستولى بسهولة ودون عناء .. على جميع السلطات وانفرد بها دون المرأة .

فماذا كان موقفنا نحن النساء ؟؟

أننا لم نستسلم لهذا الوضع المشين . ولكننا لم نستطع — خلال السنوات الأخيرة العvisية — القضاء عليه بثورة جاحمة . فاستقر فى المطاف — مؤقتاً — فى برج من العاج حيث أخذت أنظر من « فتحاته النافذة » ، فأرى ، بقلب مغمم بالأسى ونفس ثائرة ، الرجال فى مصر وقد توطد لهم الأمر وأصبحوا وحدهم مصدر السلطات فى مصر ، كما أصبح « ثالث » الديمقراطيات العالمية مصدر السلطات الدولية فى سان فرانسيسكو وبوتسدام !!

أهفون أم أمانى

وبعد، فماذا صنع الرجال فى مصر، وماذا صنع الآخرون فى الأطلانطيق وفى سان فرنىسىكو وبوتسدام، ثم فى لندن؟؟

أما فى الخارج، فقد أخذوا — أولاً — فى الأطلانطيق يقررون ضرورة تطبيق مبادئ العدالة والحرية والمساواة فى كل بلد وكل مكان، وينادون، بحريات أربع وبحقوق الأمم الصغيرة... إلخ. قرروا هذا فى ميثاق بالخير على الورق. ثم تقنوا به طويلاً قبل أن يتم لهم النصر النهائى. فلما تم لرجال الديمقراطيات ذلك النصر المبين. بدأوا يوزعون الأسلاب والفنائم.... ويتشاحنون!! ثم أخذوا يتباحثون فى مختلف وسائل «تنظيم» الاستعمار.. من وصاية وانتداب واحتلال مواقع استراتيجية... ليقسموا العالم فيما بينهم إلى دوائر نفوذ خاصة!!

ذلك هو موقف مصدر السلطات الدولى حتى ساعة كتابة هذه السطور. أما فى مصر، فمصدر السلطات عندنا — (أى حضرات الرجال) — يتحدث الآن عن شىء اسمه «الأمانى القومية» و.. «الأهداف الوطنية».. فىالبؤس التعبير!!

أيها الرجال فى مصر! دعوا الملق فى التعبير، وقولوها قولاً صريحاً. قولوا بشجاعة إنها «حقوق» وليست «أمانى».. قولوا إنها حقوق مصر والسودان. حقوق وادى النيل، التى يجب أن تستردوها بمن اغتصبوها...

وإن كان الغاصبون هم مصدر السلطات الدولية !... هم الديمقراطية العالمية المنتصرة .. ذات الميثاق الأطلسي !:

قولوا إن لواءى النيل « حقوقاً » ، اغتصبت ظمناً وعدواناً ، كما نقول نحن النساء إن لنا حقوقاً اغتصبها منا الرجال فى مصر . .
حقوق النساء هى « حقوق الفرد » التى نطالب بها مصدر السلطات فى مصر .

وحقوق وادى النيل ، هى « حقوق الدولة ، التى يجب أن يحميها الرجال أن تطالبوا بها فى حزم وشدة مصدر السلطات الدولية الذى يتغنى بمبادئ العدل والحرية والمساواة فلا تعبروا عن حقوق البلاد بلفظة أمانى أو أهداف ، فهذا تعبير يسوده روح التوسل والخنوع . . . وهذه وسيلة مقتضى عليها بالفشل .

فأما أن تقولوها قولاً صريحاً جريئاً ، وألا — إن أعوزتكم الشجاعة — فدعونا نحن نساء مصر نقاسمكم السلطات ، ونؤازركم ونشجعكم فنحسن المطالبة (معكم) بحقوق البلاد التى هبطت حتى الآن إلى مستوى الأمانى وإبنى لأخشى أن تهوى غداً إلى مستوى التخيلات !..

هيئة سياسية استشارية من الرجال

سمعت ، وكذلك غيرى من الناس ، أن هناك هيئة سياسية تكونت من الرجال ، فى هذه الأيام ، لتعاون الحكومة بالبحث وإبداء الراى فى

قضية الوطن الكبرى . فلماذا لم تمثل المرأة المصرية في هذه الهيئة السياسية ؟
أمصر وطن للرجال وحدهم ، وليست وطناً لنا نحن النساء ؟ ؟ أليس من
حقنا نحن النساء أن نشترك مع الرجال في خدمة مصر ، ونتعاون معهم
بصفة رسمية في حل قضيتها الكبرى ؟ إلى متى يصر الرجال الأنايون على
الاستئثار بهذا الشرف الوطني ؟

أيامصدر السلطات في مصر !

إنكم في الداخل تغتصبون حقوق المرأة المصرية . وهذه هي المشكلة
الداخلية . وفي الخارج لم توفقوا بعد إلى استرداد حقوق الوطن المغتصبة .
وهذه هي المشكلة الخارجية فإن لم تبادروا (أيها الرجال) بحل المشكلة
الداخلية أولاً . بإشراكنا معكم في السلطات . فتأكدوا أنكم لن تنجحوا
أبداً وحدهم في حل المشكلة الخارجية . . . ولن ينفعكم في ذلك زعمكم
الباطل أنكم وحدهم مصدر السلطات

إنذار وهمية مؤقتة

والآن ، ماذا نحن فاعلات بكم أيها الرجال ؟ ؟ أثور عليكم ونأخذكم
بالعنف - كما فعلت نساء الإنجليز - فنسترد منكم حقوقنا بالقوة !؟ أظن أن هذا
هو الذي سيكون بيننا وبينكم . . . ولكننا سنترفق بكم اليوم مؤقتاً ، فترجىء
هذه الثورة المقررة «المحتومة» . . إلى أجل قريب وغير مسمى . أجل . إني
أفضل هذا التأجيل ، لإعطائكم مرة أخرى فرصة للتفكير . . . ومن ثم ،
فإن الساعة حرجة ؛ وجو مصر في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة ، في حاجة

إلى الهدوء والسكينة ، كما أنه يجب في هذه الأونة أن يكون الشعب كله نساء ورجالا ، أحزاباً وهيئات ، كتلة واحدة متضامنة مع الحكومة وهي تواجه مصدر السلطات الدولي بالمطالبة بحقوق وادى النيل المغتصبه .

ولكنى أود أن تفهموا — أيها الرجال — أن هذه المهادنة فيها إنذار لكم ، فهي ليست تقهقراً منا أو نزولاً عن مطالبنا ، وإنما هي مجرد إرجاء لفترة قصيرة سنظل خلالها نذكركم ونطالبكم بضرورة إشراكنا معكم في السلطين التشريعية والتنفيذية حتى يكون لنا نصيب في قيادة وتوجيه سياسة وطننا المشترك في الداخل والخارج .

لهذا رأيت ، في فترة الانتظار هذه ؛ أن أسجل في هذا الكتاب بعض مذكرياتي وذكراياتي عن « المعركة » . التي خضت غمارها خلال عشرين عاما في مختلف الميادين بصفة عامة وفي موضوع حقوق المرأة المصرية بصفة خاصة . وما أحاط بهذه « المعركة » من ظروف وتطورات ، وجدل مع ... « مصدر السلطات »

م . ت

مقدمة

أحاديث ذوات شجون

تقالب الكتاب ، ومبول القراء !

تعود الجمهور في مصر أن يتفكه بمطالعة الروايات . . . وأن يقرأ في الكتب المطبوعة لحمة الأقلام قصصاً ينسجها خيالهم الخصب ، أو أخرى يترجمونها . وتعود أيضاً أن يقبل على مطالعة أحاديث العواطف . . . وقصص الغرام ! وهذه الأخيرة لم يك لدى في حياتي متسع من الوقت للاهتمام بها . . . أو للتفكير فيها !

فإن خلت أحاديثي الآن من قصص العواطف والغرام ، فإن جمهور القراء سيجد - (بدلا منها) - في موقعي من « مصدر السلطات » (وخصوصاً في قصتي مع وزارة الشؤون الاجتماعية)^(١) ، أحاديث الحياة الواقعية التي لا تخلو من الفكاهة ! وإن كانت كلها وقائع صادقة يملكها التاريخ .

إن الدواء - كالداء - مرّ المذاق ! لهذا تعمد أ كثرية الأطباء إلى تقديم « جرعة » الدواء في مزيج من الحلو . . . ليسهل على المريض

(١) نشرنا في مستهل الباب الثالث في بند العودة إلى الوطن بعض تفاصيل هذه القصة التي أوحى إلينا بإخراج كتاب ثان . . . سيصدر قريباً إن شاء الله .

ابتلاعها ! فيجب أن يكون هذا شأن كتاب الإصلاح النسوى والاجتماعى
وشأن كل صاحب فكرة ، وكل صاحب رسالة .

أما أنا ، فقد جريت على هذه الخطة منذ حملت القلم ، وتعودت أن
أزج دائما ببعض التوابل فى أحاديثى ومحاضراتى وفى بحوثى المكتوبة ،
حتى تصبح حلوة المذاق مستساغة ! أو بمعنى آخر سهلة الهضم . . لدى
السامع والقارىء !

وعلى هذا الأساس ، ستكون أحاديثى هذه متشعبة النواحي ، متنوعة
الموضوعات . . . حيث أترك لقلمى العنان ليسجل ما يشاء من أحاديث
وذكريات وحوادث ذات عبر .

قد يكون فى طريقتى هذه شذوذ عن المؤلف لدى الناس ! ولكنى
أكره التقليد وأبغض القيود ! فان « أقلد » الكتاب والمؤلفين ! ولن
« أتقيد » بعرف متفق عليه بين الناس ! إلا إن كان هذا العرف يعجبني !
ولكنى . . . وا أسفاه . . . لا أجد فى مصر شيئا يعجبني !

وعلى كل حال فإنه يجب أن يترك كل كاتب — (أو كاتبة) — على
سجيته وطبيعته ، حتى لو كان يعتبر فى عرف البعض « مخرفا » . . أو مجنونا !!

الجنون . . . الذى عجزت به الطريق . . ونتألم !

لست أدري من الذى قال إن الجنون فنون ! على أنى شخصيا أرى أن
العبقرية درجة من درجات الجنون ! وعند ما تصل العبقرية إلى الذروة

تنقلب جنونا! .. فهل وصلت أنا في تفكيرى إلى حد العبقرية؟! وهل — بعد ذلك — وصلت عبقريتى هذه إلى الذروة... عند ما قال عنى نساء مصر ورجالها أنى «مخرقة»... مجنونة لأنى طالبت بحقوق المرأة السياسية؟!!

لقد كنت الإنسانية الأولى، والوحيدة البائسة... فى مصر التى طالبت بحق المرأة فى أن تكون ناعبة ومنتخبة. وبمساواتها سياسيا واجتماعيا بالرجل. وقد فعلت ذلك فى وقت كان فيه النساء والرجال معاً، والهيئات النسائية فى مصر — وعلى رأسها الاتحاد النسائى — يعارضونى فى هذه المطالبة. ويلطموننى بتصرّحاتهم، وينعتوننى «بصفة» الخبل والجنون!... ولكنى لم أعبأ بهذا كله، وبقيت أطالب وحدى — حتى عام ١٩٣٦ — بحقوق المرأة السياسية أملاً فى تعبيد الطريق لنساء مصر فى المستقبل. وقد وقفنى الله فى تعبيد هذا الطريق، ثم فى اقناع نساء مصر بضرورة السير فيه. فكانت النتيجة:

(أولاً) أن عدل الاتحاد النسائى موقفه — (بعد أن حاربنى عدة سنوات!) — وقرر هو أيضاً المطالبة بحقوق المرأة السياسية! واعلن ذلك فى سنة ١٩٣٦ — بمناسبة المعاهدة المصرية الانجليزية — وكان لى فى ذلك حديث سجل فى الإهرام. وهكذا، كان عام ١٩٣٦ بدء تعاونى مع الاتحاد النسائى.

(ثانياً) أن تكون في مصر منذ حوالى عامين الحزب النسائي الوطنى وقرر في برنامج تأسيسه المطالبة بحقوق المرأة السياسية .
 (ثالثاً) أن قدم أحد النواب المحترمين منذ أكثر من عام ونصف عام — وهو الأستاذ زهير صبرى — مشروع قانون لمساواة المرأة سياسياً بالرجل ، ولإشراكها فى السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فكان الأستاذ زهير ، منذ قيام الدستور ، أول نائب فى مصر اجترأ على طرح مثل هذا المشروع على البرلمان المصرى ، (وكذلك قدم مشروعاً لمساواة الرجل بالمرأة . . . فى عقوبة جريمة الزنا !) .

(رابعاً) أن تكون فى مصر منذ عام وبضعة شهور حزب الكتلة وقرر فى لأخطه ومبادئه الأساسية ضرورة مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية وغيرها . فكان الحزب الأول فى مصر بين أحزاب الرجال الذى اعترف بحقوق المرأة وقرر العمل على تحقيق المساواة السياسية بين الجنسين .

فاليوم أرى جميع النساء فى مصر — أفراداً وأحزاباً وهيئات — يطالبن بحقوق المرأة السياسية التى طالبت بها وحدى بالأمس . كما أرى بين الرجال أحزاباً ووزراء ونواباً يؤيدون هذه المطالب .

فان كنت أنا التى عبدت وحدى لهؤلاء جميعاً . هذا الطريق بالأمس وقد اتهمونى عند ذاك بالخرف . . . والجنون ! فإنى أقول لهم اليوم : نعم هذا الخرف . . . ونعم هذا الجنون !! أنى لفخورة بهما !!

حقوق المرأة السياسية والاجتماعية

منذ أكثر من عشرين عاماً :

الآن ونحن نشرف على نهاية العام الخامس والأربعين بعد الألف والتسماية (١٩٤٥) قد لا يصدق الناس انى طالبت بحق المرأة فى الانتخاب وبمساواتها السياسية مع الرجل منذ أكثر من عشرين عاماً !!

إنى شخصياً أكاد لا أتصور هذه الحقيقة الواقعة . . . ولكنى فى شهر رمضان المنصرم ، وقد اشتدت حرارة الصيف ، أعتكفت فى العاصمة بعد أن هجرها « الذوات » إلى المصايف . . . وأخذت أراجع مذكراتى الخاصة وأقابلها بمجموعة قصاصات الجرائد التى تحوى مقالاتى ، التى أحتفظ بها ، فوجدت عجباً . . . سررنى وأدهشنى ! وكيف لا يدهشنى أن أذكر الآن انى طالبت بحقوق المرأة السياسية (حق الانتخاب) عقب صدور الدستور مباشرة وقبل أن يعقد فى مصر برلمان ؟! وفى وقت لم أكن أفهم فيه حقيقة معنى الحياة النيابية ! إذ ما كنت قد أنجزت بعد من مراحل تعليمي غير الدراسة الابتدائية . . . وبالفرنسية ؟!

وكيف لا يدهشنى أن أذكر انى - بتدخل - كنت السبب فى

تقرير دعوة السيدات لحضور جلسات البرلمان ، ثم حفلات افتتاحه ،
وتخصيص مكان لهن ؟ وأنى كنت المصرية الأولى التى اشتغلت بالصحافة
السياسية اليومية والأسبوعية (باصدار جريدتين معاً) ؟ بل وكنت أيضاً
المصرية الوحيدة التى مثلت الصحافة النسوية المصرية فى معرض الصحافة
الدولى فى مدينة كولونيا بألمانيا ...

حقاً ، لقد كدت أنسى هذا التاريخ الحافل التأثير ! ... ولولا فترة
اعتكافى خلال الصيف المنصرم ، لما وفقت إلى مراجعة هذه الصفحات التى
طوتها حقبة من الزمن تبلغ عشرين عاماً

لست أدري إن كان ما صنعه منذ عشرين عاماً ، كان عبثاً وتهريج
طفولة كما قال عنى الإتحاد النسائى فى ذلك الوقت ؟ ؟
ولكن ... ألم يكن تهريج الطفولة هذا قيمة ونتائج ؟ ؟ سنرى !

التوعية والإحياء :

انى أعترف بأنى كنت مبكرة فى تفكيرى وآمالى أكثر مما ينبغى . فما
هى العوامل التى دفعتنى فى هذا الطريق قبل الأوان .
كان أبى و « سعد زغلول » من العوامل القوية التى دفعت بى مبكراً
إلى هذا الطريق ، فقد تلقيت منهما الإحياء الفكرى والنفسى ، وقد
ساعدت ظروف نشأتى وتربيتى البيتية على تلقى هذا الإحياء والتوجيه
والإفادة منهما .

لقد حدثني والدي كثيراً في شؤون المرأة في مصر وفي الخارج . وذكر لي بصفة خاصة تاريخ حركة النساء في إنجلترا ، وقصة ثورتهن التي أدت إلى دخولهن البرلمان ! وهكذا كان رحمه الله « يوسوس » لي بهذه المسائل الخطيرة ، ويحشوها رأسي الصغير ... حتى كاد ينفجر !! وقد « تلقفني » الزعيم سعد زغلول ، وأنا على هذه الحالة في عام ١٩٢٤ إذ اتصلت به اتصالاً وثيقاً ، فعطف على وشجعتني ... ثم أكل — بأحاديثه الشيقة معي — تعبئة رأسي بالذرات الباقية في ميدان السياسة والنهضة النسوية والاجتماعية . وقد مات أبي ، ولحق به سعد زغلول في خلال شهور عشرة ، ولكنهما كانا قد خلفا لي ، في ابراج رأسي ، « تركة » هي ثروة ثمينة ... وليس المجال يتسع هنا لتسجيل شيء من ذكريات تاريخي الحافل بالطرائف مع والدي ، ومع سعد زغلول ، خصوصاً وأن بعضه . فيما يختص بالأخير . يتصل ببعض الحوادث والشخصيات السياسية في مصر . وهذه كلها أمور لم يحن الوقت بعد لإذاعتها .

لهذا أكتفي هنا . متمشية في حدود موضوع هذا الكتاب . ببيان قصة المطالبة بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية ، ليري الناس كيف بدأت وكيف تطورت حتى اليوم .

منى وكفيف طالبت بحقوق المرأة السياسية :

لما سمعت ذات يوم ، أن القوم « يصنعون » لمصر دستوراً ... وبرلماناً

خيل إلى أن الوقت قد حان لأن أتزعم حركة . . . تشبه ثورة نساء الإنجليز!! فأخذت فجأة أكتب وأبعث بعشرات المقالات للصحف العربية اليومية والأسبوعية (وأحياناً الصحف الفرنسية).

وكانت مقالاتي العربية في ذلك الوقت « ركيكة » نوعاً في معناها . (من حيث اللغة!) . ولكنها ، على ما اعتقد ، كانت قوية في معناها ومرمها . ولم يحدث أبداً أن رفضت جريدة واحدة في مصر (عربية أو فرنسية) أن تنشر لي أية مقالة من المقالات التي ملأت بها صفحات الجرائد . وهذا فضل أذكره واسجله للصحافة في مصر التي كانت عاملاً أساسياً في تشجيعي .

وفي هذه المقالات الأولى ، كنت أبدى رأيي في شؤون مصر السياسية بنزعة متطرفة على طريقة والدي . وكنت أؤيد طبعاً سياسة الزعيم « سعد زغلول » . وقد طالبت بحق الانتخاب للمرأة وبحق العضوية في المجلسين النيابيين . . وكان ذلك قبل أن يفتح رسمياً البرلمان المصري الأول بقليل ، فكنت أول مصرية طالبت بحقوق المرأة السياسية وما زالت واسفاه . . . أطالب بها !

وأحب أن أسجل هنا أن « سعد زغلول » لم ينهرني أو يوبخني عندما طالبت بهذه الحقوق السياسية ! بل . على عكس ذلك . صفق لي وشجعني وأكد لي أنه سيعطى المرأة هذه الحقوق السياسية . عندما تتوطد الحالة السياسية في مصر ! .

كيف طالبت برعوة السيدات لحضور جلسات البرلمان :

لاحظت (وكنت الوحيدة التي لاحظت !) قبل افتتاح البرلمان الأول بأيام قليلة أن ذوى الشأن فى البرلمان لم يعدوا للسيدات مكانا فى شرفات الزوار ! فبادرت بالاحتجاج على ذلك احتجاجا شديدا عنيقا ، وطالبت بضرورة تخصيص مكان للسيدات بين زوار المجلسين .
أى ... والله ! لقد كنت أنا صاحبة هذه الفكرة . والمطالبة بها . ولم تفكر فى ذلك الوقت سيدة فى مصر أو هيئة نسائية فى المطالبة بتخصيص مكان للسيدات فى البرلمان !

وقد تقبل مكتب مجلس الشيوخ احتجاجى واستجاب لطلبى فى الحال ، فلم تمض أيام معدودة حتى أعدوا للسيدات شرفة فى كل من المجلسين . وكان الفضل فى سرعة قبول طلبى يرجع « لسعد زغول » نفسه ، فقد كنت لجأت إليه فى الحال وخاطبته فى هذا الشأن . . فأبدى أسفه وأيد طلبى ! . . ونفذه فى الحال . (كان رئيسا للوزارة وقتئذ) .

يوم السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ :

افتتح البرلمان المصرى الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ دون أن يكون لنساء مصر نصيب فى الظهور فى هذه الحفلة الأولى ، ولكن بعد أن قدمت احتجاجى ، واتصلت بسعد زغول ، تقرر تخصيص مكان لهن .
فى يوم السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ اقترحت المرأة المصرية ، لأول مرة فى التاريخ ، باب شرفات الزوار فى البرلمان ، وكان فى مقدمة الزائرات

رئيسة وعضوات الاتحاد النسائي... الذي كان يعارض جميع مطالبى
ويحارب آرائى!! ولكنه لم يك يرى بأساً من أن يتمتع بثمرات هذه
المطالب والآراء...

والآن لنترك التاريخ يطالعنا ببعض الحوادث الثابتة على صفحات
مجموعات الجرائد :

فهذه هى جريدة الإهرام التى أفسحت صدرها لعدة عشرات من مقالاتى
وهذه هى سلسلة واحدة من بعض مقالات كتبته ، وسجلت بالإهرام تحت
عنوان « خواطر نائرة » وهذه هى المقالة العاشرة من هذه السلسلة ، وقد
نشرتها لى الأهرام - (قبل افتتاح البرلمان الأول بأيام قليلة) - تحت
عنوان « النساء والسياسة » ، « النساء وحفلة البرلمان » .

وقد ظهرت هذه المقالة فى عدد الإهرام (١٤٢٩٦) الصادر بتاريخ
الاثنين ٣ مارس ١٩٢٤ وقلت فيها بعد حديث مستفيض :

« قرأت أن الحكومة تنوى أن تقيم حفلة شائعة لافتتاح البرلمان المصرى »
« الجديد... وقد بت أحرق شوقاً لحضور هذه الحفلة ، فتساءلت »
« مراراً - ألا يكون للسيدات المصريات مقاعد فى هذه الحفلة... إبنى »
« لأوجه اليوم هذا السؤال علناً إلى صاحب الدولة رئيس الوزارة السفورى »
« الجليل... » *

(*) كنت دائماً اسمى « سعد زغلول » الزعيم السفورى الجليل ، وكان رحمه الله
يتقبل منى هذه التسمية باسماء

« انه حقاً لمن الغبن الفاحش أن تحرم مندوبات الجنس اللطيف من »
 « الاشتراك في الاحتفال بافتتاح البرلمان المصرى . لقد كان للمرأة المصرية »
 « نصيب في الجهاد . لا يقل عن نصيب الرجل ، فمن حقها أن تشترك معه »
 « في حفلة افتتاح المجلس النيابى الذى هو ثمرة ذلك الجهاد المشترك » .
 « لقد حرمنا من حقنا فى أن نكون ناخبات لأعضاء هذا المجلس فهلا »
 « نعوض من هذا الغبن ، باشتراكنا فى حفلة افتتاحه ... الخ »
 هذا بعض ماقلته ، قبل افتتاح البرلمان الأول ! وبعد أن قرروا دعوة
 السيدات لحضور الجلسات البرلمانية . كتبت فى جريدة البلاغ الصادرة
 بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ . مقالة مسهباً فى خمسة أعمدة ونصف !!
 تحت عنوان « المرأة المصرية فى الهيئة الاجتماعية — « جلسة فى مجلس
 النواب » .

وقد قلت فيه :

« قضى الأمر ! واقترحت المرأة المصرية دار مجلسى الشيوخ والنواب »
 « رغم أنوف السادة الغاصبين ... ظفر عظيم هذا لمبادئ وجهودى ، حادث »
 « تاريخى جليل سجلته فى مذكراتى مقروناً باسم سعد زغلول ! ... »
 « إذ لو أن السلطة التنفيذية كانت اليوم فى غير يد سعد لما ظفرت اليوم »
 « بهذه الأمانة ... »

« لئن كان للمطالبة بحقوقها ، الملحة فيه ، المجاهدة فى سبيله بعض الفضل . »
 « فإن لجيب ذلك المطلب الفضل الأكبر . ذلك مايجب على إثباته هنا . »
 « اعترافاً بفضل الزعيم المصرى « سعد زغلول » على الحركة النسائية بوجه »

« عام ، وبفضله في تقرير « مبدأ ظهور المرأة » في الهيئة الاجتماعية »
 « بنوع خاص »

« نعم ، قضى الأمر وتقرر هذا المبدأ بعد أن أعرب لى دولة الرئيس عن »
 « أسفه لتصرف لجنة الاحتفال بافتتاح البرلمان . فالآن وقد تقرر هذا »
 « المبدأ بفضل دولة الرئيس هل لى أن أسأل منظمى الحفلات الرسمية »
 « والسياسية ، والتكريمية أن يفكروا في تطبيق « المبدأ الجديد » تطبيقاً تاماً . »
 « فلا يهملوا دعوة السيدات المسلمات لحضور هذه الحفلات . الخ الخ »
 هذه صفحة منقولة من سجل الصحافة المصرية يتضح منها أنى نجحت
 منذ عشرين عاماً في إدخال المرأة المصرية كزائرة فى البرلمان ... ولكنى
 لم أوفق حتى الآن فى ادخالها كعضو فى هذه الهيئة التشريعية ... !

حقوق المرأة ...

واشتغالى بالصحافة

من قصة الأملين ...

لما افتتح البرلمان - (ودخلناه كزائرات ، وطردنا منه كعضوات !)
اشتغل هيب ثورتى وارتفع ضيحي على صفحات الجرائد ...
وفي أواخر عام ١٩٢٥ أصدرت - فى وقت واحد - جريدتين
سياسيتين باسمى - احدهما يومية فرنسية ، والأخرى عربية أسبوعية ،
وكلاهما كانت تحمل اسم « الأملى » ..

وكان سعد زغول من حيث لا يدري صاحب الوحي فى فكرة اصدار
هذين « الأملين » . فان كنت بذلك قد أصبحت أول فتاة مصرية
اشتغلت بالصحافة اليومية السياسية فى مصر ، فالفضل فى ذلك لسعد زغول .
وقد كان لإصدار هاتين الجريدتين باسمى قصة سياسية رائعة ... لا يتسع
الجال هنا لإذاعة تفاصيلها العديدة الطريفة - (وهى كلها مسجلة فى مذكراتى
الخاصة التى قد أنشرها يوماً ما) - ولكنى أحب أن أذكر هنا أن سعد
زغول كان فى ذلك الوقت زعيماً للمعارضة ... وكان دولة اسماعيل صدق
باشا وزيراً للداخلية ، وكانت المعركة بين الوفد والحكومة على أشدها !
أجل ، كان الخيط مشدوداً من طرفيه بين « دولة الشعب » فى بيت

الأمة و« دولة الحكومة » في وزارة الداخلية ! ففي هذا الوقت ، استطعت أن أترحلق « بحفة وتودة » ... ذهاباً وإياباً — على هذا الخيط الرفيع الحاد ، من بيت الأمة إلى وزارة الداخلية — وبالعكس ! — حتى وقفني الله فتسلمت من يد دولة اسماعيل صدق باشا ترخيصين باصدار « الأملين ! » فكانت مفاجأة ... أحدثت ضجة صاخبة في مصر ! ولا غرابة في ذلك فالمصريون كالبارسيين .. شديداً الفضول وكثيرون التهويل ! .. وقد تفضل الصحفيون الأوروبيون عند ذاك ونعتوني بلقب « فارسة الصحافة المصرية » L'amazone de la Presse Egyptienne وقد كانوا يجهلون « سر » ظهور هذه الفروسية !

أما الأحاديث والمناقشات الحادة التي دارت بين سعد و بيني بهذه المناسبة ، وأما التصريحات والأحاديث التي تلقيتها من دولة اسماعيل صدق باشا في هذا الظرف ، فكل هذه أسرار سياسية ، ليس لها مكان في هذا الكتاب . ويكفي أن أقرر هنا أني وإن كنت مدينة لسعد بالتشجيع والعطف والإيجاء ، فاني مدينة لاسماعيل صدق بلقب فارسة الصحافة المصرية !! .. فهو الذي — بتصريحه وامضائه — جعل مني أول مصرية اشتغلت بالصحافة اليومية والسياسية (وكان صدق باشا من أمد بعيد شخصية عزيزة على المرحوم والدي ، الذي كان يقدر دولته ويحبه كثيراً ويعتبره أول رجل في مصر من ناحيتي الكفاءة والوفاء للصديق ... ولهذا أصدر

والدى إلى الأوامر بالألا أتعرض لصدق باشا بنقد مها كانت الظروف ! ولم يك « سعد » يعرف هذا السر الدفين !

وهكذا ولدت الجريدتان ، أو « الأملان » . وقد ركزت عندئذ جهودى على صفحاتهما للمطالبة بحقوق مصر فى الحرية والاستقلال وبحقوق المرأة السياسية والاجتماعية .

وكانت جريدة الأمل تحمل فى صدرها كلمة : صحيفة الدفاع عن حقوق المرأة

مكرم عبيد باشا وحقوق المرأة

صدر العدد الأول من جريدة الأمل العربية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد صدرته بافتتاحية عنوانها « أملى فى الحياة » وقد تضمنت برنامجى ومطالبى التى كانت معروفة . ولم يك معالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية الحالى) يعرفنى شخصياً فى ذلك الوقت بالرغم من أنه كان عضواً فى الوفد مقرباً لقلب سعد ، أجل لم يك أحدنا يعرف الآخر شخصياً . وإن كان كلانا يعرف مبادئ وآراء الآخر . فحدث أن صديقاً مشتركاً بيننا تحدث إلى مكرم باشا فى شأن جريدتى ومطالبى النسوية ، وطلب منه إبداء رأيه فى الأمل وفى مبادئ صاحبة الأمل وآرائها . ففضل معاليه (مكرم عبيد باشا) وبعث إلى برسالة ضافية شيقة بليغة من قلمه الفياض المعروف ، وقد

سجلتها حرفياً في العدد الأول من الأمل تحت عنوان : من الأستاذ مكرم عبيد إلى صاحبة الأمل .

كان ذلك في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

فالיום و بعد عشرين عاماً ، يسرنى أن أنقل هنا بعض مقتطفات من رسالة معاليه ليذكر الناس رأى مكرم عبيد في المرأة المصرية وحقوقها منذ خمس قرن ! وقبل أن يتكون حزب الكتلة الذى سجل في برنامجهِ ضرورة مساواة الجنسين . وليعلموا أن مكرم عبيد اليوم هو مكرم عبيد منذ عشرين عاماً ، لم يتغير رأيه في مطالب المرأة .

والآن « أترك مكرم عبيد » يتكلم بقلمه :

سيدتى :

« طلب إلى صديق أجه أن أكتب كلمة افتتاحية لصحيفة « الأمل »
« التى اعتزمت إصدارها . وإنى وإن لم أتشرف بمعرفتك شخصياً فإن »
« روحك الحرة النائرة كثيراً ما أثارت فى نفوسنا نحن الرجال (لا أقول »
« ثورة ، فالثورة وإن كانت فكرية قد تسوق إلى النيابة .. !) - بل »
« حماسة مقدسة ليس أقدر من المرأة على اذكائها . »

« ولقد عرف الناس فيك مثلاً صالحاً للمرأة المصرية التى اشتركت »
« فى نهضتنا المباركة وكانت على الدوام سخية الخيال ، كبيرة الأمل . »
« وها أنت قد نزلت إلى ميدان العمل المجيد لتحقيق ما تصبو إليه المرأة »

« المصرية من آمال سامية . فاعملى ولتعمل معك كل فتاة . فالأمل دون »

« العمل هو الوهم الباطل ، والخيال المريض الناحل . »

« الأمل ! ما أحسنه عنوانا لكتاب الحياة . فلا حياة ولا عاطفة ، »

« ولا فكر ، ولا عمل ، ولا جهاد دون ذلك المحرك الأكبر . » الأمل ! »

« بل يموت الانسان ويحمل أماله - أو تحمله أماله - إلى ما وراء القبر ، »

« وما الموت إلا موت الأمل . »

« وألا ترين يا سيدتى ان أمتنا الأسيفة هى فى هذا الوقت أحوج منها »

« فى سائر الأوقات إلى الأمل ، والاكثر من الأمل والاغراق فى الأمل .. »

« وإذا كان الأمل وليد الخيال فأى أمل يبقى لنا إذ كان الهازنون »

« والمتشككون يهزأون بكل خيال ، وبكل جمال ، وبكل عاطفة ، »

« وبكل إيمان ، حتى صغرت نفوس البعض منا ، وصغرت أمالهم . »

« وأصبحت الوطنية والكرامة تباع وتشترى فى سوق الشهوات بشمن »

« بخمس دراهم معدودات .. الخ الخ . »

ثم قال معاليه :

« لقد بقى على المرأة الطاهرة أن تنفخ من روحها الصافية فى أجسامنا »

« وأن تبعث بالكثير من الأمل إلى موات نفوسنا ، وإذ لم يمكنها أن »

« تعيد الفرح إلى قلوبنا ، والابتسام إلى شفاهنا ، فلا أقل من أن ترسل »

« الدمع إلى عيوننا .. عسى أن يغسل الدمع بعض أرجاسنا .. الخ الخ »

ثم قال :

« .. إني » معجب شديد الإعجاب ببرنامجك أو بآمالك » التي تطمحين «
 « بها إلى رقى بنات جنسك وإصلاح المجتمع المصرى . ولكن لا تحزننى »
 « ياسيدتى إذا لم تحققى الأمل كله ، بل الويل كل الويل للانسانية »
 « إذا تحققت جميع أمالها ، ولم يبق لها من أمل تطمح إليه وخيال تصبو »
 « إليه . ان الكمال محال على الأرض وهذا حسن . . ولعل هذا هو السر »
 « فى جمال الأمل ، فالأمل مثل المرأة لا يشيخ أبداً .. فهو لا يكاد يتحقق »
 « حتى يتطور .. وهو مثلها ليس كله صفاء - بل بعضه اتسام ، وبعضه »
 « دموع ! .. »

ثم قال :

(... ولى رجاء عندك ياسيدتى ، هو أن لا تسوى بين الرجل والمرأة
 فى كل شئ . لك أن تطالبي بكل الحقوق وبكل الحريات ، والمرأة أن
 ترتفع أو تنخفض عن مستوى الرجل ، ولكنى أرجو أن لا تكون مثله !)
 فنحن فى حاجة إلى المرأة ، إلى رقتها وطهارة نفسها ، إلى بساطتها وإلى
 طفولتها ، إلى ابتساماتها وإلى دموعها .. الخ الخ
 هذه بعض من آراء « مكرم عبید » فى « الأمل » وفى صاحبة الأمل
 وبرنامجها .

وقد أدى الأمل مهمته فى خدمة رسالة المرأة المصرية التى اضطلعت بها
 وعاهدت نفسى - منذ عشرين عاما - على تحقيقها

أول عريضة رفعت إلى السلطات

للمطالبة بحق المرأة في الانتخاب

لم أكتف — في مطالبتى بحقوق المرأة السياسية وفي السعى لتحقيقها — بموقفى كصحافية تحت أمرها وتصرفها صفحات جريدتين ، بل رفعت — لأول مرة في تاريخ مصر ! — عريضة إلى أولى الأمر ، أو مثلى مصدر السلطات .. طالبت فيها بحقوق المرأة السياسية .

وكانت هذه العريضة الأولى من نوعها ، وكنت أنا مقدمتها وكان ذلك في مارس سنة ١٩٢٧ وقد طبعت منها مئات النسخ ووزعتها على أعضاء الهيئتين التشريعية والتنفيذية والصحافة .

فهل يذكر الناس في مصر اليوم هذه العريضة ؟ ؟ وهل يذكرها على الأخص أعضاء الهيئات النسوية في مصر الآن ؟ ! لا أظن ذلك ! لهذا فإني أسجل هنا نصها الحرفى :

أول عريضة رفعت إلى السلطات في مصر

للمطالبة بحقوق المرأة السياسية

باسم الآنسة منيرة ثابت

١٩٢٧

القاهرة في مارس سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم عريضة هذه وأملى كبير في أن يكون
لموضوعها نصيب من عناية مجلس النواب الموقر .

✱
✱ ✱

إن العالم كله سائر الآن في سبيل المساواة بين الرجل والمرأة في جميع
الحقوق المدنية والسياسية وقد كان الدين الإسلامي أول سابق إلى « هذه
المساواة » فأعطى المرأة حرية التقاضي بدون إذن من زوجها وحرية المعاملات
جميعها من بيع وشراء ورهن وارتهان وإيجار واستئجار وهبة وغير ذلك .
وجرت التقاليد على هذه السنة حتى اعترف الفقهاء للمرأة بتولى القضاء متى
توفرت فيها الشروط اللازمة لذلك . وليس يخفى أن منصب القضاء هو أرفع
المناصب وأجلها شأنًا في الإسلام .

واعترف الفقهاء للمرأة أيضاً بحق الحكم وإدارة شئون الرعية ، فتولى الحكم كثير من النساء في الممالك الإسلامية ، أخص بالذكر منهن الملكة المصرية شجرة الدر ، التي اشتهرت بالعدل والحكمة والتي نالت مصر على يدها ما لم تنل مثله إلا على يد كبار الملوك .

إذن شريعتنا الإسلامية وتقاليدها الشرقية سبقت المدنية الغربية في الاعتراف بحقوق المرأة السياسية . وإنما أقول الحقوق السياسية لأن تولى القضاء وتولى الحكم من الحقوق السياسية التي لا تنكر أهميتها . وقد أخذت أخيراً بلاد أوربا الراقية بهذه المساواة بين الرجل والمرأة فاعترفت الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا وكل البلاد الراقية للمرأة بحق الانتخاب . حتى الهند وهي بلاد شرقية لم تصل بعد إلى الدرجة التي وصلت إليها مصر من التقدم الاجتماعي والسياسي اعترفت للمرأة بحق الانتخاب وقد جرت فيها الانتخابات منذ ستة أشهر لجمعية التشريعية فاشترك فيها الرجال والنساء على السواء .

فهل يصح مع هذا كله أن تبقى مصر منكورة على المرأة أن تتساوى مع الرجل في الحقوق السياسية ، وخصوصاً في « حق الانتخاب » الذي جئت اليوم مطالبة به ؟؟

إن المصريين جميعاً يعرفون المرأة المصرية شاركت الرجل مشاركة فعلية في الحركة الوطنية التي كانت نتيجتها الحصول على الدستور ، فمن الغبن للمرأة أن يستأثر الرجل دونها بكل مزايا الدستور .

والآن فلننظر ما هو حكم الدستور فيما أطالب به ؟ هل هو ينكر على المرأة حق الانتخاب ؟؟ كلا ، فإن المادة (٣) منه تقول : « المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . . . الخ » فهل كلمة « المصريون » هنا يقصد بها الرجال وحدهم أو الرجال والنساء معاً ؟

إن المقصود بالبداهة هو الرجال والنساء معاً ، وإلا فلو قيل إن المقصود هو الرجال وحدهم ، لكان معنى ذلك إخراج النساء من حكم المساواة في التمتع بالحقوق المدنية ! وهذا ما لا يمكن أن يقول به أحد . إذن دستورنا ينص على أن الرجال والنساء متساوون لدى القانون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا شك في أن حق الانتخاب هو أول الحقوق السياسية وأساسها : ولكن مما يوجب الأسف أن المادة (١) من قانون الانتخاب جاءت بعد ذلك فنقضت هذه القاعدة وخالفت المادة الثالثة من الدستور ، فقالت :

« لكل مصرى من الذكور بالغ من السن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب » فقول هذه المادة : « لكل مصرى من الذكور » يفيد التخصيص وهو وحده الذى حرم المرأة المصرية حقها في الانتخاب وهو مناقض لحكم المادة (٣) من الدستور التى تقدم ذكرها . ومن هذا التناقض بين المادتين المذكورتين نستخلص دليلاً جديداً على أن المادة (٣) من الدستور تشمل في حكمها الرجال والنساء معاً ، وهذا

(٣)

الدليل هو أن المادة (١) من قانون الانتخاب لما أرادت التخصيص قالت « لكل مصري من الذكور » فلو أن المادة ٣ من الدستور أرادت التخصيص هي أيضاً لاستعملت نفس ذلك التعبير ولما اكتفت بأن تقول « المصريون » بدون تخصيص .

فهذا الحكم الذي حكمت به المادة الأولى من قانون الانتخاب ظلم للمرأة وهضم لحق من حقوقها التي أعطاهها أياها الدستور .

ولذلك أقدم بعريضة هذه إلى مجلس النواب الموقر راجية تخويل المرأة المصرية حق الانتخاب وذلك بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب كما يأتي :

« لكل مصرية ومصري بالغين من السن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب » وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول عظيم الاحترام

منيرة ثابت

المراة.....

في معرض الصحافة الدولى فى المانيا

وما دمت قد تكلمت عن الصحافة واشتغالى بها ، فإنى لا أرى بأساً
من أن أسجل هنا حادثاً لطيفاً !

فى شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٢٨ ، أقيم فى مدينة كولونيا بألمانيا
معرضاً دولياً للصحافة . وقد اشتركت فيه مصر . وقد كنت فى ذلك الوقت
فى باريس استعد لبعض الامتحانات . كآية تلميذة نشطة !! فتركت
دراستى وهرعت إلى ألمانيا . لماذا ؟؟ لأمثل الصحافة النسوية المصرية فى
هذا المعرض !! ولم لا ؟؟ ألم تقل عنى الصحافة الأوروبية بالأمس إنى
فارسة الصحافة المصرية ؟!! إذن فلا تمسك بهذه الصفة ! وعلى ذلك فقد
ذهبت إلى مدينة كولونيا ، وأشرفت على تنسيق ناحية الصحافة النسوية
فى (الباثيون) القسم المصرى حيث كانت صورى وجرائدى معروضة فى
مكان بارز !! *

أى والله ، لقد أشرفت بنفسى على تنسيق هذا القسم — (وهذه حقيقة
لا يعلمها الجمهور المصرى .. ولا الحكومة !) — فكنت أقالب (وأغير)

* الحكومة المصرية هى التى كانت حماتها ... وشجنتها من القاهرة إلى ألمانيا ...
لتفاخر بها ... إزاء صحافة الدول النسوية

فى الصباحت ما ينظمه الموظفون فى المساء ! .. وكنت مستبدة معهم ! لعلنى
أن ذوق المرأة فى التنسيق ، أجهل من ذوق الرجل !

وقد تأخر افتتاح القسم المصرى طويلا — بسبب بطء الاستعدادات —
حتى كاد صبرى ينفد ، وأخيراً فتحت أبواب قسمنا المصرى للزائرين من
جميع الجنسيات — عقب حفلة الافتتاح الرسمية التى أقيمت حوالى الظهر
وحضرها محافظ المدينة .

وأنى لن أنسى حتى الآن — بعد ظهر ذلك اليوم . فقد كان التعب
قد أضنى المشرفين على تنسيق القسم المصرى ، فما كادوا يتنهون من الحفلة
الرسمية حتى ذهبوا ليأخذوا قسطاً من الراحة ، تاركين بعض السعاة
(للحراسة !!) فوقفت أنا على مدخل القسم وحدى استقبل الزائرين ! ولم
أكن فى ذلك الوقت أحميد من اللغات الأجنبية غير اللغة الفرنسية —
(ولكنى كنت قد ألمت ببعض المفردات فى اللغتين الألمانية والانجليزية) .

كان الزائرون يبسمون لى .. وكنت أشرح لهم محتويات القسم ورسومه
(ورموز هذه الرسوم) ثم أستوقفهم أمام الناحية المخصصة للصحافة النسوية !
— (وهذه كانت محسوبيات ... صادرة منى !!) — وكم بلغت ! وكم
كذبت .. أ كاذيب بيضاء ! لأوهم الزائرين أن الصحافة المصرية ،
وخصوصاً النسوية ، هى فى المرتبة الأولى بين صحافة العالم !

ولما عدت إلى باريس عقب ذلك ، شعرت أنى غير مستعدة لتأدية
الامتحان الدراسى ! فامتنعت عن دخوله ! وهربت إلى لندن ! بعد أن

بعثت بكتاب إلى المدرسة زعمت فيه أن « أسرقى في لندن ! » إستدعتني
 فجأة لشئون عائلية خطيرة ! وكانت هذه طبعاً كذبة ، من أكاذيب التلمذة
 البيضاء .. فقد سافرت حقاً إلى لندن ولكن ... لم يك لي أهل هناك !
 وهكذا كانت الصحافة ومعرضها الدولي سبباً في ضياع سنة من سني
 دراستي ... وهذه ليست بتضحية ! بل هي واجب صغير ، أولاً ، لأنني
 أحب الصحافة — وحبها متمزج بدمي — وثانياً لأن الصحافة المصرية
 التي أردت أن أشيد بذكرها وأرفع من شأنها وسمعتها في المعرض الدولي ،
 كان لها فضل كبير عليّ .

حقوق المرأة

والاتحاد النسائي المصري

لو أن جمعية الاتحاد النسائي المصرية (التي كونتها صاحبة العصمة هدى هانم شعراوي تحت رياستها) عضدتني منذ اللحظة الأولى في مطالبي بحقوق المرأة السياسية ربما كنا اليوم — ومن يدرى ؟ — في غير هذا الوضع الحالي . فالاتحاد النسائي غني بالمال وغني بالشخصيات الكريمة . والمطالبة بالحقوق تحتاج إلى الدعاية ، والدعاية تقوى بالمال والنفوذ الأدبي والاجتماعي .

ولكن وأسفاه ، رفض الاتحاد النسائي المصري أن يطالب بحقوق المرأة السياسية منذ تكوينه ، وقرر تأجيلها ، ولم يرجع في قراره هذا إلا في آخر عام ١٩٣٦ (١٩٣٦ — ١٩٣٧) وعندئذ قرر ذلك قولاً ، ولكنه حتى الآن لم ينفذه بإجراءات عملية !!

تكون الاتحاد النسائي المصري في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ . وكان السبب بل الغرض الأساسي من تكوينه هو المطالبة بحق المرأة في الانتخاب !! وذلك لأن مصر كانت قد دُعيت في ذلك الوقت لتشارك في عضوية الاتحاد الدولي للنسوة الذي كان يضع في مقدمة مطالبه وبرامجه المطالبة بحقوق النساء السياسية في جميع البلاد .

فكان لابد للجمعيات النسوية التي تشترك في هذا الاتحاد الدولي أن «تستحي» وتضع هي أيضاً : (من باب الانسجام والتناسق في البرامج !) على رأس برنامجها المطالبة بحق الانتخاب .

وعلى ذلك ، تكونت جمعية الاتحاد النسائي المصري وقررت كتابة . (هي أيضاً) : في برنامجها ، حق المرأة في الانتخاب ! ثم اكتفت في يوم افتتاح البرلمان الأول (الأول فقط !) بمظاهرة هوانم كرام حملن لوحات سطرت عليها مطالب المرأة وحقوقها ! ولوحن بها للنواب والشيوخ فكانت هذه المظاهرة آية الافتتاح ومسك الختام في المطالبة بحقوق المرأة السياسية ! ! بالنسبة للاتحاد !

والواقع أن جمعية الاتحاد النسائي المصري كانت ترى في تلك الأوقات أن المرأة المصرية لا تصلح لأن تكون نائبة أو عضوة في البرلمان : (وقد كان الرجل المصري الأمي صالحاً لأن يكون نائباً ومنتخباً ! !) . فرأت الجمعية أن تترك هذا الموضوع ، وأن توجه جهودها لشئون الإصلاح الاجتماعي وتعليم المرأة وتربيتها وقد نجحت الجمعية في هذه الناحية نجاحاً مشكوراً ، يسرني أن أسجله هنا .

ولكنني أعتب على جمعية الاتحاد النسائي ، لأنها لم تكتف بالوقوف موقفاً سلبياً أزاء مطالبتي بحقوق المرأة السياسية ، بل اعتبرت مطالبتي هذه جريمة (جناية !) فحاربتني من أجلها خلال سنوات عشر متواليات ! . . . وإني لأذكر أننا تبادلنا في ذلك الحين على صفحات الجرائد بضع

مقالات نابية اللفظ والمعنى ! وكانت جمعية الاتحاد النسائي تارة تهمنى بالجهل ، وطوراً « تعاربنى » بجداثة سنى :

وما الحداثة من حلم بمناعة قد يوجد الحلم فى الشبان والشيب ! ولما شكلت جمعية الاتحاد النسائي وفدها المصرى المسافر إلى روما للاشتراك فى المؤتمر الدولى النسوى . هاجمت فى الصحف برنامج هذا الوفد النسوى . فيما يختص بحقوق المرأة السياسية . فردت على سكرتيرة اللجنة فى الأهرام الصادر بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ حيث قالت — فى خلال كلام طويل ، وتقريع مستفيض . . (موجه إلى شخصى المسكين) .

« . . . إني أعلم أن برلماننا المستقبل سيكون صورياً . . . يجلس فيه »
 « رجالنا وليس لهم فى أمورنا الحيوية المفيدة من حل ولا عقد ، فما الذى »
 « أغبط الرجال عليه فى الجلوس على تلك الكراسى ، حتى أطلب أن »
 « يكون للنساء يد فى انتخابهم ، أو مزاحمتهم على كراسيهم ؟ هذا هو »
 « سبب سكوتنا نحن لجنة المؤتمر على المطالبة معك بحق الانتخاب الخ . »

وعقب ذلك مباشرة ، سافر وفد الاتحاد النسائي المصرى إلى روما لحضور جلسات المؤتمر الدولى ، فما كاد يصل إلى هناك حتى حملت لنا الأهرام فى تلغرافاتها الخارجية خبراً من روما ينبئ بأن حضرة المحترمة سكرتيرة الوفد المصرى صرحت هناك بأنها ستفهم المؤتمر الدولى أننا (نحن المصريات !) لا نطالب بحق الانتخاب ! ! وأنه من الأصوب ألا تنمو هذه الفكرة فى مصر ! ! !

وافضيحتاه ! ما كدت أقرأ خبر هذه الفضيحة . . . التي مست سمعة المرأة المصرية في أوروبا — حتى غضبت غصبة مصرية ! وسجلت هذا الموقف على الاتحاد النسائي المصري ، ببيان نشر في عدد الأهرام الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ . وعندئذ اندلع لهيب الحرب حامياً بين الاتحاد ويني ! . . . وظلت هذه الحرب قائمة بيننا عدة سنوات . . . كنت أنعت خلالها عضوات الاتحاد المحترمت : (اللاتي أحمل لهن الآن في نفسى كل تقدير واحترام) — بالسيدات الكبيرات ! العجوزات الرجعيات ! المتأخرات ! ! وكان الاتحاد من ناحيته يسمي الطفلة الهازلة . . . أو الصاخبة المهرجة ! !

وكان كل هذا من أجل حقوق المرأة السياسية !

تحسن الجو . . . والمواقف ! !

ثم كانت بيننا مهادنة ، هي فترة سكوت سلبي ، شغلت خلالها بشئون دراستي . وفي عام ١٩٣٣ لما أن حصلت على إجازة الليسانس الفرنسية في القانون . أخذ الجو يتحسن بيني وبين الاتحاد النسائي المصري ! . . . وأخذت شقة الخلاف بيننا تضيق رويداً رويداً ، وذلك لأن الاتحاد النسائي . . . بدأ يعترف بقيمة جهودى . . . وتتأجج ثورتي !

وفي عام ١٩٣٤ ، تلفت الاتحاد النسائي . . . فرأى في مصر خريجات من جامعات أوروبا ومصر ! فكف بغتة عن التحدث عن عدم كفاية

المرأة المصرية ، وعن عدم أهليتها لممارسة حقوقها السياسية ! أجل ، كف
عن التفتى بهذه الأسطورة ! ثم قرر أن يحتفى بنا نحن خريجات جامعات
مصر وأوربا ، فأقام لنا حفلة تكريم لطيفة شرفها صاحب السمو الملكي
الأمير محمد على توفيق .

وقد ترددت عندئذ في تلبية دعوة الاتحاد وقبول تكريمي ! .. ولكني
في آخر الأمر صممت على الذهاب . . لأرى كيف يكرم الاتحاد النسائي
« منيره » بعد الذي كان بينهما ! وكان نظام حفلة التكريم يقضى بأن
« تعرض » الخريجات المحتفل بهن على المسرح . . أمام الجمهور . . فأبيت
هذا العرض . فيما يخصني ! واتخذت لى مقعداً خلف سمو الأمير مباشرة .
في الصف الأول ، أمام المسرح ، وبقيت أنظر باسمه — في سكون
عجيب ! — إلى سعادة محمد على علوبة باشا ، وهو واقف أمامي (على
المسرح) يتفقدني . . . ويبدو أسفه لعدم وجودي (على المسرح)
بجانبه !!! وأنا « ثابتة » في مكاني . . . لا أتحرك !

وهكذا ، كانت هذه أول مرة دخلت فيها دار الاتحاد النسائي . وقد
دخلته منتصرة . . . دخلته لأتقبل منه عبارات التحية والمحبة والصدقة .

قصة المعاهدة

وتأثيرها في موقف الاتحاد النسائي

في الأيام الأخيرة من سنة ١٩٣٦ قامت في مصر بين النساء مشكلة أثارتها قصة المعاهدة المصرية الانجليزية . فقد أقيمت لهذه المعاهدة في ذلك الوقت دعاية قوية واسعة النطاق لتسهيل مرورها في البرلمان . . . ولإقناع الشعب المصرى بأنها « الدرة » الفريدة في تاج المعاهدات الدولية وقد بلغت الدعاية للمعاهدة في ذلك الحين ، حداً جعلها تحاط « بزقة » في طول البلاد وعرضها كزفة العروس وكان كل ذلك من أجل معاهدة الشرف والاستقلال التى ضيعت مصر والسودان وسمحت للحليفة في يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بأن تطبق نظرية المستشار الألماني ثون بتمان هولويج ، النظرية التى سجلها في عام ١٩١٤ بالفعل والقول وهى نظرية تسميه المعاهدات : « بقصاصات من الورق » !!

أعود لموضوعى فأقول ، إن الشعب المصرى ، — (وهو الذى يقبل بإخلاص مبدأ التحالف والصداقة الوطيدة مع انجلترا على أن يكون تحالف الندلند) — كان في نهاية سنة ١٩٣٦ يبدوا بالرغم من هذه الدعاية غير راض عن الالتزامات التى فرضتها المعاهدة على مصر ، متخوفاً من نتائجها .

ففي هذا الوقت بالضبط قامت ثورة بين النساء ، لأن الوزارة لم تعن باستطلاع رأيهن في هذه المعاهدة ، وهن يكن نصف الأمة . فأراد الاتحاد النسائي أن يصدر قراراً برأيه في هذه المعاهدة ، أملا في أن يكون لهذا الرأي أثره في نتيجة شبه الاستفتاء الذي كان قائماً في ذلك الحين .

وحدث في هذه الاثناء ، أن دعيت لزيارة صاحبة العصمة السيدة هدى هانم شعراوي رئيسة الاتحاد (لشأن يتعلق ببعض الفقرات اللائي كنت أود الحاقهن مجاناً بمدرسة الاتحاد) فكانت هذه أول مرة تشرفت فيها بالجلوس إليها في منزلها . . . فلما انفردنا — (وكانت لنا جلسة طويلة لا أنساها ، صفينا خلالها جميع بنود الحساب المدونة في الدفاتر القديمة !) — تفصلت عصمتها وأبلغتني أن الاتحاد سيصدر قراراً برأيه في المعاهدة ، ثم سألتني رأيي في قيمة هذا القرار من الناحية القانونية والدستورية .

عندئذ أردت أن أداعب الاتحاد دعابة . . . انتقم بها لهذه السنوات العشر التي ضيعها الاتحاد دون مظالبة بحقوق المرأة السياسية . فقلت لعصمتها : إن المعاهدة موضوع سياسي !! والاتحاد النسائي الذي يعترض حتى الآن على مطالبتي بحقوق المرأة السياسية : لا يجوز له — تطبيقاً لمبدئه — أن يتدخل في الشؤون السياسية !!

ولست أجهل أن الدستور المصري قرر مساواة المرأة بالرجل في ممارسة الحقوق السياسية ولكن ، لما جاء قانون الانتخاب وعطل حقوق المرأة السياسية ، غضبت أنا وحدي على هذا القانون ، وأعلنت عدم اعترافي

بدستوريته ! أما الاتحاد النسائي فقد ارتضى هذا التعطيل وهذا الحرمان ... ووافق على قانون الانتخاب ! فكيف يجوز له اليوم إن يتدخل في السياسة؟ كلا، سيدتى ! أنا وحدى . الثائرة على قانون الانتخاب التى يحق لها أن تبدى رأياً فى الشئون السياسية ! أما الاتحاد ، فعليه أولاً أن يطالب بحقوق المرأة السياسية ويعلن سخطه على قانون الانتخاب ، وبعد ذلك يبدى رأيه فى السياسة ! »

فضحكت هدى هانم كثيراً من هذه الاجابة « الخبيثة » ! وأدرت ما أرمى إليه ، وقالت فى مرح وسرور :

« إذن "سنطالب من الآن معك بجميع حقوق المرأة السياسية !" ثم أخذت تشرح لى الأسباب التى دعت الاتحاد إلى « تأخير » المطالبة بهذه الحقوق ، وخصوصاً أسباب تعنته فى موقفه إزائى ، وانتهت بأن قالت أنها تحمد الله إن جعل السعى لخير الفقيرات الصغيرات سبباً فى « اجتماعنا » . كان حديثنا طويلاً وطريقاً ، وقد خرجنا منه والجو « صاف » بيننا بعد أن عقدنا صلحاً ... ومعاهدة نسوية ! ! كان ذلك فى آخر عام ١٩٣٦ ، وهكذا كانت المعاهدة المصرية الانجليزية سبباً مباشراً فى تغيير رأى الاتحاد النسائى فيما يختص بالمطالبة بحقوق المرأة السياسية .

وبعد ذلك ببضعة أسابيع ، أجرت جريدة المصرى إستفتاء لمعرفة رأى النساء والرجال فى إعطاء المرأة المصرية حق الانتخاب ، فبادرت هدى هانم شعراوى وأعلنت بصفتها رئيسة الاتحاد المصرى ، ضرورة إعطاء المرأة هذه

الحقوق السياسية . فبادرت أنا من ناحيتي وسجلت على الاتحاد هذا التصريح ضمن بيان مستفيض نشر في صدر عدد الإهرام الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ ، وكان هذا فاتحة عودة قلمي العربي إلى ميدان الصحافة بعد أن هجرتها خلال فترة دراستي القانونية .
وها هو ذا نص البيان :

٦ فبراير ١٩٣٧

عودة كاتبة إلى ميدانها حقوق المرأة

ترى هل أنا في حاجة إلى التعرف من جديد إلى جمهور قرأني ؟
أم على فقط أن أعتذر له عن طول غيابي وسكوتي ؟ وهل نسي الجمهور سريعاً صاحبة (الأمل) ولسبور L'Espoir وأسدل على اسمها ستاراً من النسيان ؟ إذا كان الأمر كذلك فلست بلائمة جمهور قرأني وإنما أرجع باللائمة على نفسي فأنا التي هجرت الصحافة والكتابة بعد أن زاولتهما فترة طويلة فإن كنت عائدة إليها اليوم (بأمل) فإنما هو اعتمادى على الذكريات القديمة .

إني أشعر الآن بثقل قلمي العربي ، وكأنه قد علاه الصدا بعد أن قضيت هذه السنوات الأخيرة غارقة في بحوث قانونية فرنسية إذ كنت معترمة هجر الصحافة إلى المحاماة المختلطة أو إلى وظيفة (سفيرة) أو قائمة

بأعمال... أو ملحقه باحدى سفارتنا العامرة بالسعداء من الرجال أو...
أو وظيفة قاضية أو مستشارة أو... نائبة إلى آخره !

ولكنى وآسفاه كنت مخطئة في تقديري فقد نسيت أن إجازة القانون
— ولو من جامعة باريس — في يد المرأة المصرية لا تساوى شيئاً في دوائر
مصر الاجتماعية والرسمية... لا تساوى حتى معرفة الرجل المصرى الساذج
للحروف الهجائية التى يكون قد تعلمها فى أحد الكتاتيب !.. ولماذا ؟
لأنه الرجل وكفى... فالرجال هنا فى مصر يستأثرون بكل شيء .
لا بالنياحة عن الأمة وحق الانتخاب فقط بل بجميع شئون الدولة . أما نحن
السيدات ، حتى المتعلمات منا ، فقد أصبحت وظيفتنا السياسة فى هذا
البلد (محدودة) وهى أن نقف متفرجات مصفقات لهذا أو محتجات على
ذاك . وليته تصفيق أو احتجاج له قيمته عند السادة الرجال الذين يعتقدون
أن رأيهم وعقليتهم أعلى وأصوب من عقلية النساء ورأيهن .
أفليس هذا مؤلماً للنفوس ونحن الآن فى الثلث الثانى من القرن العشرين ؟
أبعد هذا يحق لسائل أن يسألنى عن سبب سكوتى أو يحق للأئم أن يلومنى
لأنزوائى ؟ ألا فيعلم السادة المتسائلون أن سكوتى ما هو إلا (اضطراب)
ناتج عن غضبة وثورة نفسية ، لأنا — حتى اليوم — وقد تساوينا مع
الرجال فى التعليم مازلنا محرومات حقوقنا السياسية ، فى حين أن الرجال
يستأثرون بالتمتع بجميع هذه الحقوق وسواها .
يريدوننا على أن نكتفى بالدخول فى ميدان السياسة مؤيدات أو منتقدات

(كنمر) تابعات — للرجال على اختلاف أحزابهم ، أى دون أن يكون لرأى النساء من الوجهة القانونية نتائج وأثاره العملية كراى الرجل سواء بسواء .

وقد هاجنى كثير من صديقاتى وأصدقائى خلال الأشهر الأخيرة تارة بالرسائل وأخرى بالمناقشات (الكلامية) وضيقوا على الخناق طالبين رأيى ، بعد طول سكوتى ، فى كثير من المسائل العامة . فسألونى أولاً ما هو رأيى فى التحالف كسياسة خارجية للحكومة ثم رأيى فى سياستها الداخلية الخاصة ، فقلت لهم إن لى فى هذه السياسة العامة رأياً غريباً غير مألوف بين جميع الآراء التى أبديت حتى الآن ، وقد يخيل للبعض إنه غير متفق مع آرائى السابقة . . . ولكن عندما يحين الوقت للأفضاء به وتحليله فلسفياً وقانونياً سيقدر القارئ قيمته العملية . ولكن ما فائدة بث رأيى هذا للجمهور الآن ؟ فقد يبادر من لم يوافقهم هذا الرأى فيقولون : إن رأى السيدة فى مصر ليس له قيمة من الوجهة القانونية لأن الدستور المصرى ينكر حقوق المرأة السياسية ولا يعطى هذه الحقوق إلا للجمهور (الرجال فقط) باعتباره ناخباً ولأعضاء مجلس الشيوخ والنواب باعتبارهم ممثلى الأمة قلت لهم هذا فعادوا يسألوننى ثانياً . ما هو رأيك فى الاكتتاب للدفاع الوطنى ؟ ألا تتبرعين بشئ ولو فى سبيل (مصر) ؟ فقلت : كلا ! فإنى (مضربة) إحتجاجاً على أن مصر تتجاهلنى كسائر السيدات وكفى أننا تحمّلنا حتى الآن كل الغرم وكان الغم للرجال وحدهم ! ألا يكفى أن

ندفع جميع الضرائب كالرجال تماماً وليس لنا حقوق سياسية تمكننا على الأقل من مراقبة الخزينة العامة مثلهم ؟

ان من المبادئ العامة الأساسية في العالم من الوجهتين القانونية والاجتماعية ، مبدأ ارتباط الحقوق بالواجبات ، فكل منهما ملازم للآخر وكل فرد له من الحقوق بقدر ما عليه من الواجبات ، والعكس صحيح ، فكيف يطالبوننا نحن النساء بتأدية جميع الواجبات في حين أننا محرومات جميع حقوقنا ؟

ليس في نزعتي هذه (الاحتجاجية) أى مروق من الوطنية ، فإني أحب مصر وطني حباً عميقاً لا تشوبه شائبة ، حباً صامتاً وليس كلامياً ، وإني وإن كنت لست ثرية فإني لا أضن عليها بعلمى وكفايتي ولا بدى أروى به تربتها إذا دعت الضرورة إلى ذلك . أما الآن فإني سأظل أكره هذا المجتمع الذى يعلو أرض مصر ويحول — بأرائه العتيقة — بيننا وبين الاتصال بها بصلة التضحية والوطنية .

قلت لهم هذا فعادو يسألونى ثانياً . ما هو رأيك فيما نشرته جريدة المصرى خلال الثلاثين يوماً الأخيرة كاستفتاء فى مسألة منح المرأة المصرية حق الانتخاب وحق النيابة ؟

آه . . . هنا وقعت (فى الفخ) الذى نصبه المتسائلون ، فقد عرفوا بهذا السؤال كيف يضربون على وتر الحساس فى نفسى ويدفعوننى إلى العودة إلى القلم ، وليس بغريب أن يثيرنى هذا الموضوع — ويحرك فى نفسى

ذكريات الماضي القريب . فقد كنت أولى من طالب في مصر بحق المرأة في أن تنتخب وتنتخب وتحملت كثيراً من النقد في هذا السبيل دون أن أنزعزع عن رأيي ، وقد كانوا في ذلك الوقت يعترضون على منحنا هذا الحق مدعين أن المرأة المصرية لم تبلغ بعد حداً من الثقافة يؤهلها للقيام بهذه المهمة ، وقد دحضت عند ذاك جميع اعتراضاتهم في مناقشة دامت ثلاث سنوات لزمّت بعدها الصمت لا لعجز وإنما لأنني لم أرى في ذلك الوقت بين السيدات من تؤيدني في رأيي .

ولكن اليوم تغيرت الأحوال وتطورت الآراء وأصبح اللائي كن يعتبرنني بالأمس (طفلة صاخبة) لا يعتد برأيها ينادين بما كنت أنادي به من قبل ، ويقلن لقد حان الوقت لمنح المرأة المصرية جميع الحقوق السياسية فلا يسعني إلا أن اغتبط بهذه الظاهرة الجديدة الطيبة التي تبينتها أولاً من أحاديثي الخاصة مع فضليات السيدات العاملات . وثانياً من نتيجة شبه الاستفتاء الذي نشرته جريدة (المصرى) (وهى محتفظة برأيها في الموضوع في شبه حياد) . فأما عن هذا « الاستفتاء » فيهمنى فيه أولاً رأي السيدات . فقد تكلمت صاحبة العصاة هدى هانم شعراوى فقالت (نعم) وقالت صاحبة العصمة حرم رياض باشا (لا) .

فأما عن الرأي الأول فقد سبق أن سمعته شخصياً من صاحبه في منزلها وقد أبدت عندئذ لعصمتها أنى مسرور إذ أراها اليوم توافق على المطالبة بحقنا في الانتخاب بعد أن عارضت فيه بالأمس . فقالت لى عصمتها أنها

إن كانت لم توافقنى بالأمس فلأنها كانت ترى أن الوقت لم يك قد حان لذلك ، أما الآن وهى ترى الكثيرات من المصريات يضارعن الرجال كفاية وعاما ، بل منهن من يفقن بعض الرجال ، فلم يعد هناك مبرر لمنع المرأة من الاشتراك مع الرجل رسمياً فى الأعمال السياسية .

هذا فيما يختص برأى صاحبة العصمة رئيسة الاتحاد النسائى . أما عن رأى صاحبة العصمة رئيسة الهيئة الوفدية النسائية فى أن أعجب من تناقضه مع رأى سابق لعصمتها أبدته ألامى وبحضورى فى عهد الوزارة الماهرية (على ماهر باشا) فى منزل أحد وزراء تلك الوزارة ، إذ حملت فى وجهى على سيدات العصر الحالى المتعلمات واتهمتهن بالتقصير وبالكسل والتراخى ! وانحت عليهن باللائمة لعدم اشتراكهن مع الرجال فى الشؤون العامة من حكومية وسياسية وسواها ... كأنها ناسية أننا محرومات حقوقنا السياسية بحكم قانون الانتخاب وحقوقنا الأخرى بحكم العادة والتقاليد التى تعترز حكوماتنا بتطبيقها ! .

ان كان هذا هو رأى السيدة الجليلة حرم رياض باشا فى حقوق السيدات وواجباتهن ، ان كان هذا هو رأيها الذى أبدته فى إبريل الماضى ، فهل يتفق هذا الرأى مع تصريحها اليوم بعدم أهلية المرأة المصرية للتمتع بحق الانتخاب . هل لهذا التناقض فى الرأى (سر سياسى) تائه بين الوزارتين الحالية والسابقة !

هذا فيما يختص بالرأى النسائى ، أما عن رأى الرجال فقد نشر المصرى

في هذا الموضوع — آراء سبعة من الشيوخ والنواب مختلفة الأسباب أو الحثيات ، وكانت خلاصتها أن ستة أصوات تعترض على منحنا حق الانتخاب والنيابة وصوت واحد يرى الوقت قد حان لإعطاء المصرية حق الانتخاب — وصاحب هذا الصوت هو العضو المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون .

إذاً فالنتيجة حتى الآن هي بنسبة $\frac{1}{7}$ ولم يك هذا غير منتظر ، لأن النزاع القائم على منح المرأة المصرية حق الانتخاب والنيابة ، هو نزاع قائم بين المرأة المصرية والرجل المصري ، ومن الطبيعي أن يعترض الرجل ولا يسلم بهذا الحق إذ يخشى منه منافسة المرأة له في ميدان العمل والسياسة الذي يريد الأستثارة به .

فالرجل هنا هو في مركز الخصم والحكم إذ أن هذا الحق الذي ينازعنا فيه الرجل لا يمكن أن يقرر منحنا أياه ، الا هيئة مكونة من الرجال ، وإذا فحن إزاء ذلك في موقف عسير يحتم علينا نحن السيدات أن نتآزر في العمل بجميع الوسائل على إقناع السادة الرجال (الذين يجلسون مجلس الخصم والحكم) هؤلاء الذين يخطئون في تشبههم بأنانيتهم وفي دعواهم بأننا غير أهل لمشاركتهم في الميدان السياسي .

أجل إنهم مخطئون ، فيجب أن يفهموا أن طعنهم الآن على كفاية المرأة المصرية وثقافتها فيه مساس لسمعة مصر وطننا ، لأن المرأة في كل بلد هي مقياس لرق شعبه . فإن حكموا على المرأة المصرية بالجهل والتفكير في

هذا الثلث الثانى من القرن العشرين فإنهم يحكمون بذلك على الأمة المصرية بأنها ما زالت متأخرة . فهل يرضون بذلك لمجرد دفع الأنانية والخوف من المنافسة ؟ هل يرضيهم ذلك فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة المصرية بعمل دعاية واسعة عن تقدم مصر ونهضتها ؟

إن تعليم المرأة فى مصر يسير منذ عدة سنوات فى مستوى واحد مع تعليم الرجل . فإن كان اليوم هناك رجال من حملة الشهادات الابتدائية والثانوية والعالية فهناك كثيرات من السيدات يحملن هذه الشهادات الثلاث نفسها ، وإن كان يوجد بين السيدات أميات فهناك أميون بين الرجال ، فلماذا إذاً يتطلبون من النساء (فى مستوى الثقافة) أكثر مما يتطلبون من الرجال ؟ لو أن الرجال تجردوا من هذه النزعة المبنية على الأنانية وبحشوا الموضوع ملقين عليه نظرة مجردة من هذه المؤثرات الذاتية ، لتجلت لهم حقيقة خطئهم فى هذا الموقف ولأدركوا أنهم يسيئون إلى بلادهم ولأشخاصهم عندما يظهرون فى المجتمع لابسين ثوب هذه الرجعية العتيقة ، فهذا ثوب بال مهلهل لا يشرفهم فى الوقت الحاضر .

وانى لأذكر بهذه المناسبة أن الأستاذ الفرنسى المسيو ليون ديجي عميد كلية الحقوق بجامعة بوردو وهو من علماء القانون المشهورين ، قد خشى — منذ بضع سنوات — أن يتهم بالرجعية عندما أنكر وجود سيادة الأمة فى نقده آراء جان جاك روسو ونظرية (العقد الاجتماعى) وما كان لها من أثر فى الثورة الفرنسية ودساتير فرنسا من ذلك العهد إلى الوقت الحاضر ،

أجل خشي مسيو دييجي وهو يحمل على هذه النظرية وينكر هذه السيادة أن يتهم بالرجعية فنفاها عن نفسه بقوله :

(... واني بالرغم من ذلك ديمقراطي بل أنا أكثر ديمقراطية من هؤلاء الذين ينادون بضجة في المجتمعات العامة بمبدأ "سيادة الأمة" إنني ديمقراطي لأنني أعتبر أنه يجب أن يكون لجميع الأفراد في كل بلد نصيب متساو في إدارة الشؤون العامة بل اني فوق ذلك ادافع بعقيدة عن حق المرأة في الانتخاب وإذا فيمكنني أن أقول إنني ديمقراطي ملتهب ...)

إذاً فها أنتم أولاء ترون الأستاذ دييجي يستشهد على ديمقراطيته بأنه من أنصار حق المرأة في الانتخاب . لقد أنكر دييجي وجود سيادة الأمة علمياً وحمل على روسو من أجل ذلك حملة قاسية ووصف عقده الاجتماعي بأنه كتاب مملوء بالأغلاط وأن روسو ضرب بنظريته هذه رقماً قياسياً في السفسطة ، أجل يقول دييجي أن سيادة الأمة معناها اخضاع الأقلية لرأى الأغلبية ... وأن هذه السيادة غير موجودة وأن الشيء الموجود هو « الاعتقاد بوجودها » وانه يجب هدم هذا الاعتقاد لتشييد بناء القانون العام من جديد .

فإن كان صاحب هذه الآراء ينادى بضرورة منح المرأة حق الانتخاب ، وهو أمر قد لا يكون منتظراً من صاحب هذه الآراء . فما هو رأي رجال مصر التي اعتنقت في دستورها مبدأ « سيادة الأمة » المقرر في فرنسا منذ عهد الثورة والذي تكون من نظرية العقد الاجتماعي ؟

أسيادة الأمة معناها سيادة الرجال؟ إذا فهذه دكتاتورية جماعة الرجال ،
وإذن فاني أهدد باعتناق آراء الأستاذ دييجي بأجمعها وتأييدها مادام هذا
القانون يدافع عن حقوق المرأة بعقيدة .

بيداني أرجىء هذا الاعتناق حتى أسمع رأى ذوى الشأن من رجال
مصر فى موضوع اعطائنا — الآن — حق النيابة والانتخاب .

حقوق المرأة

والزعيم النبيل محمد محمود وبعض رؤساء أحزاب الرجال

فى عام ١٩٣٧ كان جو السياسة الداخلية فى مصر مكهربا . . . وكانت
الهيئة السعدية فى دور التكوين ، وكانت حركة ائتلاف قائمة بين كل من
حزب الأحرار وحزب السعديين — الآخذ فى التكوين — وحزب
الوطنيين والمستقلين ، وقد اضطلعت بقسط وافر فى هذه الحركة الائتلافية
السياسية الداخلية .

فى تلك الفترة لازمت المغفور له أحمد ماهر باشا ملازمة الظل . وكان
إذذاك رئيسا لمجلس النواب ، فلم أر غضاضة فى أن أتخذ لى « محلا مختاراً »
فى السكرتارية ! وكان يشاع عنى فى ذلك الوقت إنى صحافية . . . اميريكانية
وصلت حديثا من أميركا لدراسة الحالة السياسية فى مصر ! !

فكنت كلما خرج « أحمد » عدت خلفه ، وإن خطب استمعت بانتباه
 لخطبه ، وإن عاد — ليأخذ قسطاً من الراحة — إلى مكتبه ، اقتحمته
 وصدعت « رأسه » بمناقشاتي السياسية !

ولم أكتف بملازمة « أحمد » .. بل اتصلت بالمغفور له « محمد محمود باشا »
 وكانت هذه الفرصة السعيدة التي تشرفت فيها لأول مرة بمعرفة ذلك الزعيم
 النبيل « محمد محمود » والتحدث إليه في مختلف الشؤون . وفي ذلك الوقت
 قابلت أيضاً لأول مرة رفعة على ماهر باشا في قصر عابدين العامر ، إذ كان
 رئيساً للديوان الملكي .

وكنت في اصطلاحي بهذه الشؤون السياسية الوطنية مدفوعة بعاملين :
 الأول رغبتى في أن أؤدى بعض ما علىّ من واجب في خدمة مصر
 وعرشها المفدى ، والثانى هو عامل « الأمل » في اقناع هؤلاء الزعماء الثلاثة
 الأجلاء بضرورة إعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية ، لهذا كانت
 لى مشاريع ومقترحات تحدثت فيها طويلاً معهم .

فأما عن الزعيم « أحمد ماهر » فقد أعطاني وعداً — على غرار وعد
 سعد زغلول — بتحقيق مطالب المرأة المصرية . وكان وعداً أثلج صدرى
 أما صاحب الرفعة على باشا ماهر فلم يهتم بشؤون المرأة ومطالبها ، ولم يعطنى
 وعداً بتحقيقها ، بل لم يبد في ذلك رأياً ! !

أما زعيم الأحرار النبيل ، فقد طال حديثى معه في هذه الشؤون ،
 خصوصاً في إحدى أمسيات شهر رمضان من ذلك العام ، (وكان رحمه الله

في ذلك الوقت زعيما للمعارضة في البرلمان) واني ما زلت أذكر تلك الأمسية فقد كنت معه جالسة في غرفة مكتبه بشارع الفلكي ، وكان شقيقه حفي بك محمود والمغفور له عبد القادر حمزة باشا مرابطين في غرفة الصالون المقابل . . يزجران ويتأففان . . ثم يرسلان على رأسى اللعنات ! . . لأنى احتجرت الرئيس طويلا وحرمتها مجلسه فترة خالها دهرًا !

ولكنى ، لم أعبأ بغضهما منى ! وبقيت أحاور محمد محمود باشا وهو يحاورنى في موضوع مساواة المرأة بالرجل في ممارسة الحقوق السياسية . وكان أسلوب الحديث بيننا دبلوماسيا رائعا . انتهى بأن أكدلى رحمه الله بأنه (موافق) على ضرورة « معاونة » المرأة للرجل في جميع الشؤون العامة ! فلم تعجبني منه كلمة « المعاونة » ولا كلمة « الشؤون العامة » المرنة ! فعدت إلى محاورته حتى صرح لى بقوله إنه « يرحب » باشتراك المرأة مع الرجل في (شئون الوطن) السياسية والاجتماعية !

واكتفيت بهذا (الترحيب) وخرجت مرحلة مغتبطة لهذه التصريحات وأنا أحسب أن ترحيبه سيجعله يقرر إشراك المرأة في السلطين التشريعية والتنفيذية !

ولكن . . . لم يمض على ذلك بضعة شهور حتى أفضى بتصريح خطير لجريدة انجليزية ، كان صدمة مؤلمة لى بصفة خاصة ولنساء مصر جميعهن بصفة عامة . فأسقط فى يدى وحزنت حزنا عميقا ، ثم أردت أن أكتب

كلمة أعاتب بها رئيس الأحرار وأتهمه بأنه ضحك منى ! وقد كنت بالرغم من موقفه هذا ، أضعه من نفسى فى مكان الاعزاز والاجلال . فكتبت كلمة : (إلى أن أصبح وزيرة دولة) . . التى أقحمت فيها صديقى وزميلى الصحفى القديم دكتور هيكل باشا ! وقد اصطفعت فى هذه الكلمة (حديثاً مع نفسى) كظمت فيه غيظى وتوترى !

وقد تحدثت أيضاً فى هذه المناسبة الى معالى مصطفى باشا عبد الرازق محتجة على ما أصابنى من زعيم الأحرار ، فرد على معاليه قائلاً فى قسوة وصراحة :

« ان محمد باشا لم يضحك منك ! وانما هو أكرمك وأنت فى داره ، وقد أثقلت عليه .. فلا تطفك وأرضاك بأسلوب متحفظ لم يقطع فيه على نفسه عهداً .. ولم يعط وعداً فى موضوع مطالبك النسوية . وكان يجب أن تذكرى اننا قوم « صعيدة » . . لنا تقاليد لا نريد عنها !

فقلت لمعاليه : وهل تعنى بذلك أنك — أنت أيضاً — فى موضوع حقوق المرأة السياسية ، رجعى مثله ؟! فقال معاليه : « طبعاً .. بالتأكيد ! » كان ذلك منذ ثمانية أعوام ونصف عام . فهل يفرح اليوم بهذه التصريحات دولة النقراشى باشا ويشمت بنا نحن النساء ؟ ! فهو وإن كان سكندرياً فإنه يبدو الآن حنبلياً . وأشد رجعية من الصعيدة الدستوريين ! بل أشد منهم قسوة فى محاربة فكرة ممارسة المرأة المصرية حقوقها السياسية إذن ، لم يعد هناك فرق بين تربة شمال مصر وتربة جنوبها ! وإذن

فتربة مصر كلها تربة جافة لا تنتج إلا رجالا قساة القلوب جامدين ! فليت شعري ، أنى وسعنا أن « نجندهم » ونرسلهم في بعثة الى شمال أوروبا .. ؟ ولكن ... ضاع الوقت ... فقد شاخوا في جمودهم ، فلا أمل في أن يتغير رأيهم ! فعسى أن يذكروا المثل القائل :

« لا تكن صلبا فتكسر ، ولا تكن ليناً فتطوى !! »

وبعد فإني أسجل هنا القسم الأول من كلمتي التي عاتبت فيها زعيم الأحرار وهما هي ذه :

حديث مع نفسي ...

إلى أن أصبح وزيرة دولة ... !

كيف أفضل اوقات فراغى ... ؟

أجل أريد أن أكون وزيرة دولة ... وفي انتظار تحقيق هذا الأمل غير البعيد المنال ، فإني الآن في طريق البحث عن وسيلة أقتل بها أوقات فراغى المملة . ذلك الفراغ الذي غرقت فيه بحكم مركز المرأة في مصر . فقد قضوا عليها بالحرمان من الحقوق السياسية وبالإبعاد عن الاشتراك في الوظائف الحكومية وغيرها . وتفضلوا فقط وسمحوا لها بأن تكون مہرجة سياسية — تصفق لهذا الحزب تارة وتحتج على هذه الهيئة السياسية تارة

أخرى .. وهذا من أشنع أساليب الاستغلال التي يستعملها الرجال في مصر
إزاء النساء . وإنه لاستغلال لا أطيق وطأته على نفسي ..

نعم ، أنهم يستغلون السيدات وينتفعون (مباھين) بتأييدهن في كثير
من المواقف السياسية وفي الوقت نفسه لا ينجحون من عدم الاعتراف بشخصية
المرأة المصرية وما يجب أن يكون لها من استقلال في الرأي ومن حقوق
سياسية واجتماعية كالرجل سواء بسواء .

لست - في مناجاة نفسي - أتحدث الآن عن موقف المرأة المصرية
تفصيلاً وما نالها من إجحاف باعث لليأس في هذا العام (١٩٣٨) الذي
كنا نطمح أن يأتينا بتحقيق الكثير من مطالبنا . وإنما أنا أمر في « حديثي
مع نفسي » ببعض حوادث هذا العام « المحلية » التي كانت بمثابة صدمات
محطمة لآمالنا .

أضع على رأس هذه « المحليات » القاسية المقلقة ، تصريحاً صدر من
صاحب الرفعة محمد محمود باشا في أواخر مارس الماضي أفضى به لأحد
مكاتبي الجرائد الإنجليزية حيث قال إنه « لن يوافق على منح المرأة
المصرية حق الانتخاب ما دام في كرسى رئاسة الوزارة ! .. » ومع احترامي
وكبير تقديري لشخصية رفعة محمد باشا كرجل سياسي ، فإنني ألاحظ أن
رفعته لم يتفضل ببيان الأسباب أو الحثيات القوية التي أصدر على أساسها
هذا القرار الظالم الذي أذاعه بصفة رسمية في بلاد الإنجليز وغيرهما من بلدان أوروبا .
لقد كان لهذا التصريح أثر سيء في الدوائر النسوية ، لا في مصر فقط بل

في الخارج أيضاً . لأنه بمثابة حكم صادر من رئيس الحكومة بعدم أهلية المرأة المصرية . ولو أن رفعة الرئيس النبيل بسط الأسباب التي جعلته يصدر هذا الحكم القاسى ، لاستطعت مناقشتها وربما كنت انتهيت إلى اقناع رفعته بالعدول عن قراره . .

وعلى كل حال فإن « صدور » هذا التصريح من رفعة محمد محمود باشا بصفة خاصة كان موضع دهشة . وذلك لأنى أذكر - منذ بضعة أشهر - وبالضبط في شهر رمضان الماضى - أننى زرت رفعته فى منزله وقلت له إنى سمعت من الكثيرين أن دولته متشعب بروح تقاليد العهد القديم وأنه لذلك ذو نزعة رجعية إزاء حقوق المرأة المصرية ومطالبها . فقال لى إن هذا الذى سمعته عنه لا أساس له من الصحة وأنه ليس رجعياً على الإطلاق وأنه يقدر المرأة المصرية ويوافق على اشتراكها مع الرجل فى كل شئ ، وبطبيعة الحال لم أتكلم مع رفعته فى مسألة حق المرأة فى الانتخاب بالذات ، بل كان حديثى معه فى حقوق المرأة السياسية منصباً على المبدأ بوجه التعميم لمعرفة رأيه فى مطالب المرأة المصرية .

فكيف يمكننى الآن أن أوفق بين ذلك الذى سمعته بأذنى من رفعته منذ شهور قليلة وبين التصريح الذى نشرته الديلى ميل ؟ .. أكان هناك سوء تفاهم فى الحديث الذى دار بينه وبينى فى رمضان الماضى أم كان التصريح المنشور فى الصحيفة الإنكليزية « مدسوساً » على رفعته ؟ ! ..

وعلى كل حال فإنى شخصياً ما زلت آمل من رفعة الرئيس النبيل أن

يكون أكثر عطفاً على المرأة المصرية وأن يذكر على الخصوص أن المرأة هي مقياس « ترمومتر » الرقي والتقدم في كل بلد وأن الحكم عليها بعدم الأهلية وبالتقهقر يمس الرجال سواء بسواء . . . وبالتالي يمس الشعب بأجمعه . فإن تذكر رفعة الرئيس الكريم هذا فإنه لاشك سيعدل - حفظاً للكرامة الأمة المصرية - عن قراره المذاع الذي كان حادثاً فريداً في تاريخ مصر الحديثة .

وفيما عدا هذا (الحادث) الخطير فإن هناك محليات أخرى . . .
أى نعم أذكر أيضاً في هذه اللحظة كم ضحكت ألماً وحزناً عندما قرأت منذ بضعة أسابيع قرار الغرفة التجارية بالإسكندرية عن مذكرة وزارة المعارف الخاصة باقتراح تعميم التعليم التجارى للبنات . فقد رأى مجلس الغرفة التجارية الموقر عدم ملائمة تنفيذ هذا المشروع الآن ! . . . ولماذا ؟ لأن الشبان المتعطلين كثيرون . . . ولماذا أيضاً ؟ . . . لأن الوقت لم يحن بعد للسماح للمصرية بأن تدخل ميدان العمل التجارى ! . . .

تالله انه لعذر أقبح من الذنب الذى ارتكبه هذا المجلس الموقر الوقور . إزاء المصريات . ولست أناقش هنا - فى حديثى مع نفسى - هذا القرار السخيف ، فهو « صغيرة » من الصغائر بالنسبة للمواقف الأخرى التى يقفها الرجال إزاءنا . ولذا اكتفى هنا بأن أشير إليه إشارة احتجاج واستنكار . ويحضرنى فى هذه اللحظة أيضاً (بمناسبة موضوع المرأة) - حديث طريف دار بينى وبين أحد وزراء الدولة عقب تشكيل الوزارة الحمديّة

الأولى مباشرة . إذ كنت أهني هذا الوزير الكريم الذى كنت أعتبره من أصدقائى القدماء . . كنت أهنته باختياره وزيراً للدولة . وأردت أن أغيطه . . فقلت له إنه أصبح الآن من الضرورى تعيينى أنا أيضاً « وزيرة دولة » مثله . . إذ بغير هذا لا يمكن أن يتم الانسجام الوزارى . . أو التحالف القومى . . *

وهنا احتد معالى وزير الدولة . صديقنا القديم . وقال فى لهجة مزاح غاضب انه يقبل كل شئ إلا هذا ! . . ومن ثم فإنه يخشى من ناحية أخرى أن تطالب السيدة سيزا نبراوى هانم هى الأخرى وغيرها بمنصب وزيرة دولة مثلى . . فقلت له ولم لا ؟ . . ان سيزا هانم كغيرها لها أيضاً هذا الحق ولها أن تطالب به إذا شاءت . . ولكنها وأسفاه لم تفعل . فالمسألة الآن « بينى وبينكم » هى مسألة ترشيح واستعمال حق . . وها أنذا أستعمل حقى وأشرح نفسى لمنصب وزيرة دولة . ومستعدة من الآن للمناقشة فى مسألة الكفاية العلمية والعملية . . وغيرها الخ . . ولكن معالى وزير الدولة أبى الاستماع لطرق الإقناع . . وأصر ظالماً متمتعاً قائلاً انه عدو الفكرة من اساسها وأنه لا يقبل بحال اشتراك السيدات فى شئون الدولة العليا . . وإلى الآن لا يزال متمتعاً — تماماً كرفعة رئيس الوزارة — عن إبداء الأسباب التى جعلته عدواً لهذه الفكرة من اساسها . . أجل متمنع لأنه لا يزال يبحث عن هذه الأسباب فلا يجدها .

يبد أن كل هذا « التعنت » لم يثنى عن الإصرار على ترشيح نفسى لمنصب « وزيرة دولة » وسوف لا أنزل عن هذا الترشيح حتى لو تقرر حق المصرية فى الانتخاب وفى عضوية مجلسى الشيوخ والنواب . وذلك لأن العنصر النسوى يجب فى رأى أن يمثل فى السلطتين التنفيذية والتشريعية على السواء .

فالى أن أعين « وزيرة دولة » . . أو وزيرة مفوضة . . أو سفيرة لدى بلاط سان جيمس . أو انتخب عضوة فى مجلس النواب أو انتهى من هذا وذاك بالانتقال إلى عالم البقاء . ماذا أنا فاعلة الآن . . الخ الخ

لهذا جزء من « حديثى مع نفسى » الذى أذيع فى اهرام يوم ٩ يونيو عام ١٩٣٨ واطلع عليه المغفور له « محمد محمود باشا » ! . . ودكتور هيكىل باشا . اللذان وجهت إليهما هذا العتاب .

الباب الثاني

فی اُوربا عام ۱۹۳۹

في أوروبا (عام ١٩٣٩) :

المرأة المصرية

والمؤتمر الثالث عشر الدولي

وإذ انتهت من مذكراتي عن معركة حقوق المرأة في مصر حتى عام ١٩٣٨ فأني أنتقل « بالمعركة » إلى الميدان الأوربي ، حيث كانت لي جولات ومذكرات ، بل ملاحظات جديرة بالتسجيل في « ملف قضية المرأة . »

ففي صيف عام ١٩٣٩ ، وبالضبط في شهر يونيو المبارك — (الذي ولدت فيه . . . فأصبح شهر المواليد السعداء !!) — سافرت إلى الدانمرك لتمثيل مصر في المؤتمر الثالث عشر الذي عقده — في كوبنهاجن — الاتحاد النسوي الدولي في يوليو ١٩٣٩ .

ذهبت — وصاحبة العصمة هدى هانم وسيزا هانم — للاشتراك باسم مصر في هذا المؤتمر ، ذهبت كجندي « نفر » . . . ولعلّي كنت جندياً مدرباً . . . إعتاد النضال . فكانت لهدى هانم الرياسة والرعاية وإصدار الأوامر (طبعاً بعد مداولة . . . بعيدة عن روح الاستبداد !) وكانت لنا مهمة تسديد السهام .

وقد حضرت جميع جلسات المؤتمر وأعماله ، وكانت خاتمة صاحبة سجلت

في جو أوروبا - في تلك الساعات المضطربة - زوبعة حادة .
 كنا ثلاث سيدات مصريات - فقط لا غير .. - في هذا المؤتمر
 المتعنت وقد قسمنا - فيما بيننا - أعمالنا ، بعد المداولات ، فاختارت كل
 منا موضوعاً رئيسياً اختصت بمعالجته ، ثم اشتركنا « بثالوثنا » مجتمعاً في
 معركة مناقشات المؤتمر للموضوعات المسجلة في جدول أعمال جلساته ، والتي
 تفرع منها كثير من المشاحنات والمقالب ...
 وقد كنا جبهة متحدة نؤيد رأياً واحداً .

الموضوعات الخاصة بالمرأة

أما الموضوعات الخاصة التي انفردت كل منا بأحداها . فهي :
 الرئيسة هدى هانم : موضوع السلام العالمى ، على أساس تعاون نساء
 الشرق والغرب .

سيزا هانم : موضوع ميول الشباب المصرى واتجاهاته الاجتماعية .
 أما أنا فقد اخترت موضوع حقوق المرأة السياسية !! ولاعجب في ذلك
 فهو « حصانى » في السباق ! .. الذى لم أنته منه بعد ! ولهذا أصررت على
 أن أعالج في المؤتمر الدولى موضوع « النهضة النسوية في مصر ومطالب المرأة »
 وأملنا في معاونة شبان اليوم ، أى رجال الغد .

وقد كان حماسى وإصرارى على هذا الاختيار موضع « دعابة » لطيفة
 بين هدى هانم وسيزا هانم ... التى أسرت في أذن الرئيسة ... (لتأخذ

بالها) من منيرة . . . « الثورية » ! وقد حذرتنى هدى هانم من « الجموح »
والثورة قائلة أن لا بأس من أن أعالج هذا الموضوع العزيز على نفسى وغيره ،
ولكن فى شىء من الهدوء والاعتدال . . . والوقار ! وبشرط ألا أجنح
إلى لغة الثورة والأساليب الصاخبة التى استعملها فى مصر !

كانت هذه أوامر صادرة بصفة عامة ، من الرئاسة ! لتطبيقها دائماً فى
معالجة جميع الموضوعات التى أتناولها فى المؤتمر ، وقد وعدت باحترام هذه
الأوامر . . . ولكننى ، لم أنفذ وعدى !

وليس الذنب فى ذلك ذنبى ، فقد كنت « مدللة » .. أنعم بخنان هدى
هانم كأمر رقيقة العواطف ، وأرتع فى عطف سيزا هانم كأخت كبيرة سمحة
كريمة ، فلم أجد من « يشد » عنانى . . . وقد « فلت » من أيديهما الناعمة !! ..
فانطلقت . . . وسحبت الرجال — ومعهم الديموقراطيات العتيدة ! — من
أنوفهم المستطيلة ! . . . وسخرت من عصبة الأمم . . . وصفعت سياسة
الاستعمار ! فكانت ثورة عنيفة فى المؤتمر تجاوزت أصدائها فى جميع أنحاء
أوروبا وجرت ذيولاً ورأى فى كل مكان .

موضوع الزميمة العضوة المصرية :

أما موضوع سيزا هانم ، فقد استعرضت فيه — أولاً من الناحية
التاريخية — موقف شباب الجامعة والمدارس فى مصر من الناحية السياسية
فى الحركة الوطنية . فتحديث عن مظاهرات وإضرابات الطلبة التى كان

لها أثرها في « توجيه » الزعماء ... المتفقيين في الهدف ، والمنقسمين
 المختلفين في الخطة والأساليب ، (وطبعاً لم تقل سيزاهنم في المؤتمر إن
 أحبابنا منقسمون مختلفون من أجل الرياسة والزعامة !) .

ثم تكلمت بعد ذلك في صلب موضوعها ، وهي اتجاهات الشباب
 الاجتماعية الحالية في جميع الميادين : الميدان الرياضي ، الثقافي ، الاقتصادي ،
 والخدمة الاجتماعية ، والسلام ، والرحلات (والبعثات) الجامعية والمدرسية
 التي يقوم بها الطلبة المصريون في الخارج .

وأنا ، شخصياً ، لم يرضني هذا الموضوع من حيث محتوياته العامة ،
 وقد أغضبني من الأخت سيزا أنها لم تقبل رجائي ... « وتدس » في
 موضوعها مسألة حقوقنا السياسية ومطالبنا ! . وكانت كلما اشتد عليها الخافق
 تضحك وتقول لي : « كفي أنت ... لهذه المسألة ! »

المرأة توحى بالأمس . . . بمشروع لتوطيد السلام العالمى

ومؤتمر سان فرانسيسكو يقرره اليوم فى ميثاقه !!

موضوع رئيسة الوفد المصرى

أما الموضوع الذى اضطلعت به هدى هانم فى كوبنهاجن فكان أساسه فكرة توطيد السلام فى العالم . وقدمت لذلك مشروعاً للمؤتمر ، عاجلته فى خطاب مسهب — ولعله كان يبدو غريباً فى ذلك الوقت ، (قبل إعلان الحرب . . .) — ولكننا إذا قارناه اليوم بالميثاق الذى تمخض عنه مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق الاطلانتى ، لانبج خلافاً بين المشروعين إلا فى نقطتين :

الأولى : أن مشروع رئيسة الوفد النسوى المصرى يقضى على مبدأ الانتداب والاستعمار ! ومشروع سان فرانسيسكو يتمسك بالاستعمار عن طريق الوصاية واحتلال النقط الاستراتيجية !

الثانية : أن مشروع هدى هانم ينفذ عن طريق تعاون نساء الشرق والغرب مع رجالهن ، وميثاق سان فرانسيسكو ينفذ « مشروعنا عينه » !! ولكن عن طريق استئثار الرجال به !

فيتضح من ذلك أن المرأة — التى يقصونها فى مصر عن الميدان السياسى — هى صاحبة الفضل الأول . . . فى كل شئ ! وأن حضرات

الرجال ، لاهم لهم إلا أن يسطوا على « بنات » أفكارنا . . . ويسرقوا مشروعاتنا ! ثم يتبجحوا بالقول أننا لا نرتفع إلى مستوى كفايتهم وتفكيرهم ! وذلك ليقصونا عن الاشتراك معهم في إدارة دفة الحكم .

ألا . . . لعنة الله على « لصوصية » الرجال وعنتهم !
وبعد . . . فلنعد إلى مشروعنا .

يقوم مشروع هدى هانم رئيسة الوفد النسوى على المبادئ الآتية :

بند (١) — تعاون هيئات النساء في جميع البلاد ، دون تفريق بين الجنس والعنصر والدين .

بند (٢) — البعد عن المنازعات الحزبية للكشف عن حقيقة أسباب الحروب والأحقاد .

بند (٣) — القضاء على عدم التوازن الاقتصادى والسياسى بين الدول .

بند (٤) — إقامة هذا التوازن بين الدول ، بتوزيع عادل لجميع المواد الأولية اللازمة لكل شعب ، وذلك عن طريق التبادل التجارى .

بند (٥) — إيجاد عملة دولية لتسهيل التبادل التجارى ، للقضاء على مناورات الأسواق (البورصات) .

بند (٦) — عقد اتفاقيات جمركية دولية .

بند (٧) — نزع مصانع الأسلحة والذخيرة من أيدي الأفراد ووضعها في أيدي الحكومات المسؤولة ، لمراقبة التسليح وتحديد .

بند (٨) — احترام حقوق الأفراد والشعوب ، دون تمييز بين الجنس والعنصر ، وترك كل شعب حراً يحكم نفسه بنفسه !

هذه هي المبادئ (وهي في تلخيصها تغني عن التفصيل والإسهاب) التي يجب أن تعمل النساء على تحقيقها عن طريق المشروع الآتي : —

أن تقام في كل بلد هيئة سياسية يطلق عليها أسم وزارة السلام ويشارك فيها النساء والرجال على قدم المساواة (فهل يسمع هذا رجال مصر ؟) وهذه الهيئة تكون ، في الداخل ، على اتصال مباشر بوزارات الخارجية والحربية والدعاية ، وتكون ، في الخارج ، على اتصال دائم بمثيلاتها من وزارات السلام في البلدان الأخرى .

هذا هو المشروع الذي تقدمت به رئيسة وفد مصر النسوي (هدى هاشم شعراوي) في المؤتمر الدولي ، وهو وإن كان يتفق مع ميثاق سان فرانسيسكو وأسس اتفاق الأطلانتقي — من حيث المبادئ (المكتوبة فقط يا حضرات الرجال ؟) فهو يمتاز عنه في التنفيذ . . . لأنه يقضى على فكرة الانتداب والاحتلال والاستعمار ، فلا يسمح مثلاً لحكومة السوفييت الوقورة المنتصرة بأن تهدد — بعد انتصارها ؟ — جيرانها (الذين عطفوا عليها في أوقات الشدة ؟) بالاحتلال وتقطيع الأوصال .

وما كان يسمح مثلاً لإنجلترا بأن تهدم مظهر استقلال الدول بوضع جيوشها المحتلة في مصر وفي غيرها من بلاد الشرق الأوسط والأبعد والأقرب .

وما كان يسمح مثلاً لأميركا بأن تنادى بأقامة دولة عنصرية دينية
صهيونية في الشرق الأوسط العربي !

وما كان يسمح لغير هؤلاء من البلاد (المنتصرة) بأن تطالب بالوصاية
على غيرها ، وتتغنى بقصة النقط الاستراتيجية .

فهل يفهم الناس الآن أن منبع مصيبة العالم الدولية هو جشع الرجال . .
وسوء تصرفهم ؟ ؟

وهل يفهم رجال مصر بصفة خاصة أننا نحن النساء ، وإن كنا لا نريد
أن ندعى أننا أصلح منهم في معالجة هذه المشاكل السياسية ، فاننا لا نقل
عنهم خبرة وادراكا ، وتفهمها للشئون السياسية وغيرها ؟ ؟

طرائف ... وأشجان !

من ذكريات مؤتمر الدانمرك

لقد خلف لى هذا المؤتمر ذكريات كثيرة ملأت صفحات من مذكراتى وكانت له « أحاديث » وحوادث عدة بعضها طريف ، وبعضها محزن . وان كان نطاق هذا الكتاب يضيق عن حصرها ، فإنى اكتفى هنا بتسجيل البعض منها ، على أن أبدأ حديثى ببعض طرائف حفلات تكريم العضوات المؤتمرات ، لأخرج منها إلى قصص أربع :

الأولى : —

قصة مآذبة الشباب السكandinافى ، ثم اختتمها بترجمة الخطاب الذى ألقته فى إجتماعهم بنا . ذلك الخطاب أو الخطبة السياسية النسوية التى انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية .. مع زميلى الفانلاندى ... و بنتائج أخرى !

الثانية : —

قصة الفيكونتنس لادى أستور وحقوق المرأة السياسية .

الثالثة : —

قصة معركة فلسطين فى المؤتمر ، التى أبدأها بكلمة تمهيدية عن بدء إضطلاعى بها ، وأرائى الأولى فى موضوعها .

الرابعة : —

قصة العودة من أوروبا إلى الوطن ... ومقالبها التى انتهت بغرس أنفى فى وزارة الشؤون .

من حفلات تكريم المؤتمرات

كانت عضوات المؤتمر خلال انعقاد جلساته موضع حفاوة وتكريم من الحكومات والهيئات والجماعات . فكنا نتلقى من وقت لآخر دعوات لمآدب شاي أو غداء أو عشاء . وكانت أولى هذه الدعوات ليلية عقب افتتاح المؤتمر . وكانت « حكومية » آتية من (الأوتيل دى فيل) مركز عمدة المدينة ، فدعينا لتناول عشاء بارد في إحدى المطاعم ، فكانت سهرة لطيفة وكان عشاء لذيذا . . . ولكننا - قبل دخول المطعم - كنا قد دفعنا مقدما ثمن هذا العشاء « البارد » !!

فقد « حصلت » إدارة المحافظة من كل عضوة ثمن العشاء التي دعيت إليه ! لأن خزينتها أو ميزانيتها لم يك بها بند « مستعد » للصرف على إطعام هذه المجموعة الكبيرة من النساء !

وقد ضحكنا كثيرا في تلك الليلة ، وانطلقت النكات ! إذ حسبنا أن هذا الوضع تقليد دائمركى . ولكن بلدية كوينهاجن أتت بعد ذلك ، « ففطت » هذا « الوضع » ودعتنا إلى حفلة شاي .. ودفعت من « جيبيها » تكاليف الحفلة ! فلم يرضنا أيضاً هذا « الغطاء » وعدنا إلى النكات ! ،

فاضطرت رئاسة الوفد الدانمركى أن تشرح لى سر « الموضوع » فقالت :
 إن الحكومة شىء ، والبلدية شىء آخر ! فيزانية الدولة محدودة البنود
 ولا يسمح لها بأن تبعثر الأموال على « الفانتازيات » ! أما البلدية فهى
 غنية بأبواب ميزانيتها التى تسمح بهذه المصروفات .

هذا فى الدانمرك ، أما فى مصر ، فالرجال عندنا كانوا يبعثون أموال
 الدولة على المحاسيب والحبايب ، وأحياناً — وقد حدث ذلك — يقررون
 ويصرفون اعتمادات قبل أن يقرها البرلمان ! هذه كلمة بين قوسين ! ولأعد
 الآن للمآدب :

دعوات دينية :

جاء أسقف كوبنهاجن فدعى العضوات المسيحيات إلى مأدبة وتحدث
 إليهن فى شئونهن . ثم جاء الحاخام فدعى العضوات اليهوديات . وتحدث
 إليهن فى التوراة والوصايا العشر . وقد شعرنا نحن المسلمات فى ذلك الوقت
 كأننا نيتيمات ! إذ لم نجد لنا فى كوبنهاجن « إماماً » ، معماً يكرمنا ، فيدعونا
 إلى « طبق فتة » عربية شرقية ... ويتحدث إلينا أحاديث دينية !

دعوات دبلوماسية :

ومما زاد الطين بلة ، أن جميع الوزراء المفوضين (السلك السياسى)
 فى كوبنهاجن قاموا بواجبهم ، فدعا كل منهم الوفد النسوى التابع لبلاده .

ولم نجد نحن المصريين أى (وفد مصر) وزيرنا المفوض ، فقد كان مقبلاً
فى « أوصلو » ..

ولكن .. الوزير المفوض الانجليزى أراد أن يعرضنا عن هذا النقص ،
ويشعرنا بعواطفه الكريمة ، ففضل بدعوة الوفد المصرى النسوى لتناول
الشاي فى المفوضية البريطانية ، وكانت هذه الفكرة مجاملة لطيفة والتفافة
كريمة من سعاداته .. ولكن !

ولكنه ، للأسف الشديد أخطأ فى الوضع والتنفيذ ، فدعانا « بالجملة »
مع عضوات الوفد اليهودى التابع لحكومة فلسطين الانتدابية الانجليزية ،
ومع عضوات وفود الهند التابعة للتاج البريطانى !

فغضبنا وثرنا ، إزاء هذا الوضع ، ورفضنا بشم وباء قبول الدعوة
معذرات ! خشية أن يظن القوم هناك أننا كهذه الوفود البريطانية ،
تابعت لدائرة الأبراطورية البريطانية المرنة !! فلما اعتذرنا ، جاءتنا
مسز كوربت . أشبه رئيسة الاتحاد الانجليزية وألحت علينا لتقبل الدعوة ، معللة
هذا « الوضع » بظروف شتى ! فأصررنا على موقفنا ، وأبلغناها أن مصر
فى وضعها السياسى الدولى ليست كاهند .. ثم أقسمنا إليها « بشرف »
المعاهدة أننا .. مستقلون !!

دعوة تجارية :

ومن أغرب الدعوات التكرمية التى تلقيناها ، دعوة جاءتنا من أكبر محل
تجارى فى كوبنهاجن وهو محل « ايلوم » Illum فى أوسترجاى ، وهو يفوق

في ضخامته المحل التجارى المعروف في باريس باسم (الأحياء الثلاثة ،

أو «تروا كارتيه») Trois Quartiers

فكان غداء فاخراً في الطابق الثالث من المحل أشرف عليه مديره وإدارته مرحبين بنا ، وقدموا لنا عقب الغداء - مع القهوة - السيجار الحريرى الدانمركى الفاخر، ثم ... ثم تفرجنا على المحل وهو خال من الزبائن ! فكانت فرصة تجارية لطيفة .. إذ أصبحت نساء المؤتمر في اليوم التالى « زبونات » محل ايلوم !

وأظن أن إدارة هذه الشركة التجارية ، قد قيدت في دفاترها ثمن هذا الغداء في قسم المصروفات تحت بند الاعلانات والدعاية !
والواقع ، إنى ، شخصياً ، تأثرت كثيراً من هذا التكريم الكريم !! . فلم يسعنى في اليوم التالى إلا أن اشتري من محل « ايلوم » رداء (بالطو) من الصوف الأبيض ! وقبعة من الجوخ الأبيض ، ومجموعة من الملابس الداخلية الصوفية ، ومجموعة أخرى من أدوات الزينة القيمة .. الخردوات الصغيرة ! هذا فيما يختص بى . أما فيما يختص بزميلاتى عضوات المؤتمر فلم أفكر فى (حصر) ما اشتريته من هذا المحل !

فهل يفكر التجار المصريون فى أمثال هذه المآذب ... أو المقلب ؟ !
أن التاجر المصرى عندما يثرى وتضخم تجارته ، يبدأ بإساءة معاملة زبائنه وبقابلتهم - هو وموظفوه - بالغطرسة والإهمال ! وطبعاً هذه الملاحظة لا تشمل « جميع » التجار المصريين ، وإنما تنطبق على الكثيرين منهم .

دعوة فنية ... قانونية !

وغير ذلك جاءتنا دعوات كثيرة أذكر منها مآدبتين لم تشترك معي فيهما بقية هيئة الوفد المصري .

فالمأدبة الأولى كانت دعوة آتية من نساء الدانمرك القانونيات ، تكرميًا للعضوات القانونيات في المؤتمر ، وكانت حفلة عشاء في كازينو فخم . كان به مرقص واسع الأرجاء ، احتشد فيه — ساعة العشاء — ضباط الجيش الدانمركي بملابسهم الزاهية تحت الأنوار الساطعة .

وقد شاهدت في تلك السهرة — لأول مرة في حياتي — دورة من دورات الرقص الدانمركي الكلاسيكي ، وكان رائعًا .

وكانت مجموعتنا النسوية دولية ، تشمل بعض المحاميات . والنائبات والقاضيات . أما حديثنا فكان عن تعميم فكرة ممارسة المرأة ، في جميع البلاد ، مهنة المحاماة ، وعن ضرورة ادخالها أيضاً في سلك القضاء ! . فهل فكرت الحكومة المصرية مثلاً في تعييني مستشارة في الاستئناف ، أو في النقض ... أم هي ما زالت تصر على « التمسك » بترشيحي للوزارة ؟ ! !

دعوة الشباب !

أما المآدبة الثانية فهي حفلة الشبيبة السكاندينافيه ، وهي بيت التقصيد من هذه « الدردشة » المملة ! فقد قام شبان الدانمرك والنرويج والسويد

وفينلانده الخ .. بتكوين جماعة تحمل اسم الشبيبة السكandinافية . وأرادوا أن يكرموا المؤتمر الدولي النسوى فى شخص « أصغر » عضوة « سنا » فى كل وفد من وفود المؤتمر ، فكنت أنا عن وفد مصر .

بدأت الحفلة بتناول طعام الغذاء فى احدى المطاعم ، وقد حدد عدد الشبان الداعين بعدد العضوات المدعوات . وأشرفت مسز كوربت أشبى (رئيسة الاتحاد) على رعاية «غذاء» هذه الشبيبة المختلطة ، فكان لكل عضوة زميل على المائدة قدمته إليها الرئيسة باعتباره مضيفها ! . فتعارفا (لأول مرة) وتبادلا الحديث عن بلد كل منهما ، وفى كثير من الشئون النسوية والسياسية . وبعد تناول الغذاء ، عقدنا فى دار ندوة الطلبة اجتماعاً مختلطاً من الجنسين (حضره بعض رجال البرلمان) تبادلنا فيه الخطب والمناظرات فى مختلف مواضيع الشبيبة وأرائها وآمالها ، وقد أقيمت فى هذا الاجتماع خطبة (محضرة) ، ثم ارتجلت كلمتين آخرين تعقيباً على ردود بعض المعارضين . ولكنى للأسف لم أسجل نصيهما ، وأما الخطبة التى أثارَت زوبعة ، فقد احتفظت بنصها الفرنسى ولأهميتها سأترجمها هنا حرفياً فى نهاية هذا الموضوع .

مع الشباب السكندينيائي

زميلي الفانوسى !

وصلت إلى المطعم لحضور حفلة هذا الغذاء متأخرة بضعة دقائق — بسبب انشغالى فى إحدى لجان المؤتمر التى كانت منعقدة فى ذلك الصباح — فوجدت زميلى جالساً ينتظرنى ! ومكانى شاغراً بجانبه ، وكان هذا الزميل المفروض على — (فالمسألة كانت بختاً ولوتارية !) شاباً فانلاً ندياً طويل القامة شديد الاشقرارو... ثقيل الدم ! (معذرة !)

كان زميلى هذا جاهلاً بعلم الجغرافية السياسية والطبيعية ! ! وجاهلاً بدقائق السياسة الدولية العالمية (فيما يختص بالشرق طبعاً) ! ولم يك حذراً ، أى نبيهاً فطناً ، بل كان ساذجاً بسيطاً .. فوقع فى الفخ ! ! ..

كانت لى معه مأساة ! وأرجو ألا يظن المصريون الذين أذيع فيهم هذه الحوادث ، أنها كانت مأساة غرامية ! ! ففى مصر عندما تبرز المرأة ، لا يفكر الشبان (وكثير من الشيوخ !) إلا فى مقابل الغزل والغراميات ! ! ولكنى — نخيبة أمل هؤلاء ! — ما جلست يوماً بين الرجال فى مصر أو فى أوروبا بروح المرأة المغربية ... وإنما جلست دائماً بينهم بروح زمالة الند وصداقة الأخوة ، لهذا لم تك « مأساتنا » غرامية ؟ ... وإنما كانت سياسية ! ! ! بدأت بالامتعاظ فى نهاية الغذاء ، ثم « بالعبوس » فى

اجتماع بعد الظهر ، وأخيراً انتهت بيننا بقطع العلاقات نهائياً قبل ختام جلسة الاجتماع بنصف ساعة !

بدأنا الحديث على المائدة ، وكان زميلي يبدو حسن النية ومقبلاً على روح ودية طيبة كريمة ، وقد اشتد فرحه ، وطفح البشر على وجهه عندما علم أن زميلته (فى اللوتارية ؟) مصرية . . . من وفد مصر . . .

فاندفع يحدثني عن مصر كما عرفها فى علم الجغرافيا ! جغرافيته التى علمته أن المسافة بين القاهرة وكوبنهاجن تقطعها المسافر براً وبحراً فى أكثر من شهر ! . . . والتى علمته أيضاً أنها (كغيرها من بلاد الشرق المطموح فيها !) متاخمة لفلسطين ! وإنها من « ضمائم » مشروع الوطن القومى والدولة اليهودية ! آه ! فلسطين ! لقد كان يتكلم بروح وشراسة الوحش الجائع الذى يسيل لعابه أمام لقمة دسمة يريد التهامها !

هنا سحبت زميلي بابتسامة هادئة إلى الفخ ! وتركته يتحدث لأسبر غور معلوماته وميوله السياسية ، فبعد أن حدثني عن بلاده الفنلندية ، أفهمنى أنه سافر إلى أمريكا فى مهمة الوطن القومى المعروفة ! فهو يهودى صهيونى ملتهب ! (ولكنه جاهل لموقف الشعوب العربية والإسلامية !) وعضو فى الهيئة الصهيونية الرئيسية التى تعمل على تهويد فلسطين ! فكنت أصغى إليه بهدوء مصطنع . مشجعة أياه على الاسترسال فى إفشاءاته . وقد انتهى بأن قال لى إن اجتماعاً صهيونياً كان مقرراً عقده منذ بضعة أسابيع فى فلسطين وإنه أرحب لموعده آخر قريب (وقد حددته لى) وأنه مدعو لحضور

هذا الاجتماع من قبل المؤتمر الصهيوني وأنه سيسافر (لأول مرة) إلى فلسطين وسيستهن هذه الفرصة السعيدة لينعم بزيارة مصر . . . ويشرفني بالزيارة . . . ولعله طمع في أن أعاونه في مهمته الصهيونية ! !

وقبل أن يختم حديثه « الشيق » أبدى لي أنه يعلم أن مصر شبه مستعمرة انجليزية . . . وأن زمام الحكم والأمر فيها للحكومة البريطانية تماماً كفلسطين ! . . . فضحكت، واعتذرت في مجلسي، وألقيت عليه نظرة طويلة ذات معان كثيرة ، وقلت له لقد جاء دوري فاستمع لحديثي ، وقبل أن أخوض معه في موضوع فلسطين الشائك والوطن القومي ، حدثته أولاً عن مصر وعن الفاروق العظيم، وعن برلماننا ، وحكومتنا المسئولة أمامه ! — لا أمام الانجليز — ثم حدثته عن بدء الاحتلال الانجليزي وظروفه الشاذة، وعن الوعود البريطانية الستة والستين ! وعن تكوين الحزب الوطني ، ثم عن ثورة سنة ١٩١٩ ثم عن سعد زغلول ، ثم عن معاهدة الصداقة . . . ولم أقل له أنها « لعبة » الاستقلال ! وقد أعطيته فكرة عن الحضارة المصرية والمجتمع المصري ونظامه الذي لا يختلف إطلاقاً عن نظام الحياة الأوروبية

وبعد أن انتهيت من تأدية واجبي نحو وطني ومليكي العظيم ، دخلت معه في موضوع فلسطين والشرق والوطن القومي والكتاب الأبيض الخ الخ فكانت معركة حامية ، وقد أخذ الحزن العميق يغمر وجهه بعد أن كان يطفح بشراً ! ولا عجب في ذلك فقد تلاشت بغتة من خياله الخصب ،

فكرة التعاون والصدقة التي كان يحلم بتوطيدها بيننا !
 فلما انتهت مأدبة الغداء ، وانتهى معها حديثنا هذا الدبلوماسي الخاص .
 كان الجو قد تسمم بيننا . . . (من أجل فلسطين والشرق !) وقد أشد
 إحمرار وجهينا ، ووقعنا في اضطراب « ولحمة » . . . إذ كان على كل منا
 أن يحافظ على مراسيم الجمالة إزاء الآخر — (فهو مضيفي وأناضيفته) —
 في وقت كان يشعر فيه كلانا برغبة شديدة في لطم الآخر على صدغه !
 دخلنا المطعم أصدقاء ، وخرجنا منه أعداء ! وهكذا ذهبنا سوياً إلى
 جلسة المناظرة حيث أقيمت خطبتي في موضوع النهضة النسوية وموقف
 الشيبة منها ، وقد رد عليها هو بكلمة . . . ثقيلة وعنيفة ، كذلك فعل شابان
 آخران . فاضطرت ، إلى أن أقوم مرتين للرد عليهم .
 لم يكن موضوع خطبتي من الناحية النسوية مثيراً « للغبار » ، ولكن
 رأيي في عصبة الأمم ، وفي طريقة تطبيق المبادئ الديمقراطية ، لم يعجب
 دعاة الاستعمار . فأثاروا زوبعة عنيفة . وعلى كل حال فما هي ذى ترجمة
 حرفية لهذه الخطبة كما ألقيتها في مساء ١٣ يونيو سنة ١٩٣٩ في حفل الشيبة ،
 أسجلها هنا — بعد حذف المقدمة التقليدية — ليطلع عليها
 المصريون والمصريات .

ترجمة خطبة ١٣ يوليو سنة ١٩٣٩

الشبيبة والنهضة النسائية

سيداتي وسادتي :

..... إن للشبيبة النسوية في الوقت الحاضر مطامح ضخمة قد تبدو لكم في صورة مبالغة ، متطرفة . ولكني أرجو أن تلاحظوا في شيء من التسامح ، أن خيال الشباب شديد الخصومة إلى حد يجعله لا يؤمن إلا بالمثل العليا .

وفما يخصني ، فقد ولدت ، وجئت هذا العالم ، وفي روعي نهضة نسوية متطرفة (وأنى ألتبس هنا كل تسامحك لهذا التجديد في التعبير . . . الذي أوضح به أعز المطامح على نفسي) فتموت ، وتمت معي هذه الروح . فأصبحتُ ثائرة ، ولكني لست ثائرة على القوانين ، ولا على الطبيعة التي جعلت مني امرأة . ولكني ثائرة على مظالم الرجل المغرور ، الرجل المحافظ ، الذي يسلب حقوقنا .

ويجب أن أتوه هنا بأن جميع الرجال ليسوا كذلك . . . فللنهضة النسوية أنصار كثيرون يعضدون نهضتنا ، وهم شبان اليوم — الذين سيصبحون رجال الغد — والذين سيتعاونون معنا ، على قدم المساواة — للعمل على إنقاذ العالم من هذه الفوضى التي تسوده الآن . أن مطامح

الشبية النسوية ليست خيالا ، ولا أحلام ليلية حمى ، وليست هى « مجرد أمانى » ، بل هى حقوق شرعية كانت جداتنا السابقات قد أودعنها « أمانة » بين يدى الرجال ، فضاعت منا هذه الحقوق بسبب جهل « وبلادة » أولئك « الجدات » ! فهذه الحقوق يجب أن نستردها اليوم بأى ثمن . ولست فى حاجة لأن أعطيكم بياناً مستفيضاً عن هذه الحقوق ، وإنما يكفي أن أخلصها لكم فى هذه الكلمات :

« المساواة التامة السياسية والاجتماعية مع الرجل »

وإن ذكرت كلمة المساواة السياسية ، فإننى أرمى بها إلى حق الانتخاب وحق العضوية النيابية ، أو بمعنى آخر الاشتراك مع الرجل فى السلطة التشريعية التى تعطينا فى الوقت نفسه حق ممارسة السلطة التنفيذية .

لعلكم تتساءلون لماذا تتمسك نحن النساء فى الوقت الحاضر بضرورة إسترداد جميع حقوقنا دفعة واحدة؟؟ إن لذلك سببين رئيسيين :

أولاً — لأن كرامة المرأة لم تعد تسمح لها اليوم بالبقاء تحت وصاية الرجل السياسية والاجتماعية .

ثانياً — لأننا لاحظنا مع الأسف الشديد أن الرجال وقد حكموا العالم وقبضوا (وحدهم) بأيديهم على السلطة التنفيذية مدى أجيال طويلة ، أثبتوا بصفة كلية عدم كفاءتهم (أهليتهم) وارتكبوا أخطاء وسخافات كثيرة ، وليس أدل على ذلك من أننا نراهم الآن يتشاحنون ، ويتضاربون . . وفى

نهاية هذه المعركة ، فان المرأة هي التي ستدفع ثمن جميع الأواني المحطمة...
 بفعل تشابك أقدامهم (أو شنكله أرجلهم !)

لهذا تود الشبيبة النسوية أن تنقذ الانسانية من هذا الشقاء ، وتنقذ المدنية من هذا الخراب الذي يهددها ، إننا نود باختصار أن نعيد النظام ونوطد السلام .
 ولأجل أن نصل إلى هذه الغاية ، يجب أن يقبل الرجل ، مرغما أو راضيا ، أن يعيد إلينا حقوقنا السياسية . إذ طالما بقيت المرأة بعيدة عن السلطة التنفيذية ، فإنها لن تستطيع عمل شيء ، ونشاطها يظل مشلولا .

الحالة في مصر :

لقد قام النظام البرلماني الديمقراطي عندنا - في مصر - منذ حوالي ستة عشر عاما . وتاريخ تكوين جمعية الاتحاد النسوى يقارب تاريخ المرسوم الملئكى الذى قرر فى مصر إقامة النظام الدستورى الحالى . وقبل هذا التاريخ كانت المرأة المصرية جد مشغولة بالحركة الوطنية لتحرير الوطن ، وتحقيق الاستقلال التام للبلاد . ولكن ، ما كاد ينشأ النظام البرلمانى عندنا حتى قامت المرأة المصرية تطالب فجأة بمساواتها السياسية مع الرجل . فلما كان يوم افتتاح البرلمان الأول فى ١٩٢٤ ، نظمت جمعية الاتحاد النسوى مظاهرة فتيات حملن لوحات سجلت عليها أهم مطالب المرأة السياسية والنسوية أى حق الانتخاب والعضوية .

ومنذ ذلك الحين لم نكف عن القيام بهذه الحملة* ولكننا لم نلجأ إلى وسائل العنف التي استعملتها في البلاد الأخرى المطالبات بحق الانتخاب للحصول على حقوقهن .

بيد أن هذا الموقف « السلمي » الذي اتخذناه (في مصر) حتى الآن ، لا يمكن أن يدوم إلى الأبد ! لأن الشبيبة النسوية المصرية التي غمرت الآن الجامعات المصرية والأوروبية (أولئك الفتيات اللاتي ضربن ، في المبارات والامتحانات ، الرقم القياسي في الكفاءة (والأهلية) بالمقارنة مع زملائهن الذكور) هذه الشبيبة النسوية المتعطشة اليوم للحرية والعدالة والمساواة ليس في نيتها أن تصبر أكثر من ذلك !

الديموقراطية: المفردة :

لقد مضى ستة عشر عاما على قيام النظام البرلماني في بلادنا ، هذا النظام الذي نعتوه باسم مغربي : « الديموقراطية » ! دون أن نحصل على مساواتنا السياسية . ومع ذلك فإن المرأة في تركيا — تركيا التي يقوم فيها نظام الدكتاتورية الوطنية — تتمتع بالمساواة التامة السياسية والاجتماعية مع الرجل . وفي فرنسا ، حيث تقوم جمهورية ديمقراطية منذ أمد بعيد ، نراهم يتناقشون للآن في (أهلية) وعدم (أهلية) المرأة المتزوجة ! وهكذا يفهم المشرع الفرنسي ، الذي يفاخر بالديمقراطية ، مبدأ المساواة !

* كذبت هنا .. فلم أقل لهم إن الاتحاد النسائي المصري لم يطالب بحقوق المرأة السياسية في مصر حتى عام ١٩٣٧ ! وإن كنت وحدي أقود هذه الحملة !

أما في مصر فإن المشرع المصرى الذى يفخر بمبادئ الشريعة الاسلامية (وهى مبادئ حرية سمحة) لم يوافق بعد على مساواة المرأة السياسية .
 فياخذية الأمل المريعة التى لاقيناها نحن النساء من الديمقراطية !! لقد سمعت خلال جلسات المؤتمر أحاديث كثيرة عن فضائل وجمال الديمقراطية ! فاسمحوا لى إذن أن أبدي لكم هنا رأى الشبيبة النسوية فى هذا الموضوع .
 إن للديموقراطية إسماً جميلاً مغرياً ، وهى كالغزل بالمراسلة ! ولكن عندما تترجم لتطبق عملياً ، نراها تنحرف عن مبادئها الجميلة المسطورة على الورق ! ولست أذيع فيكم سرّاً عندما أقول لكم الآن إن جميع بلاد الشرق راحت ضحية الديمقراطية وقاست كل المتاعب والآلام (والمرمطة !) من الديمقراطية !

وعلى كل حال فإن الشبيبة النسوية ليس فى نيتها أن تتعلق بأذيال (أوفى ركاب !) أى نظام من أنظمة الحكم القائمة الآن فى العالم . لأننا نعتقد أن لكل نظام من هذه الأنظمة حسناته وسيئاته .

فطنتنا ... وهرفنا :

إن الشبيبة النسوية ترمى إلى إنشاء « بناء » تشريعى جديد ليكون « عمارة » لمستقبل زاهر . حيث يبدأ جيل الشباب بحركة دكتاتورية (نسوية خفيفة !) يحوبها مساوئ وأخطاء الأنظمة الحالية التى وضعها الرجال وحدهم .

سيداتي وسادتي :

لقد أفلست عصبة الأمم إفلاساً تاماً في الميدان السياسي . ولعل إفلاسها

يرجع لسببين :

الأول — لأنها كونت من الرجال وحدهم .

الثاني — لأنها كانت منذ اللحظة التي تكونت فيها تحمل على صدرها حكم الاعداء عليها !! وذلك هو تعبير أستاذي الفرنسي في القانون الدولي (وهو ما زال موجوداً حتى الآن في مقاطعة بريتانيا الفرنسية) .

أجل ، ذلك هو رأى أحد كبار علماء القانون الدولي الفرنسيين في عصبة الأمم !

فإزاء هذا الإفلاس الذي أصاب عصبة الأمم ، نرى ضرورة المبادرة باصلاح أخطاء الماضي ، وللقيام بهذه الإجراءات يجب أولاً حل عصبة الأمم ! ثم إعادة تشكيلها من جديد ، بوضع آخر ، على أساس تشريعي جديد ، تقوم بوضعه بالتعاون شبيبة النساء والرجال معا .

ان كلمة « تعارف » Le mot d'ordre الشبيبة النسوية المصرية هي الآن « العمل » على إعادة النظام ونشر السلام في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون الأخوى بين الشبيبات العالمية ، لهذا فاني أختتم كلمتي بتوجيه نداء إلى جميع شباب العالم ، شباناً وشابات ، للتعاون معنا على تحقيق هذا الهدف المثالي الأعلى .

انتهت الترجمة عن الفرنسية

الفيكونتس ليدى أستور

و حقوق المرأة السياسية

ليس إسم الليدى أستور — عضوة البرلمان البريطانى — مجهولا فى مصر، فهى سيدة عظيمة معروفة، لها مكانة رفيعة ملحوظة فى جميع الأوساط السياسية والنسوية. وهى تعد من زعيمات النهضة النسائية فى العالم.

وقد أتيجت لى الفرصة، فرقتها فى يوليو سنة ١٩٣٩ — عند ما جاءت إلى كونهاجن، مع الوفد البريطانى، لتمثيل النساء الانجليزيات فى المؤتمر الثالث عشر الذى عقده الاتحاد الدولى النسوى فى ذلك التاريخ — فاستمعت إليها وعرفت آرائها، واشتركنامعا فى مناقشة كثير من الموضوعات، وقد تقاربنا — واتفقنا — فى كثير من الآراء وتباعدا فى القليل منها. وقد أعجبنى منها دفاعها الحار عن حقوق المرأة السياسية وخاصة عن ضرورة اضطلاعها بشئون السياسة الدولية والداخلية.

وليدى أستور سيدة جريئة — (وكم تعجبنى الجرأة والصراحة فى النساء بعد أن أصبحتا نادرتين لدى الرجال!) وهى داهية جبارة فى الميدان السياسى! ولها فى هذا الميدان «مقالب» لا نستطيع نحن المصريات أن ندعى معرفة أسرارها!! وذلك لأننا لم نتمتع بعد بحقوقنا السياسية! تحدثت ليدى أستور فى المؤتمر — وكم لها من أحاديث ممتعة — فحملت

على المرحومة عصبة الأمم . . . وعلى معاهدة فرساي فانخفضت الرؤوس . .
وانعقدت الألسن ؛ ولم يجرؤ أحد على اتهامها بمحاربة النازية !

وجئت أنا المصرية الشرقية وألقيت خطبة في اجتماع الشبيبة السكندنافية
(وقد سجلت في هذا الكتاب نصها المترجم) — انتقدت فيها عرضا —
عصبة الأمم واعوجاج الديمقراطية عندما تطبق عملياً على الشعوب الشرقية ،
فثارت في الجوزبعة ، وقامت أوروبا واقفة على قدم واحد وساق واحدة !
وحاصرني الصحفيون في كل مكان .. ولاحتقني زفة دولية من جنيف و برلين
وبروكسل وروما وباريس الخ .. حتى في فيتل ، مدينة المياه ، حيث كنت
مريضة بين الموت والحياة .. لم ترحنى هذه « الزفة » الدولية !

فلماذا كان كل هذا ياربي ؟ لقد قلت في كوبنهاجن عام ١٩٣٩ أشياء
أيدتني في معناها الفيكوتنيس أستور ، دون أن يقوم في وجهها أحد . أما أنا
الشرقية ، فما كاد صوتي يرتفع ، حتى زلزلت الأرض تحت أقدامى وتفجرت
السما فوق رأسي !

لقد جاءتني مسز ماري جنزبرج أمينة مكتبة عصبة الأمم ، والدمع يكاد
يتفجر من عينيها ، واحتجزتني على انفراد في حديث أو مناقشة طويلة ، ثم
توسلت إلى أن أترفق « بعصبة الأمم » وألا أنادى بتحطيمها . . . لأنها
رمز الديمقراطية !! وأن لا حياة للديمقراطيات بدون هذه « الفاتازية »
الدولية ! فلما حاولت أن أقنعها بأن « الأعيب » العصبة لا شأن لها بمبادئ
الديموقراطية السامية ، انقلبت تهددني وتتوعدني بتهمة « النازية » ! فغرقت

في الضحك وقلت في نفسي : « هذا حديث خرافة يا أم موسى ! ... !
 فهل علمت اليوم مسز ماري جنز برج الغريزة — أو أم موسى ! —
 أن ميثاق سان فرانسيسكو الذى أثلج الصدور فى العالم أجمع بمبادئه المسطوره
 على الورق . . . قد أصدر أمره فى عام ١٩٤٥ بتنفيذ ما طالبت به أنا
 — إبنة النيل — فى عام ١٩٣٩ وهو حل عصبة الأمم ؟ ؟
 أنى أعترف بأن ليدى أستور لم تطالب صراحة فى عام ١٩٣٩ بضرورة
 حل عصبة الأمم ، ولكنها بحملتها العنيفة الشعواء على العصبة كانت ترمى
 فعلا إلى ذلك . وعلى كل حال فلنترك الآن عصبة الأمم . . فى مشواها الأخير !
 فقد انتهى أمرها بالوضع الذى تمنيته لها !
 ولنعد إلى ليدى أستور وأرائها ، فمن حق المصريين على أن أفضى
 لهم بكل ما أعلمه من أحاديث . . . ومقابل زعيمات النهضة النسائية
 فى العالم .

أحاديث الفيكوتنس أستور

في المؤتمر

كان المفروض على المؤتمر قبل انعقاده ألا يتدخل في السياسة الدولية أو الخاصة بالحكومات ، وكان مفهوما أن الاتحاد الدولي يعقد مؤتمره الثالث عشر للبحث في موضوع آلام الإنسانية والمجتمع بصفة عامة ، وفي شؤون النساء والمطالبة بحقوقهن السياسية بصفة خاصة ، وكانت حكومة الدانمرك - التي سمحت بعقد هذا المؤتمر في عاصمتها - قد نهت (ولا أقول أنذرت !) الاتحاد الدولي في شخص رئيسته السيدة الجليلة مسز كوربت أشبي ، بعدم السماح للمؤتمر بالتعرض لسياسة أية حكومة من الحكومات الأجنبية (في مناقشاته وقراراته !) ، وخصت بالذكر حكومة الرايش الألمانية ، التي كانت مرتبطة بمعاهدة « عدم اعتداء » ... أعني حب وصداقة مع حكومة الدانمرك !!

وكان هذا هو الشرط الأساسي للمؤتمر بالانعقاد في الأراضي الدانمركية . ولكن ... هذا الشرط ذهب مع الريح !
فقد افتتح المؤتمر وكان عليه في « بدء » جلساته أن يعيد النظر في لأئحة الاتحاد ومبادئه ، وقد طرح مكتب الاتحاد على المؤتمر مشروعا لإعلان المبادئ الجديدة وحقوق الانسان .

Déclaration de Principes et celle des Droits humains

وكان مضمون هذا المشروع يعطى الإتحاد الحق في أن يضطلع بالشئون السياسية! .. (ولم لا؟ مادامت المرأة لها حقوق سياسية تطالب بها؟) فكان بحث هذا المشروع مثيراً لموضوعات مختلفة ومناقشات كثيرة جرت وراءها ذيولاً طويلة . . .

كان المشروع يقرر أن يعلن الاتحاد الدولي في مبادئه اعتناق «وتأييد» النظام الديمقراطي! لأنه الوحيد الذي يسوى بين الجنسين!

فقال بعض العضوات (وأنا منهن) أنه خير للمؤتمر ألا يتعلق بأذيال نظام معين من الأنظمة السياسية للحكومات ، وإلا ، إذا أصر على ذلك ، فليحدد المبادئ بالتفصيل مبدأً مبدأً . لأن نساء تركيا التي تقوم فيها نظام غير ديمقراطي ، يتمتعن بالحرية والمساواة السياسية . ولأن نساء مصر وسويسرا وفرنسا اللاتي يتمتعن بنظام ديمقراطي ، مازالن محرومات من حقوقهن السياسية! قيل هذا ، فلم تؤمن به مندوبة فرنسا بالذات السيدة مالاتيرسليه ، ولا الأنسة إميلي جورد السويسرية (مندوبة إتحاد نوادي الليسيوم بجنيف) ولا مسز أشبي الإنجليزية رئيسة الاتحاد .

وكانت الفيكونتس لادى أستور أول من قام « بتوسيع » نطاق المناقشة في هذا الميدان السياسى . . .

إذ جاءت لادى أستور — فى جلسة الصباح — فقالت إن المرأة لها دور خطير فى الحياة السياسية . ويجب أن تضطلع به كي يكون لنفوذها أثر فعال فى التشريعات التى تتعلق بالأخلاق العامة وبالسلم العالمى

— (وأنا شخصياً أؤيدها في هذا الرأي الذي ناديتُ به ورددته في مصر منذ عدة سنوات) — ثم عرجت لادى أستور على النظام التوتاليتيرى (أى النازي الفاشستى) وأخذت تندد به، ثم صفعت ألمانيا على وجهها صفعة رنانة ! وانتهت بأن أُنذرت العالم بأنه مقبل على حرب طاحنة ستثيرها ألمانيا ضد الديموقراطيات . . . ثم شككت شهرزاد عن الكلام غير المباح . . . فصفقنا لها ! . . . ولم يلفت أحد نظرها إلى أنها تدخلت في صميم السياسة الدولية ، وأنها خالفت بذلك شروط الحكومة الدانمركية ! وجئنا إلى جلسة بعد ظهر اليوم نفسه ، وجاءت معنا لادى أستور ، ولكنها كانت تجر خلفها أذيال التوبة والندم !! فصعدت على المنصة وألقت كلمة أخرى . بررت فيها موقف ألمانيا ! وأخذت تمر بأناملها الارستقراطية الناعمة على « الخد الألمانى » الذى صفعته فى الصباح ! . . . وتربّت عليه ! ثم أخذت تحمل على عصبة الأمم ومعااهدة فرساي، وموقعها ! وعلى رأسهم حكومتها الإنجليزية القاسية القلب ! ! التى اعتبرتها لادى أستور مسئولة عن ثورة المانيا ! وقالت إن انجلترا كان فى وسعها أن تعطى برضاها إلى ألمانيا ما أخذته هذه بالقوة !

وسوغت ذلك بقولها إن معااهدة فرساي ظلمت ألمانيا ظلماً فاحشاً ، إذ قطعت أوصالها ، وجردتها من السلاح ! وفى الوقت الذى كان فيه موقعو معااهدة فرساي يتشددون مع ألمانيا فى نزع السلاح ، وفى مطالبتها بتنفيذ التزاماتها ، كانوا هم يتسلحون ، ويأبون الوفاء بتعهداتهم ! وأن عصبة الأمم كانت

— على حد قولها — «طُرُوراً» ... لاحول له ولا قوة من الناحية العملية!
وسكنت مرة أخرى شهر زاد الإنجليزية عن الكلام «المستباح» !
وبهت المؤتمر — واصفرت وجوهه، واحمرت أخرى، — من هذا التناقض
بين رأيي لأدى أستور في الصباح وفي المساء، وتلفتت أنا يمى ويسرى،
متفقدة الوجوه المتلونة، ثم ... ضحكت، ولكن بعد فترة، على الطريقة
الإنجليزية !

لقد اعتقدت — ولست أدرى أن كنت مصيبة في ظني — أن هذا
التغيير المفاجيء في رأي الفيكونتنس أستور سياسية مرسومة، أوجت بها
الظروف الدولية المضطربة في ذلك الوقت (وكنا في يوم الاثنين ٩ يوليو
سنة ١٩٣٩) إذ كانت ألمانيا ترغى وتزبد، وتضرب الأرض بقدميها ...
وتتحفز للغزو.

فلعل ليدي أستور أرادت أن تهدى ثورة المانيا، وترجى « المعركة »
— تمشيًا مع سياسة المرحوم تشامبرلين — فهي عضوة في البرلمان ومطلعة
على سياسة حكومتها الدولية، وتعمل بوحى سياسة حزبية ووطنية مرسومة .
على أن هذا الموقف الافتتاحي من قبل ليدي أستور فتح الباب على مصراعيه .
وزج بالمؤتمر النسوى في أتون السياسة الملتهب ، ثم جاء موضوع فلسطين ،
فكان « مادة ملتبهة » أُلقيت في هذا الأتون فزادته اشتعالا ، واحترقنا
نحن المصريات بالنار التي أحاطت فلسطين .

جهاد المرأة المصرية

وقضية فلسطين الجريحة

مترجم :

لم أكن حتى عام ١٩٣٨ أعرف إلا القليل عن قضية فلسطين وعن حقيقة المؤامرة التي دبرت للقضاء عليها — (وعلى أهلها) — كبلد عربي اسلامي .

كنت أسمع أن هناك ثورة ضد سياسة الهجرة الصهيونية القائمة تنفيذاً لتصريح بلفور . فلما كان شهر أكتوبر عام ١٩٣٨ ، عقد في القاهرة مؤتمر نسوي شرقي لدرس هذه القضية ، وقد دعيت للاشتراك فيه فاتصلت — قبل انعقاد المؤتمر بيومين — بعضوات وفد فلسطين اللاتي شرحن لي بعض التفاصيل عن قضية بلادهن . ولما عقد المؤتمر في ٥ أكتوبر سمعت من الخطيبات — في الجلستين الأولى والثانية — بيانات مستفيضة عن مأساة فلسطين . فبكيت ، وبكى معي كثير من أخواني الشرقيات . ثم قمت إلى المسرح قبل نهاية الجلسة الثانية — ولم أكن قد أعدت خطاباً — وألقيت كلمة صغيرة — ولا أقول خطبة — لأنها كانت كلمة مرتجلة ارتجالاً ، أبديت فيها لأول مرة رأيي في هذا الموضوع ^(١) . وكان رأياً

(١) تراجع محاضر المؤتمر في كتاب « المرأة العربية وقضية فلسطين » المؤتمر النسائي الشرقي بالقاهرة عام ١٩٣٨

متطرفاً أثلج صدر أخواتي الفلسطينيات . ثم قدمت مقترحات حازت قبول المؤتمر ورضاءه .

فلوقارنا اليوم هذا الرأي — الذى نادى به النساء بالأمس — مع رأى الذين يشتغلون الآن — (وحدهم) — بقضية فلسطين ، لضحكنا دهشة ثم بكينا ألماً ..

بيد أن المسألة ليست موضوع مقارنة بين آرائنا وآرائهم . وإنما هى موضوع « حقائق » واقعة تتعلق بتاريخ تطور الآراء حول قضية فلسطين بين النساء والرجال . فهذه الحقائق يجب أن تنشر على الناس « للتذكر » وللمنفعة العامة .

لهذا فأنى أسجل هنا آراء المرأة المصرية فى موضوع فلسطين ، ومواقفها من هذه القضية ، ليدكره الرجال ... وهم اليوم مصدر السلطات !! وهأنذى أبدأ أولاً بتسجيل بعض مقتطفات من كلتي المرتجلة التى ألقيتها فى مؤتمر أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، والتى أبديت فيها رأيت الأول فى هذا الموضوع .

فقد قلت — بعد المقدمة — ما يأتى :

« أجل ، لقد أتاحت لى الفرصة ، فعرفت تفصيلات كثيرة عن هذه المأساة فتألمت كثيراً من هذه الحالة التى أصبحت فيها فلسطين ، وقد تمثلت الآن أمام عيني أرضاً حمراء دامية تروى بدماء الشهداء الذين يقاتلون مستميتين فى الدفاع عن وطنهم الخ الخ » .

« رأيت كل هذا ماثلاً أمام عيني ، فثارت نفسي ، ثم استولى عليها الضعف لحظة ففاضت الدموع من عيني ، ولكنها كانت لحظة قصيرة ، عدت بعدها ، وتماكنت نفسي قائلة إن ذرف الدموع ليس من شأن السيدات المؤتمرات اللاتي اجتمعن هنا ليقمن بعمل حاسم منتج لحل قضية فلسطين ... الخ الخ »

ثم عرجت على تصريح بلفور والهجرة والانتداب ، وتقدمت للمؤتمر في هذا الصدد ببعض مقترحات قلت فيها :

إن هذا الوعد (تصريح بلفور) باطل من أساسه بطلانا قانونيا ، وإني لهذا اقترح أن يقرر المؤتمر إعلان بطلان جميع النتائج التي ترتبت على هذا الاتفاق الذي عقد بين بلفور وروتشلد ، أو بين الحكومة الإنجليزية وجماعة الصهيونيين ، وبالتالي فإن جميع الحقوق والالتزامات التي قامت في فلسطين على أساس هذا الوعد هي أيضاً باطلة ، ويترتب على هذا البطلان — فيما يختص بالتبعية أو الجنسية — أن جميع اليهود الذين أغاروا على فلسطين منذ أول سنة ١٩١٩ يعتبرون « أجنب » بالنسبة لفلسطين ، ولا يتمتع بالجنسية الفلسطينية من اليهود إلا الذين كان لهم محل إقامة قانوني صحيح في أرض فلسطين قبل هذا التاريخ ... الخ الخ

ثم قلت إن الانتداب الإنجليزي كان نكبة وبلاء على فلسطين فيجب أن ينتهي حالا ، ويجب إعلان استقلال فلسطين كدولة عربية

ذات حكومة نيابية لا يشترك فيها الصهيونيون الذين دخلوها على أساس هجرة بلفور والوطن القوي .

وعقب ذلك اقترحت على المؤتمر — (عدا تنظيم دعاية واسعة النطاق لنصرة قضية فلسطين وللتشهير بسياسة الاستعمار) — أن يشكل المؤتمر وفداً للمباحثة في هذا الموضوع مع المستر تسمبرلين ، الذي كانوا في ذلك الحين يقولون عنه أنه حمالة السلام العالمية !

ثم قلت :

« ... فإن أصرت إنجلترا على سياستها هذه في محابة وتأييد جشع الاستعمار الصهيوني ، فعندئذ نكون — نحن العرب — في حل أمام العالم من أن نسلك السبيل الذي نراه محققاً لمطالبنا العادلة الشرعية »
ذلك كان رأي الأول في قضية فلسطين ، الذي أبديته في ١٩٣٨ قبل أن أعكف على دراسة تفصيلاتها .

الكتاب الأبيض الانجليزي والكتاب الأحمر :

وفي مايو سنة ١٩٣٩ ، أصدرت الحكومة البريطانية كتابها الأبيض المشهور ، الذي أجمعت البلاد العربية على استنكاره ، فرددت عليه بكتاب أحمر وضعته باللغتين العربية والفرنسية بعنوان :

« رأى المرأة المصرية في الكتاب الأبيض الإنجليزي »

وقد طبع من هذا الكتاب الأحمر عدة آلاف من النسخ ، وزعت في

أوروبا وأميركا وفي الشرقي الأوسط والأدنى . وقد فندت في « كتابي الأحمر » جميع بنود الكتاب الأبيض الأنجليزي ، بطريقة التحليل المنطقي والقانوني والسياسي ، واثبت أن « صديقتنا » الحكومة الأنجليزية — (التي تتظاهر بمحاولة أرضاء الطرفين — أى العرب أصحاب الدار واليهود الدخلاء الأجانب) — ترمى بسياسة هذا الكتاب الأبيض إلى تهويد فلسطين وتنفيذ تصريح بلفور عن طريق التدرج مع الوقت . فالحكومة الانجليزية ترسم دائماً خطتها أو سياستها مقدماً ، وتثبت عليها ، ثم تنفذها تدريجياً ، طوراً بموقف إيجابي على ، وتارة بموقف سلبي — كافعلت وتفعل الآن في فلسطين — إذ تترك اليهود يدخلون فيها خلسة أى بدون جوازات ، وهي تتظاهر بعدم رؤيتهم أو بعدم استطاعتها مقاومتهم !! وهكذا ينتهي الأمر بأن تضع العالم أمام أمر واقع لا مفر منه ! !

وقد كان الكتاب الأبيض يحاول إخفاء هذه السياسة ، ولكنني تبينتها في أساليب بنوده المبهمة الملتوية ، فكشفت عنها في كتابي الأحمر ، وكان ذلك في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩

والآن ، ونحن في سنة ١٩٤٥ لا يمكن أن يشك أحد في صواب رأيي

فلسطين وقضيتها في الداعرك

في يونيو سنة ١٩٣٩ كنا نستعد للسفر إلى كوبنهاجن لحضور المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الدولي النسوي . وكان مفروضاً أن تمثل فلسطين بنسائها

العربيات في هذا المؤتمر الذي مثلت فيها الهند بثلاثة وفود ! ولكن حكومة فلسطين الانتدابية منعت نساء فلسطين العربيات (مسلمات ومسيحيات) من الذهاب إلى هذا المؤتمر ، بل واعتقلت أيضاً الزعماء العرب وبعض الزعيمات (أمثال السيدة ساذج نصار ، الزعيمة المسالمة التي وضعت في السجن عدة شهور .)

ولم تكثف الحكومة الفلسطينية بذلك ، بل هي سمحت لوفد من اليهوديات الصهيونيات (الدخيلات على فلسطين) بالسفر إلى كوبنهاجن ليمثلن فلسطين ! فاضطرت نساء العرب إزاء هذا التصرف الشاذ الظالم من قبل الحكومة الفلسطينية إلى إعطاء رئيسة الوفد النسوي المصري (عصمة هدى هانم شعراوي) توكيلاً شرعياً صحيحاً لتمثيلهن في هذا المؤتمر . فأصبح بذلك وفد مصر النسوي يمثل نساء مصر ونساء فلسطين العربيات على السواء .

فما وصلنا إلى كوبنهاجن (الدانمارك) وبدأ المؤتمر أعماله الأولى ، فوجدنا بوجود هذا الوفد الصهيوني يتقدم إلى الاتحاد الدولي زاعماً أنه يمثل فلسطين جميعها ! فثار الوفد المصري النسوي واحتج على هذه الصفة المزعومة وقدم توكيلانه عن نساء فلسطين العربية . وتمسك بضرورة محو هذه الصفة (الذي ادعاه الوفد اليهودي) من سجلات الاتحاد ومؤتمره . فقامت مشكلة في مكتب الاتحاد — بيننا وبين الصهيونيات — أبلت فيها هدى هانم (عضوة المكتب ورئيسة الوفد المصري) بلاءً حسناً ، ثم انتهى الأشكال

بمحو هذه الصفة للوفد اليهودى ، وبتقرير قبوله فى المؤتمر باعتباره ممثلاً للطائفة ! (أى للأقلية اليهودية فى فلسطين) وباعتباره ليس ممثلاً لفلسطين ! كان هذا أول سهم أطلقناه فى بدء المعركة .

ولما بدأت جلسات المؤتمر بدأت معها طبعاً المعركة حامية الوطيس بيننا وبين هذا الوفد الصهيونى الذى كانت تؤيده أغلبية ساحقة من وفود عدة مختلفة الأشكال ، ومختلفة الأسماء . . . وفود متنوعة تستظل غالبيتها بعلم الأمبراطورية البريطانية العظيمة . . .

فكان وفد مصر أقلية صغيرة ، يكاد يكون فى حجم النملة بالمقارنة مع تلك الوفود الضخمة المجتمعة ، ولكننا ، وأيم الله ، كنا نحن المصريين قويات بشجاعتنا وجراتنا ، وعدالة مطالبنا وحقوقنا .

كيف أثرت مسألة فلسطين

أثيرت مسألة فلسطين لأول مرة، فى عمليات التحضير بمكتب الاتحاد قبل انعقاد المؤتمر ، وذلك عندما تقدمت اليهوديات — من عضوات المكتب — باقتراح أن يصدر الاتحاد قراراً بإبداء عطفه على اليهود المطرودين من أوروبا ! وباستهجان تصرف «الحكومات» التى تضطهد اليهود ! فتقدمت رئيسة الوفد المصرى (وهى عضوة فى المكتب) باقتراح مقابل ، وهو أن يبعث المؤتمر فى الوقت نفسه بكلمة عطف إلى نساء فلسطين العربيات المجاهدات المضطهدات (أى دقة بدقة !) ولكن المكتب رفض (بأغلبية

الأصوات اليهودية) الموافقة على أن يبدى المؤتمر عطفه على نساء فلسطين العربيات ! وأصر على أن يكتفى بإبداء العطف على اليهود النازحين من أوروبا وباستهجان مضطهديهم !

فإزاء هذا التعتن وهذه المحسوبيات فى توزيع العواطف الطيبة ! اضطرت رئيسة الوفد المصرى إلى أن تقدم استقالتها من عضوية مكتب الاتحاد ، وتضامن معها الوفد المصرى كله فقرر الانسحاب من المؤتمر ! (وكانت الاستقالة مسببة تحمل فضيحة للاتحاد) !!

فهرعت مسز كوربت أشبى الرئيسة إلى محل اقامتنا فى الفندق ، وتوسلت إلينا بأكية بدموع مخلصة ، أن نرجع فى قرارنا ونتخذ المؤتمر من الفضيحة ، وهو لم ينعقد بعد ! فقبلنا رجاءها ، وأفهمناها شروطنا للتعاون معهن .

الديمقراطية بالجملة... وبالقطاعي !

واختلاف أساليبها في الشرق وفي الغرب !

ولما افتتح المؤتمر ، كان علينا في الجلسة الأولى ، كما سبق ونوهت به ، أن نبحث مشروع إعلان مبادئ الاتحاد ، وتقرير اعتناق الديمقراطية .

هنا عرض الوفد المصري تعديلا في النص مقترحا أن تسجل هذه المبادئ على أساس الحرية والعدالة والمساواة دون تفريق بين الدين والعنصر والجنسية (في الشرق والغرب !) ولكن المؤتمر رفض أن « يفصل » هذه المبادئ السامية « بالقطاعي » .. واكتفى باقتراح تقريرها « بالجملة » .. في كلمتي : اعتناق الديمقراطية !

فقلنا للمؤتمر إن الديمقراطية حلوة وجميلة في مبادئها المكتوبة ، ولكنها في التنفيذ (عمليا) تلبس أثوابا متلونة ، وتختلف أساليبها في الشرق عنها في الغرب !

فقال المؤتمر « لأ » ! وعندئذ اضطررنا أن نجابه المؤتمر ببراهين من الأمثلة الواقعة . فذكر الوفد المصري كيف اعتدت حكومة الانتداب الانجليزية — (ذات المبادئ الديمقراطية بالجملة !) — على حقوق عرب فلسطين وحريتهم ، وكيف قبضت على زعمائهم رجالا ونساء ، (ومن بين

هؤلاء السيدة ساذج نصار الزعيمة العربية المسلمة !) في الوقت الذي دلت فيه الصهيونيين الدخلاء وأجلستهم على ركبتيها !

وكان الاتحاد الدولي قد ثار ثورة عنيفة عند ما سمع إشاعة (ثبت كذبها فيما بعد) مؤداها أن الحكومة الألمانية قبضت على مدام پلامينكوفا التشيكوسلوفاكية، وقد ثبت أن هذه السيدة (عضوة الاتحاد) لم تقبض عليها السلطات الألمانية ! وأن اختفاءها من (پراج) يرجع إلى أنها كانت « تتسكع » في نزهة صيفية في إنجلترا !!... ومع كل ، فقد ثار الاتحاد من أجل مجرد إشاعة خبر اعتداء على حرية هذه السيدة الأوربية ! واعتبره وحشية شنيعة . . ضد الانسانية ، وضد الجنس اللطيف !!

أما القبض على السيدة ساذج نصار العربية المسلمة (بواسطة السلطات الانجليزية الديمقراطية !) — وكان هذا حقيقة واقعة ، وبقاؤها في السجن عدة شهور — حتى في أوقات انعقاد المؤتمر — فهذه مسألة رضى عنها الوفد الصهيونى والديمقراطية الانجليزية ! فرأى الاتحاد الدولي أن الكلام فيها مخالف للأئحة الداخلية ! ! لأنه تدخل في السياسة !

واجه الوفد المصرى المؤتمر بهذه الوقائع، وبهذا التناقض في موقف الاتحاد ثم أخذنا نوجه إلى هيئة الاتحاد ومؤتمره ، تهمة التحيز السياسى وتهمة التلاعب بمبادئ الديمقراطية !

مسز أشبي نبكي وتبرى أسفها!

واني ما زلت أذكر بتأثر عميق موقف رئيسة الاتحاد (ورئيسة هذه الجلسة) السيدة كوربت أشبي ، إزاء موضوع حبس السيدة ساذج نصار. فقد تأملت من عبارات الاتهام التي قذفنا بها المؤتمر ، وكانت الصهيونيات تحاولن في هذه الجلسة تارة إنكار الأمر الواقع بحبس مدام نصار ، وتارة الدفاع عن تصرف الحكومة الانجليزية ومنع الكلام في هذا الموضوع ! وكانت المناقشة قائمة حادة بين الوفد الصهيوني من ناحية وبين وسيزا هانم من ناحية أخرى ، فقامت فجأة مسز أشبي الرئيسة واعترفت أولاً بحقيقة الواقع فيما يختص بحبس السيدة العربية ، ثم أعلنت أنها تلبية لنداء رئيسة الوفد المصرى هدى هانم ، وبالرغم من أن لائحة الاتحاد لا تتيح له التدخل في سياسة الحكومات ! فإنها قد تدخلت باسمها الخاص وقامت بمساع لدى حكومتها الخاطئة . . إزاء مدام نصار ! ولكن . . دون جدوى !

ثم قالت ، وقد خنقتها العبرات ، إنها لذلك آسفة جد الأسف ! فكانت كلماتها هذه دشاً بارداً انساب على رأس المتبجحات ! وقد قمت في الحال للرد عليها ، فشكرتها أولاً على إحساساتها الشخصية النبيلة وعلى مساعيها السكريمة ، ثم قلت إننا كنا نود أن يكون تدخلها هذا لدى حكومتها البريطانية الخاطئة — (وقد كررت هذه الكلمة وضغطت عليها !) — باسم الاتحاد أيضاً لا باسمها الشخصي فقط !! لأن هذا

الاتحاد الذى تبيح له لأحقته الداخلية بأن يثور ويغضب « ويتدخل » عند ما يسمع مجرد إشاعة وقوع اعتداء على حرية سيدة أوروبية (تشيكوسلوفاكية) ، كان يجب أن يثور ويغضب من أجل اعتداء ثابت واقع على حرية سيدة عربية شرقية ، لأن مبادئ الديمقراطية ، التى يريد الاتحاد أن يعتنقها ، لا يمكن فى التطبيق أن تحجز تفرقاً بين الشرق والغرب ، أو بين العنصر والدين والجنسية ، وانا إزاء هذه الظاهرة الخطرة الخيفة ، متمسك بالتعديل الذى أدخلناه على نص (إعلان المبادئ) . هذا التعديل الذى يقضى بتسجيل هذه المبادئ تفصيلاً وبتقرير تطبيقها على جميع الشعوب والأفراد دون تفرق الخ الخ . .

وهنا قامت هدى هام شعراوى وأعلنت — بصفتها رئيسة الوفد المصرى — أن وفد مصر يصر على هذا التعديل ، وأنذرت المؤتمر فى حالة عدم قبوله ، بأن الوفد المصرى سيصوت ضد المشروع الخ الخ .

كانت هذه المناقشات تسجل فى المحاضر وتذاع باللاسلكى دقيقة بدقيقة ، فى جميع أنحاء العالم ، فكانت هذه الفضيحة هى الثالثة للمؤتمر فى شأن قضية فلسطين .

الهجرة اليهودية والوطن القومى

أثرنا هذه المسألة بملحقاتها فى الجلسة الأخيرة الختامية . وكان ذلك فى يوم الجمعة ١٤ يوليو سنة ١٩٣٩ ، أى يوم عيد الحرية فى فرنسا ، وكانت

جلسة تاريخية سجلت كثيراً من تفصيلاتها في مذكراتي ، إذ كانت مليئة بالمضحكات المبكيات !... وكانت مشاحنات هذه الجلسة هي الفضيحة الرابعة للمؤتمر .

بدأت الجلسة في الصباح واستمرت منعقدة إلى المساء دون أن نأخذ قسطاً من الراحة غير دقائق معدودات لتناول بعض الأغذية . وقد تحملنا ، نحن وفد مصر ، جهداً شاقاً مضميناً في هذه الجلسة .

كانت هذه الجلسة الأخيرة مخصصة لبحث مشروعات (قرارات) المؤتمر والتصديق عليها ، سواء في ذلك المشروعات المقدمة من الوفود أو تلك المقدمة من هيئة مكتب الاتحاد .

وكان الوفد السويسري قد قدم مشروع قرار يلزم وفود المؤتمر بأن يسعى كل منهم لدى حكومته للتصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالمهاجرين .. والتي اعتمدها عصبة الأمم (الميمونة) في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ، فرفض الوفد المصري هذا المشروع ، وذلك لأننا نعلم أن « تنظيم » الهجرة لا يكون إلا على حساب الشرق لا الغرب !

وبعد ذلك عرض على المؤتمر مشروع الهجرة اليهودية بوجهيه ، أي الهجرة الخارجة L'émigration أو خروجهم من أوروبا ، والهجرة الداخلة L'immigration أو فرضهم بالقوة على فلسطين ! — وكان لنا — رداً على المشروع الصهيوني — مشروع لم نطلب فيه أكثر من أن يقرر المؤتمر عدم فرض مهاجرين على أي بلد من البلاد — بصفة عامة — دون استشارة شعبه وقبوله .

فما كاد يطرح مشروعا هذا العادل ، حتى قامت المعركة حامية الوطيس بيننا وبين الوفد اليهودي . وكانت معركة تبادلنا فيها سهاما مسمومة وكدنا في نهايتها أن نترشق بالكتب المقدسة !! وقد قامت بهذا النضال العنيف ثلاث سيدات مصريات للدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، وهن هدى هانم وسيزا هانم ، وكاتبة هذه السطور .

تمسك الوفد الصهيوني بإباحة الهجرة المفروضة قسراً ، لتحقيقا للوطن القومي ، على أساس وعد بلفور ، كأنه أنزل من السماء ! فقامت إليهن ، وألقيت عليهن درساً في نظام الالتزامات Les obligations في القانون المدني أولاً ، وثانياً في القانون الدولي — (مع العلم أن الاتفاقات الدولية لا قيمة لها إن لم تعززها القوة المادية ، وإلا... فإنها تصبح قصاصات ورق ! كما قال في سنة ١٩١٤ المستشار بتان هلويج !) وخرجت من هذا الدرس مقررّة أن كلام بلفور والانتداب لا يلزمان فلسطين ، فإن كان وطنهم القومي يقوم على هذا الأساس فقد انهار بسقوط أساسه .

فعدن يقلن : ولكن .. عصبة الأمم وافقت على ذلك بأصوات أربعين دولة محترمة !! (ولم يقلن أنهم أربعون لصاً يتآمرون على حياة شعب !) وكذلك الحكومة البريطانية بلسان وزيرها المحترم .. وإنها ستنفذ هذا بالقوة ! وقد حسبن أنهم سيخيفنني بعصبة الأمم وبذكر الحكومة الانجليزية فيخرس لساني ! ولكنني عدت إليهن على المنصة وقلت ببرود ساخرة ، إن فلسطين لم تكن ممثلة بين هذه الأربعين دولة ! فلا قيمة لقرارهن إزاءها .

وكذلك الحكومة البريطانية لا تملك حق التصرف بالبيع والشراء في الشعوب والبلاد ! فإن حاولت فرض ذلك بالقوة فإن جميع الشعوب العربية ستقاومها بالقوة ! والنساء سيكن في المقدمة .. وأنا معهن !

أما عصبة الأمم فلا تملك ولا تستطيع القضاء على شعب من الشعوب ، ثم أردت أن « أكدهن » فاستعنت هنا بما حفظته من أساتذتي الفرنسيين في القانون الدولي للتشهير بعصبة الأمم ! فقلت !

وإن شئنا أن نعرف حقيقة قيمة عصبة الأمم ومصيرها الحتم ، فاسمعن ما قاله فيها أساتذة القانون الدولي الفرنسيون ، أي أساتذة حكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية التي قامت على أساس الحرية والعدل والمساواة ، فقد قال هؤلاء العلماء إن هذه العصبة تحمل منذ تكوينها في شرايين قلبها جرثومة الموت والفناء ! فهي ولدت ميتة وكانت أضحوكة دولية !!

صراف وعويل . . . وفوضى ؟

وإذ وصلت في كلامي إلى هذه النقطة في التشهير بالعصبة — وكنت مازلت واقفة على المنصة مستمرة في حديثي — لم أشعر إلا وقد زلزلت قاعة الجلسة . . . ودوت فيها ثلاث أصوات تشبه صوت ابن أوى عندما يدوى في الفضاء ! وكانت هذه الأصوات (أو العويل) صادرة بالتتابع من عضوات الوفد اليهودي قائلة :

« التوراة ! التوراة ! التوراة قررت لنا الوطن القومي في فلسطين ،

وأعطتنا هذا الحق منذ الأزل ! هذا ، إن لم يكن يكفيك قرار عصبة الأمم
وبلفور والحكومة الإنجليزية ! »

هنا استولى على الغضب والهياج حقاً ، ولكنني ترفعت عن أن أقحم
الكتب المقدسة في جدل مع أمثال هذا الوفد ، وهممت بالرد عليهن بقسوة
لاذعة ، إلا أن هدى هانم شعراوى التي كانت ترقب بانتباه سير هذه
المناقشة ، همت واقفة بسرعة وأشارت إلى بالصمت والإنسحاب من المنصة !
ثم اتجهت إلى المؤتمرات ، وهددت بانسحاب الوفد المصرى احتجاجاً على
هذا الاعتداء الذى وقع على نظام الجلسة — (فقد تكلمت اليهوديات بدون
إذن) — وعلى مقاطعة خطاب العضوة المصرية ...

وبينا هدى هانم تقول كلمتها هذه ، كانت الرئيسة مسز أشبي قد هزلت
وصعدت إلى المنصة بجانبى ، فتركت لها مكانى ، فأعلنت إيقاف الجلسة ...
بعد أن وبخت الوفد اليهودى توبيخاً شديداً على إخلاله بالنظام وعلى
إسلوبه المتبذل .

هنا كانت الرئيسة سمحة كريمة ! إذ كان يجب عليها أن توقع عليهن
عقوبة الطرد من الجلسة لاعتقوبة التوبيخ !

رفعت الجلسة ، واجتمع الوفد المصرى فى غرفة ، واجتمع الوفد اليهودى فى
غرفة مقابلة ، وأخذت سيدات مكتب الاتحاد يقمن بيننا بمهمة حمامات السلام
والتوفيق ! فتبادلنا المقترحات والتعديلات عن طريق هذه « الحمامات »
الكريمات ... ولكن ، بلا جدوى ، فقد أصر الوفد اليهودى على تعنته

وتبجحه ، ليفرض علينا إرادته وسياسته . فتمسكنا نحن أيضاً بسياستنا .
فلما عادت الجلسة إلى الانعقاد . طلبت هدى هانم أن يطرح مشروع
الوفد المصرى على المؤتمر للتصويت ، ولكن المؤتمر لم يستح ! فرفض حتى
التصويت على اقتراحنا !

وكانت الساعة قد أشرفت على الخامسة مساء ، وكانت المعركة مستمرة
من الصباح ، فلم نبدأ من الانسحاب فى هذه الجلسة الختامية - احتجاجاً
على هذا التعنت الصارخ والمؤامرة المبيتة .

وقبل انسحابنا بوضع دقائق كانت سيزا هانم تتكلم وتوبخ المؤتمر بألفاظ
التفريع والتهكم ، وقد ختمت كلمتها قائلة :

« إن هذه الجماعة الدولية التى حيت « عيد الحرية » فى هذا الصباح ،
(١٤ يوليو) لم تلبث حتى شيعت هذه الحرية ، فى أمسية هذا اليوم نفسه ..
ودفنتها بأشنع أساليب الاعتداء الصارخ !)

هذا ما كان من نساء مصر فى شأن قضية فلسطين حتى إعلان الحرب ،
فلننظر الآن ماذا يصنع الرجال بفلسطين ، خصوصاً بعد تكوين الجامعة
العربية ، وصدور ميثاق سان فرانسيسكو .

ماذا صنع رجال الشرق « وحدثهم » بشئونه ؟

لقد أخذ الرجال « يتدحرجون » إلى الوراء في مطالبهم وأمانهم ، خطوات خطوات ! وكان أول خطأ فاحش ارتكبه هو إقصاء المرأة عن الجامعة العربية ، فلم يجعلوا لها فيها صوتاً أو نشاطاً . وكان الخطأ الثاني الذي ارتكبه هو إقصاء المرأة الشرقية من جمعية الأمم المتحدة ، وأخذوا وحدثهم يضطعون ، لا بقضية مصر فقط ، بل بقضية فلسطين التي تمس الشرق العربي كله . فماذا صنعوا ؟؟ ..

لقد قبلوا « الأمر الواقع » الذي أوصلتنا إليه حكومة الانتداب بطريق التسوية وكسب الوقت ! أجل ، رضوا به وأخذوا يطالبون بوقف الهجرة - (عند الحد الذي وصلت إليه الآن!) - تمسكاً بنص الكتاب الأبيض ! فكأنني بهم يعترفون بشرعية دخول الصهيونيين الذين غمروا فلسطين منذ صدور وعد بلفور حتى اليوم ! وخصوصاً في خلال فترة الحرب ...

أى والله ! يطالب الرجال اليوم بتنفيذ الكتاب الأبيض الذي رفضناه بالأمس ! وما كانت الحكومة البريطانية تطمع منا في أكثر من ذلك ! وما كان تلويحها بالعدول عن سياسة الكتاب الأبيض إلا ترغيباً لهم فيه ! وقد نجحت ! وهامى الآن تقوم بتنفيذ الدور الثاني من سياستها ، وهو يبدو في مناورة جديدة مع الحكومة الأمريكية - بعد أن اتفقت معها على خطة موضوعة .

وقد بدأت هذه الخطة بأن تقدمت الحكومة الأمريكية إلى إنجلترا راجية متوسلة أن تسمح (أيضاً!) بدخول كذا ألف يهودى جدد إلى فلسطين - (وهذا عدا الألوف العديدة التى سمحت إنجلترا رسمياً بدخولها فلسطين. والآلاف العديدة التى دخلتها وتدخلها كل يوم بصفة غير رسمية) - فأخذت إنجلترا تتظاهر « بالكسوف » أمام العالم من تلبية هذا الطلب الأمريكى الجديد ! لأنه مخالف لسياسة الكتاب الأبيض الذى تقيدت به ! وبعد أخذ ورد بين الحكومتين ، انتهت الحكومة الإنجليزية بأن وضعت المسألة بين يدى صديقتنا أمريكا ! على أن تشكل لجنة مشتركة من الحكومتين لدرس الموضوع - (ولعلها ستستمد الوحي من صهيونى أمريكا !) . - ثم لتبت بعد ذلك فى مصير فلسطين العربية !

ذلك هو الوضع الذى وصلنا إليه فى قضية هذه البلاد العربية الشقيقة . وهو وضع لا يدهشنا نحن النساء ، ما دمنا نرى أصحاب الحقوق من الرجال يصبرون طويلاً . . . ويسالمون كثيراً . ثم ينامون متوسدين وعود الغاصبين ! ومن يدرى فقد يكون هذا (غدا) هو مصير حقوق مصر أيضاً . . . هذه الحقوق التى سموها الأمانى القومية ! ثم أخذوا يتناومون على نعمة أغنية هذه « الأمانى » الوطنية !

فلو أن الرجال الذين يتدحرجون كل يوم إلى الوراء ، آمنوا برأى المرأة ، وصدقوها وأشركوها معهم فى الاضطلاع بجميع هذه الشؤون السياسية . . . لما كان مصيرنا اليوم هكذا . . .

إن قضيتي مصر وفلسطين يجب أن تطرح على جمعية الأمم المتحدة الجديدة، فإن لم تنصفنا هذه الجماعة الدولية، على أساس المبادئ الديمقراطية التي قررها ميثاق سان فرانسيسكو وميثاق الأتلانتيق، فيجب عند ذاك أن تنسحب جميع البلاد العربية والشرقية من هذه العصبة، وتكوّن فيما بينها جمعية أمم شرقية متحدة، تكافح من أجل حقوقها وتدافع عن حياتها ضد جشع الاستعمار الغربي .

وإني لأنذر في ختام هذه الرسالة « جمعية الأمم المتحدة » التي تكونت أخيراً، بأنها إذا لم تتقيد بمبادئ ميثاق الأتلانتيق وسان فرانسيسكو وتنفذها بالعدل على الشرق والغرب معها، سوف يكون مصيرها كمصير عصبة الأمم التي رحلت غير مأسوف عليها . . .

وإن فقدت جمعية الأمم المتحدة هيبتها ونفوذها من البداية، فهذا يعني تفككها وانحلالها . وهذا نذير بحرب جديدة مخيفة يفنى فيها العالم سريعاً . إذن ليحذر القوم، فمصير العالم في أيديهم .

الباب الثالث

في مصر

منذ بداية الحرب ... إلى ٣١ ديسمبر ١٩٤٥

من قصة العودة إلى الوطن

من باريس إلى وزارة الشؤون الاجتماعية !!

ولما انتهى المؤتمر بالوضع المؤلم الذى بينت ، تفرقنا نحن العضوات المؤتمرات ، فعدت إلى باريس حيث اشتد على مرض الكبد ، فذهبت فى « بعثة » استشفاء إلى إحدى مدن المياه المعدنية ... قت عقبها بجولة استكشاف صحفية !

فلما كانت أواخر أغسطس ١٩٣٩ ، وبدأت الحرب تطرق الأبواب ، قررت الإقامة نهائياً فى باريس ، وقد كنت مستريحة لهذا القرار فى تلك الأيام الحالكة الظلام ، بل كنت مغتبطة أشد الاغتباط بشعورى أنى مقبلة على اكتشاف المجهول من المفاجآت والأحداث ، ومجاهة أخطار الإقامة فى أوروبا أبان الحرب .

الاستعداد للإقامة فى فرنسا :

وقد بدأت اجراءاتى ، فتكلمت مع بنك مصر فأجابنى أنه لن يستطيع مواصلة أعماله أثناء الحرب ، وإذن فلن يمكنه إحضار نقود من مصر للمصريين هنا . فلم أعبأ بذلك ، وقلت فى نفسى إن النقود لن تنقضى فى باريس ، فإنى أستطيع أن أعمل كأية امرأة ذات كفاية ، وأرجح من عملى

أكثر مما يكفيني لأعيش ، بعكس حالى فى مصر ! فإنى لا أستطيع أن
أعمل عملاً أربح منه ملياً واحداً !! وذلك لأنهم فى بلادى العزيزة (مصر)
قد اصطنعوا منى ... « زعيمة » ! ... مليونيره ! وجعلوا منى مرشحة
دائمة لمنصب وزيره !!

قلت هذا فى حديثى مع نفسى ، وأنا أستمع لتهديدات بنك مصر فى
باريس ، ثم خرجت وأنا أشد تصميمًا على البقاء فى فرنسا .
وعلى ذلك بعثت فى الحال لأهلى وأصدقائى فى مصر بكتب « توديع »
وبرسائل طائرة إلى بعض أعضاء الوزارة المصرية القائمة فى ذلك الوقت ،
ودعيتهم فيها وأخبرتهم بعزمى على البقاء فى أوروبا ، وأوصيتهم خيراً بأهلى
فى مصر ... وبتركتى !

وبعد ذلك أخطرت معالى فخرى باشا (وزيرنا فى باريس) بعزمى
على البقاء فى فرنسا ، وفخرى باشا رجل رفيع الأسلوب ، ودبلوماسى عظيم ،
ومثله قليل بين رجالنا ، أنه لا يصدم محدثه ، ولا يفاجئه أبداً بكلمة « لا » .
وقد أفهمنى بأسلوبه اللطيف أنه يحسن بى أن أعود حالاً إلى مصر ، لأن
... لأن هذه هى أوامر الحكومة المصرية !!

فغضبت فى نفسى ، ولكنى احتفظت أمامه بالابتسامة على فمى ، وصممت
على مخالفة هذه الأوامر !

اتفاق صحفي بالتلفونه :

اتصلت بعد ذلك تليفونيا بالأستاذ الزميل « فكرى أباطه بك »
 الحامى والصحنى والنائب، وكان يقيم فى الضفة الأخرى من السين فى فندق
 فخم أرسقراطى مع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بك وغيره من حضرات
 المحترمين ممثلى مصدر السلطات فى مصر! ... وأخبرته بتصميمى على
 البقاء فى باريس ، وتحديثنا طويلاً ، وقد نددنا بمجن الرجال الهاربين ! ...
 وتحديث شجاعة الأستاذ، فرجوته أن يبقى فى فرنسا «لئلا نسي» أبان الحرب!
 فقبل الأستاذ فكرى أباطه بك رجائى ... واتفقنا على أن نبقي معاً
 فى فرنسا وأن نستغنى عن بنك مصر ... وأن نعمل (لنعيش) ككتاب
 متنقلين ... ! Ecrivains ambulants (كالبائع المتجول !) فنبيع فى
 الشوارع ثمرات أفلاننا وعصارة تفكيرنا !! على أن يكتب هو نكاته
 وطرائفه باللغة العربية ، وأقوم أنا بترجمتها إلى اللغة الفرنسية ! ثم نقسم
 الإيراد مناصفة !!

وإذ انتبهنا إلى عقد هذا الاتفاق الصحفى الأدبى الرائع ، بت لياتى
 أفكر : كيف أستطيع ترجمة نكات فكرى أباطه بك وأنا بطيئة الفهم للنكتة
 بصفة عامة ... فما بالك بالنكتة المصرية ... البلدية ... ؟ ولكن لم
 يمض ثمان وأربعون ساعة على التفكير فى هذه المشكلة ... حتى كان
 صاحبنا فكرى أباطه بك قد فسخ هذا الاتفاق من ناحيته !! فقد عدت

للاتصال به تليفونياً فوجدته مضطرباً جزعاً يكاد يكون متلعثماً في حديثه!!
وقد جمع حقائقه وكان يهيم مسرعاً للحاق « بأخر قطار ركاب » — على
حد قوله ! — يقوم إلى مرسيليا ! وقد أفهمنى أن جميع زملائه النواب قد
هربوا من باريس . . . وأنه تلقى برقية من شقيقه فؤاد باشا « يأمره »
فيها بالقيام حالا وينذره بسوء المصير . . . إذا هو تلكأ ساعات قليلة في
تنفيذ هذه الأوامر أو النصيحة ! . . . فضحكت . وقلت له : « إنى سأتبقى
هنا وحدى لرؤية سوء المصير ! » وودعته وتمنيت له سلامة « الهرب » إلى
مصر . . . مع الآخرين !
لم أعبأ بهذه العزلة . . . بعد أن هرب النواب والرجال المصريون !
وقررت الاعتماد على نفسى .

الرجال ييكونون !!

ومر يوم آخر فذهبت إلى بنك مصر « للدردشة » مع موظفيه الكرام!
و « للفرجة » على مناقحة الرجال القائمة هناك ! وعلى مشاجرتهم من أجل
تذاكر السفر لمصر !

فسمعت فى ذلك اليوم أشياءً أحرزنتنى، فقد قيل لى أن الرجال المصريين
فى هلع ورعب فظيع ! وأن كثيراً منهم ييكونون ! (وقد ذكرت لى أسماء
الباكين . . . وهم أشخاص كبار لا أحب أن أذكرهم هنا !) فسألت
لماذا هم ييكونون ؟؟ فقيل لى إنهم ييكونون من أجل أولادهم ! وزوجاتهم !

وأهلهم الذين تركوهم في مصر . . . ويبكون من أجل . . . أطيانهم وأملأكم
في مصر . . . ويبكون أيضاً — ومقدمات — خوفاً على حياتهم هنا في أوروبا
المشتعلة بنار الحرب !!

فلما سمعت هذا خجلت لحساب البا كين . . . وألقيت على الحاضرين
محاضرة في هذا الموضوع الخطير . . . وأفهمتهم بأن الرجولة تتنافى مع البكاء،
ومع هذا الملح والخوف الظاهرين ، وقلت إن الرجل الذي يبكي مقدما
من أجل حياته ومن أجل ماله ومن أجل أولاده ، لا يصلح للدفاع عن
هذه الأشياء الثلاثة (الحياة والمال والأبناء) وإذن فهو ليس برجل . ولن
يصلح لأن يكون وطنياً يخدم بلاده . ويجب إذن أن يحرم . . . ممارسة
حقوقه السياسية !

وقديما قالوا : أذل الحرص (على متع الحياة) أعناق الرجال !!
وعلى كل حال فإن كنت أنا لست بذات مال ولا بنين فقد كان لى
أهل وأصدقاء أعزاء في مصر ، وكانت لى حياتى العزيرة المملوءة بورود
الآمال ، وقد جازفت بكل هذا . وقررت البقاء في فرنسا لمحاربة
الأخطار .

كيف شغفت الى مصر شغفاً :

يخيل إلى إني لو كنت بقيت في فرنسا خلال سنى الحرب لكنت أسعدت حالاً
مما كنت عليه في مصر خلال هذه السنوات الست ! ففي فرنسا ما كنت

ملزمة . . . أن أحمل على أكتافى رداء الزعامة ! وأتهادى فى ثوب مرشحة
لمنصب وزيرة ! ! وكان فى وسعى أن أكون هناك محامية فقط ، محامية
بسيطة تعدو فى الشوارع على الأقدام طبعاً ، متأبطة حافظة الملفات ! محامية
على استعداد عند اللزوم لأن تشغل سائقة سيارة أو كناسة فى شوارع
باريس ! . . . دون أن تجد فى ذلك غضاضة !

ولكن القدر كان يلعب دوره معى ، وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية
تتظرنى فى مصر !! فهل أساءت إلى الحكومة المصرية أو أحسنت عند ما
قررت فى ذلك الوقت (عندما أعلنت الحرب) . ضرورة إحضارى إلى
مصر . . . ولو بالقوة ؟ ؟

إنى لن أنسى ما حييت تلك اللحظة المضحكة المبكية التى حملنى فيها
على كتفه ضابط البوليس الفرنسى ! وقد سقطت قبعتى فطارت على الطريق
العام . . . فحملها جندى البوليس المرافق له ، وكان الأثنان (ضابط البوليس
الذى كان ينوء بحملى ، والجندى الذى يحمل قبعتى) يسيران متهادبين
ويتضحكان ويتبادلان النكات الفرنسية ! وكنت أنا أحاول أن أضرب
الأرض بقدمى دون أن أستطيع الوصول إليها . (تماماً كما يفعل الطفل
الكسول الهارب الذى يحملونه ليرسلوه قسراً إلى المدرسة !)

لن أنسى ما حييت هذه اللحظة ، لقد كنت أثور غضباً وغيظاً ، ويكاد
الدمع يتفجر من محاجرى . وفى الوقت نفسه ، كان الضحك يغالبنى بسبب

مهزلة هذا الموقف ، لقد كانت مؤامرة طريفة مدبرة بين القنصلية المصرية والبوليس الفرنسى .

كانت الباخرة المصرية موصدة المداخل ، مرفوعة السلام ، وكانت محاطة بسياج من الجبال ومن البوليس ، وأنى لا أتصور الآن كيف استطاع (فى سنة ١٩٣٩) ضابط البوليس الفرنسى الذى حملنى - وقد وصل بى إلى رصيف الميناء - أن يقذف بجسمى فى الهواء . . . ككرة القدم . . . فيرتفع هذا الجسم ثم يتخطى الحواجز والموانع على ارتفاع يسير ودقيق جداً ، ثم يهبط داخل قنطرة الباخرة حيث كان حضرة القنصل المصرى وحضرة نائب القنصل (الأستاذان ألبير منصور وتوفيق هانو اللذان أحتفظ لهما بأطيب الذكريات) ينتظران هبوط جسمى على رأسهما . . . فقد نادى الضابط نداء التنبيه ، وقذف بحمله ! . . . وقد حاول الأستاذ توفيق هانو أن يتلقف بيديه جسمى الهابط ، فناء بحمله وسقط « مبطوطاً » ! وبهذه الطريقة الفنية المحكمة شحنت شحناً على إحدى البواخر المصرية !

كانت الرحلة البحرية شاقة وقد أفسدت نتيجة علاج كبدى الذى كنت أجريته بلمياه المعدنية ، خصوصاً وأنه كان على عقب هذا العلاج الأول ، أن أذهب ، بناء على تعليمات الأطباء ، إلى ساحل المحيط الأطلسى... لاستحم بمياهه الدافئة ! ولكن الحكومة المصرية منعتنى من أن أتم هذا الواجب نحو كبدى المريضه ...

لقد كان فى وسعى أن أهرب من هذه الرحلة وبمساعدة البوليس

الفرنسى نفسه ! ولكنى قبلت الوضع فى النهاية بعد أن نهبت الحكومة المصرية ، فى شخص ممثلها هناك ، إلى موقفى كمرىضة ، وأخذت عليها تعهداً بأن ترعى حالتى الصحية . ولكن ! أنى للوزارات المصرية ، المكونة من الرجال ، أن ترعى عهداً أو اتفاقاً مع فرد مثلى أنا . . . السيدة التى لا تمثل مصدر السلطات ؟

كان أمراً مقدوراً . فماكدت أصل إلى ميناء الأسكندرية حتى كانت حدة الغضب وشدة ألم المرض قد استحالتا إلى ثورة استولت على كيانى وتفكيرى .

فى سراى بولسكى فى الرمل

وطئت قدماى أرض الوطن العزيز . . . وأنا فى حالة غضب وهياج . فذهبت تواء إلى سراى الوزارة فى بولسكى بالرمل ، وكان لى غرضان من هذه الزيارة .

الأول : أن أرى بعض الوزراء الذين كنت كتبت إليهم وصيتى من باريس ! فأطمئنهم على وصولى سالمة .

والثانى : أن أقابل رفعة رئيس الوزارة فى ذلك الوقت لأقدم له : أولاً : احتجاجاً على تصرف الحكومة معى وطريقتها فى إحضارى من أوروبا . ثانياً : إنذاراً بامتناعى عن دفع قيمة تذكرة هذه الرحلة الحكومية ، ومحاسبة الحكومة عن الفرق بين مصاريف هذه الرحلة الحكومية وقيمة

تذكرتى الخاصة فى الأمريكان اكسبورت لاين التى أفقدتنى إياها الوزارة،
(ثالثاً) تهديداً برفع دعوى على الحكومة لمطالبتها بتعويض عن الأضرار
الصحية والمالية التى لحقتنى من جراء هذه السفرة الحكومية الرديئة.

مع رفعة على ماهر باشا :

وعلى ذلك دخلت ، بعد الاستئذان ، على رفعة رئيس الوزراء فى ذلك
الوقت ، وكان على ماهر باشا ، فوجده مكروباً وقد أبرزت هموم ومشاكل
السياسية الحربية غصوناً عابسة على جبينه . .

لقد كان رفعته فى حديثه معى دبلوماسياً دقيقاً بارعاً كعادته . وقد لمح
لأول وهلة حالة الغضب التى كانت تبدو علىّ ، وتوقع المشاحنة ، فقرر أن
يكون بادئاً بها ! وهذه أبرع فنون الصراع ! .

فلم أكّد أبداً حديثى حتى تغاضب رفعته وأخذ يوبخنى ويؤنبى قائلاً:
أتلوميننا لأننا أحضرناك إلى مصر بهذا الشكل ؟؟ ولماذا سافرت حضرتك
فى هذا العام إلى أوروبا ؟ وماذا كنت تصنعين هناك فى هذا الوقت العصيب ؟؟
قلت : ألم تعلم رفعتك أنى سافرت للاشتراك فى المؤتمر الثالث عشر
للاتحاد الدولى ؟؟ ألم تسمع بذلك وأنت رئيس وزارة مصر ؟؟

قال رفعته : يجوز إنى سمعت ! ويجوز إنى لم أسمع ! ! سيان عندى !
فإنى لا أهتم بمؤتمرات النساء ! ولكن . . . أظن المؤتمر قد ختم أعماله قبيل
إعلان الحرب بحوالى شهر ونصف شهر ! . فلماذا انتظرت هناك حتى أعلنت

الحرب ؟ أكانت هناك ضرورة للفسحة و « الدوران » في أوروبا وهي
معبأة بالبارود وتغلي كالبركان ؟

قلت : إذن رفعتك متبوع أخبار المؤتمر وموعد انتهائه ! إذن فاعلم أني
كنت بعد ذلك مريضة أستشفى . . .

وهنا بدت على رفعة رئيس الوزراء ابتسامة ساخرة هائلة وقال متهمكا :
مريضة؟! إن النساء دائماً (يدعين) المرض في أشد الأوقات تمتعاً بالصحة!!
هنا استولى على الغضب وثرث قائلة : أتعني أنني أكذب يا رفعة
الرئيس ؟؟ هل سألت فخرى باشا وزيرنا هناك عن حقيقة مرضي ، وهو
الذي اختار لي الأطباء وهو الذي كلفته أنت بأن يشحننا كالدجاج في قفص
إلى مصر وأنا في حالة المرض ؟؟ إني لا أقبل منك أن تهمني بالادعاء
أي الكذب ! وعلى كل حال ما شأن الحكومة بمرضي ؟! إفرض أنني
لست مريضة ، وإني لم أكن مريضة ، وإني أردت أن أبقى هناك لأموت
بغاز خانق أو بقبلة غارة جوية ! فهل تملك الحكومة مني من أن أموت
كما أشاء ؟؟

هنا أدرك رفعة الرئيس أنه أخطأ باتهامي بالادعاء الذي ، هو صنو
الكذب ، فأراد أن يصلح غلطته ، ويمحو أثرها ، فقال : إني لم أقصد
تكذيبك ، وعلى كل حال فقد أحضرتك هنا خوفاً على حياتك ! لأن مصر
في حاجة إلى سيدة مثلك ! . . . وموتك كان يعتبر خسارة كبيرة للوطن ،
أردنا أن نتفادها !! فهل أخطئنا في حقك ؟؟

هنا زال غضبي ! وانتفخت أوداجي ! وانتفضت في مقعدى وشعرت
 كأن حجمي تضاعف ! وكيف لا يأخذنى الغرور وأنا أسمع رئيس حكومتنا
 يقول إن موقى يكون خسارة لمصر لأنها فى حاجة إلى ؟ !

على أن غرورى هذا لم يدم أكثر من ثوان . كانت كافية لتهدة
 غضبي ، وقد أدركت طبعاً فى الحال أن هذه الكلمة لم تك إلا مجاملة كريمة
 من رفعة رئيس الحكومة . والمجاملات الكلامية ما هى إلا واجبات
 اجتماعية ، يسمح فيها بالمبالغة فى الثناء والتقدير !

وعلى كل حال فقد سجلت فى مذكراتى لرفعة على ماهر باشا (وإنى
 لأسجلها هنا أيضاً) هذه المجاملة النبيلة . خصوصاً وقد كررها رفعتة على مسامعى
 مرة أخرى فى مكتبته بوزارة الخارجية (بالقاهرة عام ١٩٤٠) عند ما ذهبت
 إليه أطلب التصريح لى بالسفر إلى فرنسا بمناسبة الدعوة التى كنت تلقيتها
 من باريس لتمثيل نساء مصر القانونيات فى اجتماع الاتحاد الدولى لنساء
 القضاء والحمامة . وكان ذلك قبل غزو فرنسا بأسابيع قليلة .

أعود فأقول إن مجاملة رفعة رئيس الحكومة كان لها أثرها الطيب فى
 نفسى ! فنسيت مشروع الاحتجاج والانذار والتهديد .. برفع دعوى
 التعويض ! وغفرت للحكومة المصرية غلطتها إزائى .. وتنازلت عن حقى
 فى المطالبة بالتعويضات !

وخرجت من مكتب رفعة الرئيس على ماهر باشا ولكن... بعد أن تحدثت
 إليه حديثاً مستفيضاً فى موضوع مؤتمر النساء فى كوبنهاجن ، ومطالب

المرأة هنا وهناك ، وخصوصاً في موضوع وزارة الشؤون الاجتماعية الجديدة (التي كان رفعته صاحب الفكرة الأولى في إنشائها) وبرامج هذه الوزارة الجديدة إزاء مطالب المرأة ... ومن هنا كان بدء اتصالى بوزير الشؤون . وهكذا « غرس » أنفى في برنامج وزارته !

مع عبد السلام الشاذلى باشا : فى بولسكى :

وعلى ذلك كانت لى « فى اليوم نفسه » جلسة طويلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية فى بولسكى مع عبد السلام الشاذلى باشا وزيرها الأول . وقد تشعب بنا الحديث حول برنامج الوزارة الناشئة ، وحقوق المرأة المصرية ومطالبها فى جميع نواحي الإصلاح ، وفى نهاية الحديث طلب منى معالى الوزير أن أتعاون مع الوزارة ، باسم المرأة المصرية ، عن طريق إبداء رأى فى برنامج الوزارة المبدئى ، وبتوسيع نطاقه بما يعنى لى من آراء ومطالب فى سبيل النهضة الاجتماعية والنسوية ، وقد أمر معاليه فى الحال مدير مكتبه باعطائى نسخة مطبوعة من برنامج الوزارة المؤقت .

فخرجت من مكتب معالى وزير الشؤون الاجتماعية ، بعد أن شكرت لمعاليه ثقته الكريمة بشخصى الضعيف ، وقد أعجبت بهذه الفكرة ، فكرة تعاون الفرد (خصوصاً المرأة) مع الحكومة ، وإنى أود هنا أن أقرر بعد ست سنوات مضت ، أن هذه « الفكرة التعاونية » فى شؤون الدولة ، بين الوزير الذى يمثل الهيئة الحاكمة ، والفرد الذى يمثل الهيئة المحكومة —

هذه الفكرة التي جرى عليها معى عبد السلام الشاذلى باشا — كانت السابقة الأولى من نوعها فى مصر ، وإذن فقد كان هو صاحب الفضل الأول فى تقرير مبدأ استعانة الحكومة بالأفراد .

لهذا أردت أن أسجل هنا لسعادة عبد السلام الشاذلى باشا هذه السابقة الطيبة بالتقدير والثناء ، خصوصاً وقد تعود حضرات الوزراء فى مصر أن يستمعوا فقط لآراء ممثلى مصدر السلطات !!

أما الأفراد . . . مهما سما مركزهم العلمى والأدبى ، فإن وزراءنا يصمون عن سماع آرائهم الأذان !

وأحب هنا أن أذكر أيضاً أن الصحف الأجنبية المحلية عندما نشرت ملخص رسالتى فى ١٩٣٩ ، أو تقريرى المرفوع لوزارة الشؤون الاجتماعية ، أبرزت موقفى هذا من وزارة الشؤون ، واعتبرته سابقة هامة ، وتجديداً مفيداً فى مصر ، وأثنت ثناء عاطراً على عبد السلام الشاذلى باشا صاحب هذه السابقة . وقد قالت إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت أولى الحكومات التى أخذت بهذا الوضع .

فهل يتحرر بعض حضرات وزرائنا الكرام من تقاليد كبريائهم العتيقة ويدركون أن فى مصر كفايات كثيرة وأن العلم والمعرفة فى بلادنا ليسا وقفاً (مربوطاً) على أشخاص معينين بالذات ؟ وليساهما برداء مخصص لا يرتديه إلا كل من رفعه القدر فأجلسه على كرسى الحكم ، أو الوزارة ؟

الرسالة أو التقرير^(١) :

ولما انتهيت من جولتي في مقر الوزارة بيولكلتي عدت إلى ... « برجى »
في جاردن ستي بالقاهرة ، وعكفت على دراسة برنامج وزارة الشؤون
الاجتماعية ، ثم وضعت رسالة ضافية حافلة بكثير من الموضوعات المتنوعة .
ثم رفعتها إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية في أول أكتوبر سنة ١٩٣٩
فتقبلها معاليه قبولاً حسناً ، شاكرألى مجهودى ومثنياً عليه .

وقد طبعت في الحال من هذه الرسالة — (على نفقتى طبعاً !) —
نسخاً كافية وزعتها على جميع الوزارات وذوى رأى والصحف والهيئات ،
وقد أثارت رسالتى هذه عند ذاك زوبعة من الجدل والمناقشة في الصحافة
العربية والأوروبية دامت عدة شهور .

وكان حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى
المراخى قد عقب عليها في حديث طويل معى ، وقد سجلت هذا الحديث
كتابة وعرضته على فضيلته ، فأقره ، ثم أذعته في وقته ، فكان هذا الحديث
أحد الملاحق لرسالتى . وكان به تصحيح لتفسيرى لبعض النصوص القرآنية
وتكملة لهذه النصوص .

ثم تعاقبت الملاحق لهذه الرسالة ، كما تعاقب الوزراء على وزارة الشؤون
الاجتماعية ! وقد كنت أنه كل وزير جديد إلى محتويات تقريرى . وملاحقه
وأطلب إليه الاطلاع عليه .

(١) كان بوجدنا أن نسجل هنا هذه الرسالة الهامة ببحوثها ، ولسكنها ، بملحقاتها ،
تقع في أكثر من ستين صفحة من حجم هذا الكتاب .. الذي ضاق عن احتوائها ..
فن شاء الاطلاع عليها ... فليتفقدوها في ... ملفات وزارة الشؤون « العتيقة » !

ولقد كان لمحتويات تقريرى هذا فى مجموعها وجهان . وجه سلبي ووجه إيجابي . ففي السلبي كنت أطلب وقف بعض المشاريع ، وفي الإيجابي كنت أطلب تنفيذ بعض المقترحات ، ومن الغريب أن وزارة الشؤون ، منذ نشأتها حتى الآن ، أخذت بالوجه السلبي من تقريرى فوقفت جميع المشاريع التى اعترضت عليها ! وأخذت برأى فيها . ولكنها لم تنفذ بعد مقترحاتى .

مع معالى عبد المجيد بدر بك . أوهانمة المطاف !!

وأخيراً ... جاء عبد المجيد بك بدر وزيراً . فما كاد يضطلع بمهام وزارة الشؤون الاجتماعية حتى أثار زوبعة . حول موضوعى تعدد الزوجات وتقييد الطلاق . وهما الموضوعان الرئيسيان اللذان عالجتهما فى رسالتى بدقة . والذى عنى الأستاذ الأ كبير الشيخ المراغى بإبداء رأيه فيها .

أثار معاليه هذه الزوبعة ، ثم أعلن ، مصمماً ، أنه سوف يقيّد تعدد الزوجات وأنه سوف « يُلغى » حق الرجل فى التطليق . . . وأنا التى طالبت وأطالب باطلاق الحرية التامة للزوجين على السواء فى التطليق . . لم يسعنى إزاء هذه الزوبعة ، وهذه التصريحات الخطيرة ، إلا أن أبعث بكتاب مستفيض لمعالى عبد المجيد بدر ، بك وقد رجوته فيه أن يترى فى البت فى هذه الموضوعات ، وأن يطلع أولاً على محتويات رسالتى المرفوعة لوزارة الشؤون الاجتماعية فى آخر ١٩٣٩ وعلى ملحقاتها أيضاً .

وبعد أسابيع طويلة ، أى فى شهر ابريل ، جاءنى كتاب من وزارة
الشئون الاجتماعية تشير فيه إلى كتابى الموجه إلى الوزير . وتقول ، رداً
عليه ، إنها بحثت فى محفوظات الوزارة فلم تجد أثراً لرسالتى أو تقريرى !
وأنها لهذا ترجو أن أبعث إليها بنسخة أخرى منه . (صح النوم !)
يا لله ! هكذا يذهب مجهودى هباء ! ؟ أو هكذا يضيعون عصارة تفكيرى
وثمرات قلمى ؟

وقد كنت مريضة ملازمة الفراش فى مستهل هذا الصيف ، عندما
تلقيت كتاب وزارة الشئون الاجتماعية . فكلفت فى الحال « سكرتارى
الخاصة » باستخراج نسخة من رسالتى على الآلة الكاتبة من الأصل
المكتوب بخطى (لأن جميع النسخ المطبوعة كانت قد نفذت) ثم بعثت به
عن طريق البريد لمعالى عبد الحميد بك بدر مسجلاً باسمه . كان ذلك فى
شهر ابريل من عام ١٩٤٥ . وإلى هذه اللحظة التى أسطر فيها هذه الأحاديث
(ونحن فى منتصف سبتمبر سنة ١٩٤٥) لم يتفضل معالى الوزير ويبعث
إلى بكلمة الشكر التقليدية ! ولعله رأى أنى لا أستحق شكراً على
مجهودى هذا . . .

وتالله لو كنا فى غير مصر من بلاد العالم (مثلاً فى أمريكا أو فرنسا
أو إنجلترا) لحق لى أن أطلب الحكومة بتقديم أعاب على عملى هذا ،
عدا المصاريف التى كبذنى إياها ، ولكن الحكومة المصرية ، التى تهلل
وتكبر للمستشارين والخبراء الأجانب وتدفع لهم الآف الجنيهات بسخاء ،

هذه الحكومة ، ييخل وزير شئونها الاجتماعية بكلمة شكر صغيرة يبعث بها إلى ... فيكون فيها ترضية لنفسى وتشجيع على عملى .

بيد أنى ما عنيت يوماً بالحصول على كلمة شكر أو تقدير من أحد ، وما جريت يوماً وراء منفعة خاصة أدبية كانت أو مالية . ولو أنى كنت ممن يعبأون بهذا ... لاصطنعت التملق والمداهنة ككثير من الناس ... ولما عمدت إلى هذه القسوة وهذه الصراحة مع رجال الحكم فى مصر منذ حملت يدى القلم ...

أهفأ بكرهنى بعض رجال مصر وبعض وزرائها :

لقد حدث يوماً فى عام ١٩٤٠ ، وكنا قد اتهمنا من موضوع رسالتى لوزارة الشئون ، وكانت الصحف على وشك الانتهاء من التعليق عليها ، حدث فى ذاك الوقت أنى قابلت مصادفة أحد أصحاب المعالى الوزراء فتصاحفنا ، ثم أخذنا نتحدث فى الشئون العامة التى أتناولها فى كتاباتى وفى بعض آرائى . وقد لمت رجال الحكم فى مصر ، واهتمتهم بكثرة الكلام وقلة العمل والإنتاج . وضربت على ذلك أمثلة . تحدثنا هكذا فتشاحنا ثم .. تشاجرنا ! لأن أصحاب المعالى الوزراء تعودوا على أن يكال لهم المدح والثناء جزافاً دون مناقشة أو حساب ! وذلك لأن كل من جلس فى مصر على كرسى إحدى الوزارات أصبح سيد الرجال ! وأكفأ الرجال !

وأعلم الرجال! وأنشط الرجال إلى آخره! وهذه مصيبة الحزبية في مصر!
ومصيبتنا نحن في الرجال!

أعود فأقول إننا تشاحنا لأن معالي الوزير لم يعجبني حديثي، فانتهى الأمر بأن قال لي: «لقد حبأك الله بمواهب كثيرة. من شأنها أن تجعل منك شخصية ممتازة محبوبة من الجميع، وموضع تقدير الجميع، ولكنك — وبالأأسف — أفسدت، بأساليبك، كل هذه النعم التي خصك الله بها. فأصبحنا نحن الرجال... الوزراء نكرهك أشد الكره! أجل نكرهك لأنك (طويلة اللسان)!! شديدة الغطرسة لا يعجبك شيء...»

فضحكت؛ وقلت لمعاليه: ما بي من حاجة لأن تحبوني يا حضرات الوزراء! وإن كنت قد كرهتموني حقاً... فلا أنكم نسيتم أن المرأة المصرية، التي أدافع عنها «ثائرة» وأنها صاحبة حق مسلوب، وأنكم أنتم أيها الرجال مغتصبوه، فليس يدهشني أن تكرهوني... «فالمدين يكره الدائن»... وإن كان الأخير هو دائماً صاحب الفضل!

قلت هذا واستأذنت معاليه منصرفاً على عجل دون الانتظار لسماع المزيد من الأوصاف... بل الشتائم.

وعلى كل حال فقد أعجبتني صراحة ذلك الوزير. وكان هذا في عام ١٩٤٠
هذه حادثة طريفة صغيرة سجلتها هنا بين قوسين.

ولنعد لمعالي عبد المجيد بدر بك — فلست بغاضبة لأنه لم يحاملني بكلمة

شكر رسمية - فيها هو ذا يرى أن غيره كان يشتمني ! فيكفيني إذاً
تقديراً من معالي عبد الحميد بك بدر... أنه لم يشتمني ، وأنه تفضل
واطلع على تقريرى .. وأنه اقتنع بوجهة نظرى فى بعض موضوعاته حتى أنه
نقض تصريحاته الأولى السابقة ، وأذاع حديثاً فى الأهرام (بتاريخ الأحد ١٥
يوليو سنة ١٩٤٥) فى موضوع تعدد الزوجات وتقييد الطلاق ، استشهد فيه
بالأسانيد التى جاءت فى تقريرى بل أثبت بعضها بنصها الحرفى فى حديثه
فى الأهرام ... وقد كان فى هذا النص بعض خطأ استنتاجى ، نشأ من
من إغفالى بقية الآيات القرآنية ، وأنا التى كنت وقعت فى هذا الخطأ !
الذى ما زال ثابتاً فى الصفحات الأولى من رسالتى ! فليس معالى الوزير
بمسئول عنه !

بيد أنى لما قابلت فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى فى آخر عام ١٩٣٩ ،
صححت الخطأ بتكملة النص القرآنى ، وأثبتته فى الحديث وألحقته بالتقرير .
فى تقريرى فى سنة ١٩٣٩ قلت - (كما قال بعد ذلك معالى الوزير
فى حديثه بالأهرام عام ١٩٤٥) - قلت فى طلي تقييد تعدد الزوجات :
وأن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو
حرصتم .. « قرآن كريم .

ثم جاء فى الملحق الذى شمل حديثى مع الأستاذ الأكبر الشيخ
المراغى هذه التكملة^(١) « فلا تميلوا كل الميل » قرآن كريم . ولم يذكر

(١) هذه التكملة القرآنية تعنى البقاء على تعدد الزوجات ! كما صرح الاستاذ
الأكبر الشيخ المراغى

معالي الوزير هذه التكملة في حديثه بالأهرام . فيتين من ذلك أن معالي
عبد المجيد بدر بك وزير الشؤون عندما أذاع حديثه (في الأهرام) كان
قد أطلع على تقريرى ولم يك بعد قد أطلع على ملحق هذا التقرير
وشروحاته !

وعلى كل حال فإني أشكر مرة أخرى صاحب المعالي عبد المجيد بك
بدر وزير الشؤون الاجتماعية الحالى لعنايته بالاطلاع على أرائى ، وخصوصاً
على تفضله بالأخذ بها — فهذه خطوة وسابقة طيبة من الوزراء ...
أجل أنى أشكره على عنايته بأرائى . هذه العناية التى أنضجت فى
مخيلتى فكرة إخراج كتاب ثان ... أواجه به حضرات الرجال ... الذين
أصبحوا وحدهم مصدر السلطات .

في خلال سنوات الحرب الست

فترة الركود

لم تك هذه الفترة غنية بالأعمال في تاريخ الحركة النسوية المصرية .
لقد كان عام ١٩٣٩ تاريخاً لآخر معركة كبرى من معارك المطالبة بحقوق
المرأة السياسية . وكان ميدانها في أوروبا . وقد فاجأنا الحرب في فرنسا
فعدنا إلى مصر — كما بينت — حيث مرت بنا حقبة من الزمن بلغت
قراءة ستة أعوام ، خلتها دهرًا .

وقد حطمت رقابة الأحكام العرفية الأقلام ، وكمت الأفواه (خلال
هذه الفترة) فركدت الحركة النسوية في مصر ركوداً إجبارياً . . . فقبت
في « برجى العاجى » واقتصرت أعمالى على مشاكل الشئون الاجتماعية
العامه فوضعت فيها بضعة رسائل قدمتها إلى وزارة الشئون الكسول . . .
التي لم تصنع شيئاً للمرأة المصرية ، ولم تفكر بعد في حقوقنا السياسية !
وتلّس الاتحاد النسائى عذراً في فترة الركود — خلال هذه السنوات
المضطربة — فسكت مرة أخرى عن المطالبة بحقوق المرأة السياسية !

المرحلة الثانية :

فلما كان شهر فبراير من هذا العام (١٩٤٥) وكانت الحرب تودع
أيامها ولياليها الأخيرة ، وكنا في عهد وزارة المغفور له احمد ماهر باشا (الذى

كان أعطاني وعوداً وعهوداً في شأن مطالب المرأة (لم أستطع صبراً
أوانتظاراً ، فرفعت باسم المرأة المصرية إلى الوزارة الماهرية عريضة أطلب
فيها بحقوق المرأة السياسية .

وكانت هذه هي المرة الثانية التي تقدمت فيها بعريضة إلى الحكومة
المصرية في خلال ثمانية عشر عاماً . أما العريضة الأولى فكانت في مارس
عام ١٩٢٧ وقد سجلت نصها في هذا الكتاب .

البيان الأخير :

ولما صدق البرلمان المصري على ميثاق سان فرانسيسكو ، ورأيتُ الحكومة
بعد ذلك في برنامجها (في خطبة العرش الأخيرة) تتعمد عدم الإشارة إلى
حقوق المرأة السياسية ، أصدرت بياناً في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وجهت فيه
نظر الحكومة النقراشية إلى ضرورة المبادرة بمساواة المرأة المصرية بالرجل في
جميع الحقوق السياسية والمدنية ، وذلك تنفيذاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
وإني أسجل هنا أولاً نص العريضة المرفوعة للوزارة الماهرية ، ثم نص
البيان الذي وجهته للوزارة النقراشية في نوفمبر من هذا العام .

وذلك لأني أود أن أضع بين يدي فتيات مصر الناهضات « ملفاً »
مستكملاً (وإن كان مختصراً) عن قضية استرداد حقوقهن ، التي أودعني
إياها ، والتي اضطلعت بها وترفعت فيها خلال عشرين عاماً .

وها هما ذان العريضة ثم البيان :

من : « منيرة ثابت »

إلى : حضرة صاحب الدولة الدكتور احمد ماهر باشا

رئيس مجلس الوزراء .

سيدى الرئيس :

بما أن وزارتك هي الوزارة القومية التي تمثل الشعب المصرى أصدق التمثيل ، وتتمتع برضاء المليك المعظم و بثقة الأمة ، ولما أعرفه فيكم شخصياً من تقدير لمبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة ، رأيت الآن بعد تلاوة برنامجكم فى خطبة العرش ومناقشته ، أن أقدم بهذه العريضة وأرفعها لدولتكم باسم المرأة المصرية . وليس بغريب أن أعطى لنفسى الحق فى مخاطبتكم بهذه الصفة ، فدولتكم تعلمون أن لى جهاداً طويلاً فى خدمة الوطن والمرأة المصرية يزيد أمده على ثمانية عشر عاماً ، كما أنى اضطلعت بحركة الإصلاح والتطور الاجتماعى منذ نشأتها ، وساهمت أيضاً فى عهد وزارة رفعة على ماهر باشا فى وضع برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية — وقد كنت المصرية الأولى ، فى هذه البلاد ، التى طالبت لأول مرة بحق الانتخاب والعضوية النيابية للمرأة المصرية وبمساواتها فى جميع الحقوق السياسية مع الرجل .

ومنذ بضع سنوات خلت ، قدمت لهيئة البرلمان المصرى الموقر عريضة طبعت منها مئات النسخ طالبت فيها بهذه الحقوق .

فلهذه الاعتبارات كلها أرى أنكم تقررونى على هذه الصفة التى

اكتسبتها بفضل جهادى، وتسمعون لى أن أتوجه إلى دولتكم بهذه الكلمة باسم المرأة المصرية .

سيدى الرئيس :

استمعنا لبرنامجكم فى خطبة العرش يوم افتتاح البرلمان وقلوبنا تحفق مضطربة بين عوامل اليأس والرجاء . . . ثم كذبنا آذاننا وتلوناه مرة أخرى علنا نظفر فى خلال سطوره بكلمة أو إشارة تتعلق بشئون المرأة المصرية ومطالبها المعروفة ، خصوصاً حقها فى المساواة السياسية بالرجل . . ولكن خابت آمالنا واستولى علينا الحزن والأسى ، إذ وجدنا برنامجكم فى خطبة العرش خالياً حتى من مجرد وعد — قد يبعث الأمل إلى نفوسنا . فماذا نراكم فاعلين فى هذا العصر الذى خطا فيه الرقى والتطور الاجتماعى والسياسى خطوات الطفرة السريعة ؟؟ ألم يحن الوقت بعد هذه الانقلابات العالمية المتعاقبة السريعة لأن يرد اعتبار المرأة المصرية فتمارس حقها السياسى أسوة بالرجل ، فتنخب وتنتخب لتمثيل الشعب ، وهى تكون أكثر من نصفه ؟؟

يتكلم المشرعون عن ارتباط الحقوق بالواجبات ، وقد أدت المرأة المصرية ما عليها من واجبات وحرمت حتى الآن ما لها من حقوق . إننا ندفع الضرائب ولا نشرف على مراقبة الميزانية ، ونخضع للقوانين ولا نساهم فى تشريعها .

ألم يأتكم، أخيراً، خبر من بلاد الرومان، ينبئ بأن الحكومة في روما قد قررت حق المرأة الإيطالية في الانتخاب !!؟

إننا في خجل نحن المصريين من جراء الوصمة التي نشعر بها عند ما نرى أولى الأمر فينا من الرجال يروننا حتى في عام ١٩٤٥ غير جديرات بأن ترتفع إلى مستوى غيرنا من نساء عالم المدنية القديمة والحديثة، مثل نساء إيطاليا وتركيا وروسيا وأمريكا وإنجلترا وغيرها . . . اللاتي يتمتعن بحقوقهن السياسية .

إن الدستور المصرى الذى قرر سيادة الأمة ينص فى المادة الثالثة على حق المرأة المصرية فى التمتع بحقوقها السياسية أسوة بالرجل . ولم يسلبنا هذا الحق، المنصوص عليه فى دستورنا، إلا قانون الانتخاب الذى جاء فى مادته الأولى ينقض الدستور، إذ يقرر أن الرجل وحده هو الذى يمارس الحقوق السياسية .

إذاً فنحن، لا نطلب تعديلاً فى الدستور، وإنما نطالب أن يحترم الدستور بنصوصه، وأن يعدل قانون الانتخاب .

أن النظام البرلماني الذى تفاخرون به يقرر سيادة الأمة، وهذه السيادة لا تتجزأ — (يراجع هنا بحث لى بعنوان السيادة فى علم الدولة) — والأمة ذلك الشخص المعنوى غير القابل للتجزئة يجب أن يمارس بلا تجزئة هذه السيادة كاملة . أما أن يختص الرجال — وهم أقل من نصف الأمة — بممارسة هذه السيادة، فهذا يكون معناه أنا نعيش فى ظل دكتاتورية أقلية

تتحكم فينا خلف ستار نظام برلمانى ديمقراطى زائف . . .

سيدى الرئيس :

إننا نحن المصريين نطالب بضرورة إحترام نصوص الدستور المصرى ،
ونتمسك بسيادة الأمة كاملة . نحن لم نقل ما قاله ليون دييجى ، فى ثورته على
مبدأ سيادة الأمة ، وفى نقده لنظرية العقد الاجتماعى لجان جاك روسو - (مع
أن ليون دييجى الذى أنكر مبدأ سيادة الأمة قد قرر ضرورة تمتع المرأة
بمقوقها السياسية) - بل نحن نتمسك بمبدأ سيادة الأمة ونطالب على أساسه
بمساواتنا مع الرجال فى التمتع بالحقوق السياسية كى تكون سيادة الأمة
كاملة صحيحة ويكون المبدأ الديموقراطى قائماً سليماً .

بناء على ما تقدم أرجو من دولتكم المبادرة برد اعتبار المرأة المصرية ،
وذلك بتقرير حقها فى المساواة سياسياً بالرجل و بإشراكها فى السلطتين
التشريعية والتنفيذية .

سيدى الرئيس :

إنى لكبيرة الأمل فى أن تقوم وزارتكم الائتلافية القومية القوية .
بتحقيق هذا المطلب الشرعى القانونى ، حتى يكون لها فخر تسجيل إسمها ، على
صفحات تاريخ مصر ، بمداد الحمد والثناء ، فيخلد ذكرها مدى الأجيال .
وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام . .

مصر الجديدة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٥

منيرة نأبت

البيان

الموجه إلى الوزارة النقراشية

ميثاق سان فرانسيسكو

وحقوق المرأة السياسية

مر بنا شهر أكتوبر يتهادى . . . ويحمل بين طيات رداءه الخريفى
الجميل « حوادث وتطورات » جديرة بالتسجيل والتعليق . لهذا رأيت أن
أبادر بكتابة هذا « الملحق » لأواجه سلطات مصر بكلمة سريعة (صريحة)
على ضوء هذه الحوادث الأخيرة .

هنا وهناك :

(١) فى ٢١ أكتوبر من هذا العام (١٩٤٥) - وهو تاريخ أسجله
بالاعتباط لإخواتى الفرنسيات - اشتركت المرأة الفرنسية لأول مرة فى
الانتخابات ، فأصبحت نائبة ومنتخبة (عضوة) فى الهيئة التشريعية .
لقد كانت الجمهورية الفرنسية بين دول أوروبا أبعد الحكومات عن
فكرة إعطاء المرأة حقوقها السياسية ، وكانت فى ذلك أشد تعنتاً من الحكومات
المصرية ، ولم تك يوماً ما الحركة النسوية فى فرنسا « حركة نائبة صاخبة »
كالحركة المصرية . وذلك لأن المرأة الفرنسية كانت تتمتع بكثير من المزايا

(التي لم تنلها المرأة المصرية) ، فكانت الفرنسية شبه قانعة ، وهي تعمل جنباً لجنب مع الرجل الفرنسي في ميدان الحياة العامة حيث كانت أكثر إنتاجاً ، ومن ثم أكثر كسباً . حتى كان الرجل يحسدها على ذلك . . . وكانت الفرنسية تشترك أيضاً اشتراكاً عملياً في السلطة التنفيذية (الإدارية) بمختلف الوسائل ، وقد شغلت مناصب هامة في دور الوزارات حتى وصلت إلى منصب وكيالة وزارة .

وبالرغم من أن القانون الفرنسي المدني يحد من أهلية المرأة المتزوجة ، ويقيد حريتها في التصرف في أموالها الخاصة ، بل لا يسمح لها برفع دعوى أمام المحاكم أو بالدفاع في قضية مرفوعة ضدها إلا بعد الحصول على إذن خاص من حضرة زوجها المحترم . . .

أقول إنه بالرغم من هذه القيود التي تمس حقوق المرأة المدنية في فرنسا — (وهي قيود ليس لها أثر في تشريعنا) — وبالرغم من (برود) الحركة النسوية الفرنسية ، فقد قررت حكومة الجنرال ديغول المؤقتة مساواة المرأة الفرنسية بالرجل في التمتع بالحقوق السياسية . . . ووضعت في الحال هذا القرار موضع التنفيذ في أول انتخابات أجريت في فرنسا بعد التحرير . . . وكان ذلك في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥

وحكومة الجنرال ديغول اشتركت جنباً لجنب مع الحكومة المصرية في توقيع ميثاق سان فرانسكو الذي يقرر المساواة بين المرأة والرجل سياسياً ومدنياً .

(٢) وقد حيي قداسة البابا المرأة الفرنسية في هذه المناسبة التاريخية

السيدة بكلمات ذات مغزى هام . إذ نوه بأن المرأة عليها واجب المساهمة بقوتها لتنظيم الحياة العامة . وأن مهمة تربية الأطفال والحفاظ على سمعة الفتيات وعلى شرف النساء يثير مشكلام للحكومات . . وإن اضطلاع . . المرأة بهذه المشاكل لابد وأن ينتج للعالم خيراً لا شك فيه .

وقد صدق البابا . . وقال حقاً ! . . فإن المرأة - هي وحدها - دون الرجل ، التي يمكن أن تحسن القيام بهذه المهمات . وطبعاً لن تستطيع القيام بها إلا إذا مارست حقوقها السياسية . وهذا ماقلته في مصر منذ عدة سنوات .

(٣) ذلك ما كان في أوروبا ، أما هنا فقد وقعت حكومتنا ميثاق سان فرانسكو ، ثم صدق عليه البرلمان المصري بمجلسيه في شهر أكتوبر وصدر به مرسوم . . . ولست أشك في أن رجال السلطين التشريعية والتنفيذية في مصر يعلمون (حق العلم) أن هذا الميثاق الذي أحضروه . . بالطائرة ! . . من أمريكا ! . . في مظاهرة صاخبة ! . . والذي صرفوا أموالاً طائلة من خزانة الدولة في سبيل الحصول عليه - هذا الميثاق يقرر ، بين ما يقرر من المبادئ الأساسية السامية ، مبدأ مساواة الجنسين المرأة والرجل في جميع الحقوق سياسية ومدنية . . .

فيدهشني أن أرى في مصر الحكومة والبرلمان اللذين أقرأ هذا (المبدأ السامي) وصدقا على ميثاقه ، لم يقوموا بتنفيذه عملياً حتى الآن . . .

فما معنى ذلك؟ ... أهى مجرد قرارات تسطر بالخبر على الورق دون أن تكون لها قيمة أو نتيجة من ناحية التنفيذ العملى؟ ...
 أنى أحب هنا أن ألفت نظر القوم الحاكمين فى مصر إلى موقف فرنسا من نساءها ، ثم إلى رأى قداسة البابا فى هذا الموضوع — (وإلى ما كتبتنه أنا فى هذا الموضوع خلال عشرين عاما) — وأن أذكر حضراتهم أن حكومة روما قررت بالأمس ، هى أيضاً ، إعطاء الإيطاليات حق الانتخاب . وكذلك حكومة يوجوسلافيا الحديثة ... !

ولست فى حاجة لأن أخبر (القوم) بأن الحكومة التركية الشرقية الإسلامية التى كانت ولية عليناوالتى كانت ، لأمهاتنا وآبائنا وأجدادنا مهدياً للثقافة ومصدراً للوحى ، هذه الدولة التى غمرت الشرق بالتقاليد الإسلامية الشرقية ، قد قررت — ونفذت — منذ عدة سنوات مساواة المرأة سياسياً بالرجل .

ولست فى حاجة لأن أخبرهم بأن الحكومة البريطانية التى « تربعت » عندنا فى مكان الحكومة التركية ، واحتلت فى مصر منذ أكثر من ستين عاما مركز الولاية والوصاية . هذه الحكومة البريطانية قد أعطت نساءها الحقوق السياسية (البرلمانية) منذ حوالى ثلث قرن^(١) .

(١) كتبت نبذة تاريخية صغيرة مختصرة عن مراحل « معركة النساء الإنجليزيات » للحصول على الحقوق السياسية ، وقد استنقت معلوماتى فى هذا الموضوع من القسم المختص بوزارة الاستعلامات البريطانية Ministry of Information وذلك محافظة على الدقة فى سرد الوقائع التاريخية . وهذه النبذة منشورة فى نهاية هذا الكتاب

فلو كانت مصر مستعمرة تركية . . . أو كانت هي مستعمرة إنجليزية ! .
 لحق لنسائها - (ولو على غرار مستعمرة الجزائر) - أن يمارسن حقوقهن
 السياسية . فكيف بمصر ذات السيادة ، ورجالها يقولون أنهم أحرار مستقلون !
 أيحوز لهم أن يوقعوا ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو بإمضاءهم .
 ويصدقوا على محتوياته في برلمانهم ، ثم هم بعد ذلك ينقضون عملياً مبادئه ! .
 إن هذه لمهزلة كبرى ، قد تنتهي بموقف خطير ، ويجب أن تتداركه
 الحكومة والبرلمان ، حتى لا تصبح مصر أخحوة بين دول العالم .
 أنى بإسم المرأة المصرية - أطالب الحكومة ببيان رسمي في هذا الموضوع .
 فيما أن تصارحنا القول فعلن أن مبادئ « الميثاق الدولي » مهزلة سياسية !
 وإن المادة الثالثة من الدستور المصرى لا وجود لها في نظرها ! . . وإلا فتتخذ
 في الحال - مع السلطة التشريعية - الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا
 الموقف الشاذ وذلك بإعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية ، بحيث لا تجري
 - في مصر - بعد اليوم ، انتخابات دون أن تكون المرأة فيها ناخبة
 وعضوة ممثلة لمصدر السلطات .

م . ث .

المرأة المصرية في المجمع اللغوى

أيظن إخوانى المصريات إنى جاوزت حدود « التوكيل » لما أقدمت على المطالبة بحق المرأة المصرية فى دخول المجمع اللغوى؟! لقد فعلت ذلك! ولكنى لم أخرج عن حدود « التوكيل » لأن قضية « الحقوق » واسعة النطاق . « والمساواة » العامة بالرجل تشمل جميع نواحى النشاط العلمى والاجتماعى والسياسى .

بيد أنى لم أطلب بعد بحق دخولنا المجمع « رسمياً »! وإنما تحدثت فى ذلك حديثاً ودياً . . فكانت مفاوضات تمهيدية لجس النبض! ولمعرفة الشروط . . والالتزامات!

كانت الظروف مواتية لبحث هذا الموضوع ، وكان السبب المباشر هو ذلك « العرس » الذى أقامه المجمع اللغوى لاستقبال عضو جديد هو صاحب المعالي (مفتى الدولة!) الدكتور عبد الحميد بدوى باشا فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٤٥ .

فقد تفضل المجمع اللغوى المصرى - لأول مرة فى تاريخه - ودعانى للتشرف بحضور « مولد » العضو الجديد فى المجمع . ولعله دعانى باعتبارى الحامية عن حق المرأة فى المساواة ، المثلة لمطالبها وأمانها . فكانت المصرية

الأولى التى وطئت قدمها أرض هذه الدار الفخمة المباركة . وكنت ، مع الأسف الشديد ، الوحيدة التى اقتحمت هذا الحفل العلمى اللغوى وسط الرجال ! ولعل الأعضاء والكبراء والوزراء قد دهشوا . . من وجودى « وحدى » منفردة بينهم ! ولكنهم على كل حال قد رحبوا بى ترحيباً كريماً أشكرهم عليه .

وقد خرجت من هذه الحفلة أحمل فى جعبتى كثيراً من المشاهدات والأحاديث التى دارت بينى وبين بعض رجال المجمع الكرام عن حقوق المرأة السياسية ، ثم عن الشروط التى يتطلبونها من المرأة لتستطيع التمتع بعضوية المجمع ! فمن الواجب على أن أسجل هنا هذه المشاهدات والأحاديث والاشتراطات ، ليأخذ بها علما « موكلاتى » المصريات .

الحفلة .. أو المولد البدوى !

وصلت دار المجمع اللغوى فى صباح يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فكنت واقفة أمام المصعد بالدور الأول قبل الموعد المحدد فى الدعوة بخمس دقائق (أقول هذا لأن بعضاً من كبار رجالنا ووزرائنا حضروا بعد افتتاح الجلسة !) ولما صعدت ودخلت صالة الحفلة ، وجدت مكاناً معداً لى وسط الصف الأول أمام المائدة (المنصة) ، فجلست وإذا بى فى مواجهة صاحب المعالى عبد العزيز فهمى باشا صانع الدستور . . . وصاحب الثوب الفضفاض ! وكان يجلس على يمينه الدكتور عبد الحميد بدوى باشا صاحب

« المولد » ، وعلى يساره (يسار عبد العزيز باشا !) الدكتور طه حسين بك
خطيب المولد ..

وقد ترأس عبد العزيز باشا الحفلة وافتتحها بالنيابة عن سعادة لطفى السيد باشا
الذى كان « متوعك » الصحة ! . ومريضا بلغة الجمع ! ثم وقف ، عقب
الافتتاح ، الدكتور طه بك وأخذ يلقي خطابه الرائع الذى قدم به العضو
الجديد ، وقد استغرق حوالى ثلاثة أرباع الساعة .

لست أرى بأساً (وأرجو ألا يغضب على أحد !) من أن اسمى هذا
الحفل أو هذا الاجتماع « بمولد عبد الحميد بدوى باشا » .. فهو إذن المولد
البدوى ! . على غرار المولد الحسينى ، والمولد الزينى ، والمولد النبوى ..
ومولدى أنا أيضاً ! فى حفلات هذه « الموالد » يسرد خطيب المولد تاريخ
حياة المحتفل بمولده ، وقد قام طه حسين بك بسرد القصة البدوية ، وكان
مبدعاً فى خطابه . فقد أخذت تتساقط من فمه درر متلاحقة فى سلسلة
متشابكة متصلة الحلقات تتراكم وسط أطار ذهبي !

فأما هذا الاطار الذهبي ، فهو اللغة العربية الفصحى الموسيقية التى أغرق
أنا فى حبها .. والتى نقلت منى نواصيها مع الأسف ! فأكتفى بسماعها !
وأما السلسلة المتصلة الحلقات فهى Le plan historique الطريقة
التاريخية ، المنظمة ، المسلسلة التى جرى على أساسها الخطيب . أما الدرر
المتساقطة ، فكانت التحفة الفنية التى صورت تاريخ عبد الحميد بدوى باشا
المجيد ، منذ نشأته حتى يوم دخوله الجمع .. وقد حسدت الدكتور بدوى باشا

وتنيت أن أكون بدلا منه في الجمع ! .. عروس الحفلة ! فقد سما الخطيب بالحتفل به ، وارتفعاً معاً إلى عنان السماء .. واشترأت إليهما الأعناق . وكانت حمرة الخجل والتواضع تغمر جبين المحتفل به وهو يحاول التخلص من الخطيب (المسك به في العلاء ..) دون جدوى ! فلم يسعه إلا أن يطأطئ الرأس تواضعا .. « وكسوفاً ! »

مفتى الدولة القانوني

وقام بعد ذلك دكتور عبد الحميد بدوى باشا ، مفتى مصر القانوني ، قام في تواضع كريم ليحيي الجمع ويشكر الخطيب ويثمه بالمبالغة في الثناء عليه .. فكان بدوى باشا أستاذاً نابغاً ، ولكنه لم يبد أماناً خطيباً ! وذلك ، أولاً لأنه كان غارقاً في بحر خضم من الخجل والاضطراب والتواضع ! وثانياً لأن « طه حسين » لم يترك بعده جواً يسمح بظهور خطيب بعده ! على أن بدوى باشا ، وأن لم يبد أماناً في هذا الحفل خطيباً رائعاً كمقدمه ، فيكفيه فخراً أنه صعد إلى أرقى مناصب الدولة في مصر بعلمه وكفايته ونبوغه ، دون أن يكون للحزبية السياسية شأن في ذلك . (فكثير من رجال مصر رفعهم الحزبية .. وهم معدومو الكفاءة والمؤهلات !!) لقد كان بدوى باشا في مصر دائماً « حلال العقد » — (فاعله يوفق في أن يحل لنا عقدة أو مشكلة حقوق المرأة السياسية !) — وكان المرجع الأخير لجميع الحكومات المصرية على اختلاف نزعاتها ، في تسوية مشاكل

الدولة القانونية . وقد ذهب الى إنجلترا والى مونتريه والى سان فرانسكو .
 فرفع شأن مصر عالياً وأثبت أن في « سويدها » رجالاً وعلماء . فما هو
 العامل الذي أظهر هذه العبقريّة ؟؟ هي ... المرأة ! فصاحبة العصمة قرينة
 بدوى باشا هي صاحبة الفضل الأول ! . وهي التي جعلت منه ذلك الرجل !
 وهي — عدا ذلك — التي سمت بسمعة المرأة المصرية في أمريكا ، بل
 كانت بين الأمريكيات أنفسهن فخر النساء .

على أنى ، لن يفوتني في هذه الصفحة ، أن أهمس في أذن قرينة بدوى
 باشا بأن عليها واجباً آخر أغفلته ، وهو أن تطالب قرينها بأن يبادر بتنفيذ
 مبادئ الميثاق الدولي فيما يختص بمساواة المرأة بالرجل سياسياً ، فقرينها كان
 الحامي المعجب بمبادئ ميثاق سان فرانسكو (في البرلمان المصرى !)
 وهو في نظرنا مفتى الدولة القانونى . . . وان كان يروقه دائماً أن يسميه
 القوم في مصر « مفتى القرية ! » ... (على غرارة نزعة يوليوس قيصر ،
 عند ما كان قنصلاً ثالثاً للإمبراطورية الرومانية ، فذهبت هذه النزعة
 القيصريّة مثلاً تاريخياً حياً مدى الأجيال .)

ومى المرأة ومسئوليتها :

وعلى كل حال ، سواء كان دكتور بدوى باشا - أويوليوس قيصر !
مفتياً للدولة ، أو مفتياً للقرية . . فالمهم لدينا الآن هو أن يركز « عبقرية
الافتاء » لتحقيق المساواة السياسية التى نطالب بها . فان لم يفعل ، فانى
أعتبر صاحبة العصمة قرينته مسئولة أماًى عن ذلك ! فليس يكفينا منها أن
تسمو بسمعة المرأة المصرية فى أميركا . . بل يجب أيضاً أن يكون لها أثر
عملى فى مصر ، وذلك بأن تسعى لتحقيق مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق
السياسية . لهذا فانى أعدها مسئولة عن توجيه « عبقرية الافتاء » . .
فى هذه الناحية !

إن المرأة هى مصدر الوحي ، سواء كان وحيًا طيباً أو سيئاً . ولكل رجل
يصاب بالخمول والفشل فى الحياة « امرأة » تهوى به إلى الخضيض . . .
ولكل رجل يرتفع فى العالم إلى مرتبة النبوغ والعظمة « امرأة » تسمو به
وتبرز عبقريته وتدفعه إلى الأمام ، فالمرأة هى القوة المسيرة - (تماماً كالطاقة
الذرية !)

وقد أبرز تاريخ الأدب الايطالى فى الجيل الثالث عشر والرابع عشر
« الشخصية النسوية » خصوصاً فى الشعر ، فسمها « امرأة الشاعر »
La donna del poeta وذكرت فى هذه المناسبة « بياتريشا »

Beatrice بجانب إسم دانتى أليجييرى ، مؤلف الكوميديا الآلهية الرائعة المشهورة . كما ذكرت « لاوورا » Laura بجانب إسم الشاعر فرانثيسكو پتراركا ، كمصدر وحي له ^(١)

فكم من « اللاورات » و « البياتريتشات » الخالدات عندنا فى مصر ؟ لقد عرفت كثيراً من نساء مصر الفضليات ذوات الأثر الفعال ، ففيا عدا « صفيه زغلول » التى كان لها أثر كبير فى الثورة الوطنية السياسية ، وخصوصاً فى القضاء على الحجاب ، وفى إدخال المرأة المصرية ميدان الجهاد السياسى ، و « هدى شعراوى » التى كان لها أثر بعيد المدى فى إصلاح شئون المرأة وتعليمها وإعلاء سمعتها فى الخارج ، هناك سيدات أخر، عرفهن ، وبعضهن لم يعرفه الجمهور المصرى . . . وإنى أذكر فى مقدمة هؤلاء السيدة الجليلة فطنت هانم حرم المغفور له محمد محمود باشا ، هذه السيدة العظيمة التى — فى أحاديثها معى — روعتني . . . بغزارة علمها واتساع أفق تفكيرها ، فهى من حيث العلم والثقافة والكفاية تفوق حضرات رجال مصر الزعماء !! وهذا سر أذيعه أنا لأول مرة .. لأفاخر به ، ولأهزأ بالرجال الذين يحتكرون السلطة ، ويهتمون المرأة المصرية بالجهل وعدم الكفاية .

لقد درست « فطنت محمد محمود » القانون بفروعه الثلاثة عشر ! وتعمقت

(١) إكتفيت هنا بذكر تأثير المرأة فى الأدب الإيطالى ، ولم أذكر تأثيرها البالغ فى الأدب العربى والفرنسى ، وذلك لأن غالبية القراء المصريين ملمة بالأدب العربى والفرنسى ، أما الأدب الإيطالى ، فقليل من المصريين يعرفه .

في الفلسفة بأقسامها الأربعة ، وتعلمت ست لغات حية ، وغاصت في بحار آدابها — (وعلى رأسها اللغة العربية طبعاً) — فهل في مصر بين الرجال من استطاع أن يجمع مع علوم القانون ، وعلم الفلسفة ، نصف دسطة من اللغات بآدابها ؟ ؟ إني لم أجد بعد هذا الرجل ! !

ومن بواعث أسفى وحيرتى ، أن هذه السيدة الجليلة (فطنت محمود) التى فازت بهذا السبق فى مضمار العلم والثقافة — (وهى على شئ كثير من التواضع والصمت ...) — قد اتخذت الحجاب ، حتى اليوم ، فاصلاً بينها وبين مجتمع الرجال المصرى الذى لا يعجبها ! وقبعت فى برج من العاج ! فهى إذن متفقة معى فى مبدأ الاعتكاف « والغضبة » والتذمر من هؤلاء الرجال الذين يستأثرون بالحكم ويحتكرون الكفاية ! وهى مختلفة معى من الناحية العملية : فبينما أنزل أنا إلى مجادلتهم فى شأن حقوقنا السياسية المغتصبة ، « تترفع » هى عن ذلك ... إذ تراه عبثاً لا طائل تحته ولا جدوى وراءه ! ولا شك عندى فى أن موقفها هذا السلبى كان له أثر توجيهى عميق فى تفكير قرينها المغفور له محمد محمود باشا ، فكان ما كان بينه وبينى فى شأن حديثه مع الديلى ميل (مارس سنة ١٩٣٨) الذى وافق فيه على حرمان المرأة من حقوقها السياسية !

وبعد فقد جرى قلمى هنا بذكر صفيه زغلول ، وهدى شعراوى وفطنت محمود ، فى سياق الكلمة التى همست بها فى أذن قرينة الدكتور عبد الحميد بدوى باشا ، وقد كنت أود بهذه المناسبة أن أذكر أيضاً غيرهن من فضليات

نساء مصر اللاتي عرقتهن، واللأئي كان لهن أثر في توجيه رجالهن، ولكن المجال يضيق بي هنا عن تسجيل جميع هذه الأسماء الكريمة، لهذا اكتفيت ببعض الأمثلة .

ولو أن « جميع » زوجات وزراء مصر ورجالها العاملين، كن على غرار من ذكرت - (ومن لم أذكر) - واستعملن نفوذهم الطيب إزاء رجالهن في التوجيه والايحاء، لكان لي أن انتهى في عام ١٩٤٥ من « قضية استرداد » حقوق المرأة السياسية . وإذن لكنت الآن قد أعطيت قلمي ولساني المتعبين إجازة استجمام ... على ضفاف نهر السين !

هذه نبذة عرضية، قد تكون خارجة عن موضوع « معركتي » مع الرجال في سبيل استرداد حقوقنا السياسية، فلاضعها إذن بين قوسين، ولأعد لأحاديثنا في الجمع اللغوي .. وما كان لنا فيه من جدل مع الرجال .

جلسة خاصة في المجمع اللغوى

للمباحثة في حقوق المرأة السياسية

لما انتهت حفلة استقبال يوليوس قيصر في المجمع اللغوى ، هبطت إلى الطبقة الأولى وقد أحاط بي بعض رجال المجمع مهئين مغتربين لتشرفى بالوجود بينهم . . . أو على حد تعبيرهم الكريم « لتشرفهم » هم بوجودى معهم فى المجمع ! وكنت أتم بالخروج ولكنهم استوقفونى ودعونى لتناول فنجان من القهوة مع رئيس الجلسة عبد العزيز باشا فهمى وخطيب الحفلة الدكتور طه بك حسين . فقبلت بسرور هذا العرض الكريم ، وجلست « إليهما » فترة دار بيننا خلالها أحاديث ممتعة حول مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية ، ثم عن شروط (التحاقها) قبولها فى المجمع اللغوى !

رأى عبد العزيز باشا وطه بك

افتتحت باب المناقشة قائلة أن فى مصر رجالاً أميين ونساء أميات على السواء . وفيها رجال متعلمين ونساء متعلمات ، فهل يليق بسمعة عدالة الديمقراطية ، التى قام على أساسها الدستور المصرى ، أن تنحرف عن صراطها المستقيم فتظلم المرأة وتسمح للرجل الأعمى الجاهل بأن يعطى صوته ، وللرجل نصف الأعمى (الذى يفك الخط !) بأن يكون عضواً فى البرلمان ، ولا تسمح للمرأة المتعلمة بأن تعطى صوتها . . . وأن تجلس فى البرلمان ؟

فأيد طه بك حسين هذا الاعتراض ، وأجاب عبد العزيز باشا قائلاً
« كلاماً كثيراً » . . فهمته ! ورددت عليه قائلة :

فلنفرض أن الدستور « ثوب فضفاض » يتعثر فيه الرجال ! فهذا
لا يمنع من أن « نخب » فيه معهم . . نحن النساء . . وإلا فليطو هذا
الثوب وليعد إلى « الصندوق » ، بل ليلغ الدستور . . والبرلمان ! !
وهنا أعلن طه بك أنه موافق جد الموافقة على ذلك ، فأما أن تدخل
المرأة المصرية البرلمان وتمتع بالمساواة التامة السياسية مع الرجل ،
وإلا . . فلا دستور ولا برلمان !

فانزعج معالي عبد العزيز باشا فهمي وقال مضطرباً : ما معنى هذا ؟
أتعنون (فيها وإلا أخفيها ؟) فقلت مع دكتور طه بك في وقت واحد :
(نعم ! فيها وإلا نخفيها !)

فعاد معاليه يقول أنه حريص جد الحرص على بقاء الدستور والبرلمان ،
وأن هذا البرلمان نواة صغيرة مباركة ، وأن هذه النواة سوف تنمو وتتوَقَّى
ثمرها . . بعد حين ، وإن كانت أغلبية الشعب جاهله لا تفقه شيئاً في المسائل
الدستورية ، ولا تقدر قيمة هذا الدستور . . فإن هذا الثوب الفضفاض
سوف يمتلىء يوماً ما ويصبح « محبوباً » على مرتديه ! .
فقلت لمعاليه ونحن النساء نريد أن نرعى مع الرجال هذه النواة المباركة ،
ونريد أن نشترك معهم في التدثر بهذا الثوب الفضفاض . . حتى يمتلىء .
فقد صنع في البداية هذا الثوب (الدستور) على قياس الرجال والنساء

معاً بنص المادة الثالثة منه التي تقول « أننا متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية » وهو لم يصبح فضفاضاً إلا عند ما استأثر الرجال به وحدهم ! فأما أن نتمتع معهم بهذه النواة وهذا الثوب ، وإلا فالقضاء على النواة ، والمزيق للثوب ! (فيها والا نخفيها !) وأخذ طه حسين بك يؤيدني بشدة — وعلى طول الخط ! — في هذا الميدان ... وانهى عبد العزيز باشا بأن قال ما معناه أن مصيبة مصر كبيرة في جهل الرجال بالحياة النياية ! ... وبأساليبها وروحها ، وأن المصيبة تكون أفدح (مزدوجة) لو اشترك النساء مع الرجال في هذا الميدان !

فاقتربت (فقط تهدئة لثورة عبد العزيز باشا) أن تعطى المرأة حتى العضوية والانتخاب بشكل مقيد ، فيكون هذا الحق قاصراً في البداية على التعلّيمات من النساء فقط ويكون حق التصويت لمن أكمل الثلاثين ، وحق العضوية لمن أكمل الخامسة والثلاثين . وتكون هذه القيود « كخطوة أولى » للتجربة !

فرفض الباشا وأصر على رأيه ، متعنّتاً ، فقررنا الانتقال إلى بقية « جدول الأعمال » ! فأتى موضوع ترشيحي لعضوية الجمع اللغوي تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين . فلم يعترض عبد العزيز باشا وطه بك على فكرة دخول المرأة المصرية الجمع اللغوي من حيث المبدأ ، ولكنهما ، وضعا لذلك شروطاً قاسية . فقال الباشا ، أنه يجب على أولاً — وبأدى ذى بدء — أن أحفظ ألفية ابن مالك ! فقلت والمعلقات السبع ؟؟ ! فقال طه بك : طبعاً

بالتأكيد ! ، فقلت لهما هذه مسألة بسيطة جداً ، وسوف أنتهى منها فى يومين !
 فانزعج عبد العزيز باشا وقال : ولكن هذا لا يكفى ! لأن المجمع
 اللغوى ، وهو كما تعلمين ، مكون من علماء الرجال ، غارق الآن فى مشكلة
 عويصة لم يوفق بعد إلى حلها . وهى مشكلة المضاف والمضاف إليه فى حالة
 كذا وكيت ! — (قال هنا الباشا كلاماً لغوياً عويصاً لم أفهمه !) —
 فيجب عليك أن تدرسى هذا الموضوع وتحلّى هذه المشكلة أولاً قبل قبولك
 فى عضوية المجمع ! »
 وقد أيدته فى هذا أيضاً طه بك

فقلت لهما : لقد رضيت بالمعلقات والالفيات ، ولكن لا قبل لى بجل
 مشا كل « المضافات » التى غرق فيها الرجال لقمة رأسهم ، ولا زالوا فيها
 غارقين ! ولهذا وإزاء تعنتكما هذا الصارخ ، فانى متنزلة عن ترشيحي
 لعضوية مجمعكم الكريم وسأكتفى مؤقتاً بأن أكون وزيرة .. أو نائبة !
 وأحب هنا فى ختام هذه الصفحة أن أسأل معالى الباشا وعزة البك
 ان كان جميع أعضاء المجمع اللغوى « الرجال » قد حفظوا عن ظهر قلب
 الالفيات والمعلقات ... وغيرها ، أم هذه شروط « تعجيز » خاصة بنا
 نحن النساء ؟؟ !

وبعد فهل هذا « التعجيز » يتفق مع مبدأ « أن المساواة فى الجهل عدل ؟ »
 لقد خرجت من هذه الجلسة الخاصة بعد أن استأذنت معالى الباشا وعزة
 البك فى اذاعة هذه الأحايث عن آرائهم فسمحوا لى بذلك وهاء ندى قد
 نفذت الاتفاق .

خطيب المجمع اللغوى . . .

المطالب بحقوق المرأة السياسية !

أرجو أن يكون كلامى « خفيفاً » على نفس الدكتور طه حسين بك
خطيب المولد البدوى فى المجمع اللغوى ! فكثير من الرجال يسرهم أن
يتناولهم قلمى ، سواء كان بالنقد أو بالثناء ! وليس هذا لأنى أشبه المغفور له
شاعر الشرق أحمد شوقى بك الذى كان يرثى الشموس . . فنراها تعود
فجأة إلى الدوران ! كلا ! وإنما هناك أسباب أخرى لا داعى لذكرها
هنا الآن . . .

لم أكن قبل حفلة المجمع اللغوى قد عرفت دكتور طه بك كخطيب ،
ولم أكن عرفته كمؤمن بحقوق المرأة ومطالبها وبضرورة تمتعها بالمساواة
السياسية . أما هو . . . فيظهر أن عزته كان يعرفنى قبل حفلة المجمع ، وكان
يعرفنى — وأسفاه ! « كحمارة كبيرة » فى اللغة العربية ! ! وككاتبة
مبدعة فى اللغة الفرنسية ! !

فلمست ألوام الدكتور الفاضل على قلب هذه الأوضاع ! ما دام هو لم
يطلع على (٦٠٠) ستائة مقالة — وأكثر — كتبتها باللغة العربية غير
الخطب والمحاضرات والبحوث العلمية والقانونية والاجتماعية . كتبت كل
هذا بالرغم من كونى لم أحفظ بعد المعلقات والألفيات ولم أفهم بعد مشاكل

المضاف والمضاف إليه . . . التي أقامت الجمع على قدم ، وأقعدته على قدم أخرى !

على أنى قبل ذلك ، قد عرفت الدكتور طه ، ككاتب قدير ، ذى أسلوب جميل مطبوع بطابعه . فقرأته وأعجبني أسلوبه . ثم حدث ذات يوم أنى اشتريت كتاباً جديداً له ، فكان من سوء حظ ميزانيتي ، ومن سوء حظه هو معي ، أن بدا موضوع الكتاب سخيفاً فى نظرى إلى حد لا يطاق ! فقد كان قصة وقعت حوادثها فى بلاد إفريقية تمت له بصلة النسب وتمت لى بصلة الوطن العلمى ، أى الوطن الثانى . فكان فيه خيانات زوجية ، لا بل وكان فيه أيضاً « غراميات » ! . . . وهى التى أسميها « سخافات عواطفية » !

لقد قرأت كثيراً من كتب الأدب الفرنسى الرائع ، وكذلك بعض كتب الأدب الإيطالى والانجليزى ، كل بلغته ، ولم تعد تشبع نفسى بقراءة القصص التافهة

« زوج غادر وامرأة مخلصه بائسة » ، لقد أصبح هذا « قاعدة » وتحصيل حاصل ، لا جديد فيه ! على أن موضوع الكتاب فى ذاته لم يك وحده السبب فى نكبة ميزانيتي ، (التى تحملت الثمن !) وإنما كان معه الشكل الذى وضعت فيه القصة . فقد كانت عبارة عن مذكرات يومية مملة خالية من الحوار . . . وخالية من الحوادث المتنوعة ، بل وخالية من توابل المفاجآت ، فلم يك فى الكتاب إلا أسلوب « طه حسين » المتين ، ولغة

« طه حسين » الفصحى . . ففضبت على القصة ولحق الغضب مؤلفها ! ،
وتخلصت من الكتاب بإعطائه لسيدة « تفك الخط ! » ومبتدئة في قراءة
الروايات الزوجية والغرامية من أى نوع . . . ولعل هذه السيدة لم تك
« حمارة » فى اللغة العربية مثلى ! لأنها فرحت كثيراً « بيوميات » بطله
القصة . . . وقضت عاما وبعض عام ، تتحدث إلى زوجها . . . وإلى
صاحباتها ، وزائراتها . . . عن يوميات بطله طه حسين بك المسكينة
الطيبة التى خانها زوجها . . . فكانت دعاية أمريكية ، يحق للمؤلف أن
يشكرنى أنا عليها !

المقابلة الأولى ...

فى جلسة فضيلة البرج العامى !

ودارت الأيام دورتها ، فإذا بى أقابل ذات يوم للمرة الأولى الدكتور
طه حسين بك وجهاً لوجه ، وكان ذلك فى مكتب صاحب العزة الأستاذ
الكبير محمد حسن العشماوى بك المستشار الملكى وزعيم الإصلاح الاجتماعى
فى مصر بين الرجال . وكان معه عبد الخالق حسونه بك والأستاذ توفيق
بك الحكيم . فافتحمت هذا المجلس الرباعى دون سابق إنذار ، وكانت
فرصة مواتية لمباحثة الدكتور طه بك فى يوميات بطله قصته ، ولكن
الأستاذ العشماوى بك ضيع على الفرصة ! إذ ما كاد يرانى أدخل عليهم
حتى أخذ يدس بينى وبين الأستاذ توفيق الحكيم ! فأثار قضية البرجين

العاجين بين عدو المرأة وعدوة الرجل ! فنسيت الدكتور طه حسين بك ، وأخذت أترافع — في مواجهة توفيق بك الحكيم — في صحة ملكية البرج العاجي النسوى « الثابت » . . . مبنية بالبراهين العادية أن البرج « الحكيمى » المتنقل ، ليس له حدود معروفة . . . وأن البرج العاجي « المنير » ، معروف الحدود ، « ثابت » الأرجاء ، فلا لبس ولا إبهام ، ولا شبه بين البرجين .

وقد أصدر قاضى الجلسة، العشاوى بك، حكمه فى الموضوع لمصلحة البرج النسوى (بعد أن قامت المحكمة بمعاينة البرج الثابت ، ولم تستطع معاينة البرج المتنقل لعدم العثور عليه !) وقد أثبتت المحكمة نتيجة هذه المعاينة فى حيثيات الحكم !

وأمن الدكتور طه بك على هذا القرار بإيماء وابتسام الاستحسان ! ولعل هذا كان بدء ظهور مناصرته للمرأة ! ولكنى لم أنتبه لهذه الظاهرة... لانهما كى بالدفاع عن برجى العاجى !

وقد خسر الأستاذ توفيق بك الحكيم هذه القضية ، لسببين : الأول ، أنه بالرغم من نبوغه ومقدرته فى تحرير المذكرات الكتابية ، يبدو ذا عى فى المرافعات الشفوية ! وثانياً لأن العشاوى بك رجل عادل ويعرف أن الحق أحق أن يتبع !

« طه حسين » الفصحى . . فغضبت على القصة ولحق الغضب مؤلفها ! ،
وتخلصت من الكتاب بإعطائه لسيدة « تفك الخط ! » ومبتدئة في قراءة
الروايات الزوجية والغرامية من أى نوع . . . ولعل هذه السيدة لم تك
« حمارة » فى اللغة العربية مثلى ! لأنها فرحت كثيراً « بيوميات » بطله
القصة . . . وقضت عاما وبعض عام ، تتحدث إلى زوجها . . . وإلى
صاحباتها ، وزائراتها . . . عن يوميات بطله طه حسين بك المسكينة
الطيبة التى خانها زوجها . . . فكانت دعاية أمريكية ، يحق للمؤلف أن
يشكرنى أنا عليها !

المقابلة الأولى ...

فى جلسة فضية البرج العاجى !

ودارت الأيام دورتها ، فإذا بى أقابل ذات يوم للمرة الأولى الدكتور
طه حسين بك وجهاً لوجه ، وكان ذلك فى مكتب صاحب العزة الأستاذ
الكبير محمد حسن العشماوى بك المستشار الملكى وزعيم الإصلاح الاجتماعى
فى مصر بين الرجال . وكان معه عبد الخالق حسونه بك والأستاذ توفيق
بك الحكيم . فاقتحمت هذا المجلس الرباعى دون سابق إنذار ، وكانت
فرصة مواتية لمباحثة الدكتور طه بك فى يوميات بطله قصته ، ولكن
الأستاذ العشماوى بك ضيع على الفرصة ! إذ ما كاد يرانى أدخل عليهم
حتى أخذ يدس بينى وبين الأستاذ توفيق الحكيم ! فأثار قضية البرجين

العاجيين بين عدو المرأة وعدوة الرجل ! فنسيت الدكتور طه حسين بك ، وأخذت أترافع — في مواجهة توفيق بك الحكيم — في صحة ملكية البرج العاجي النسوى « الثابت » . . . مبنية بالبراهين العادية أن البرج « الحكيمى » المتقل ، ليس له حدود معروفة . . . وأن البرج العاجي « المنير » ، معروف الحدود ، « ثابت » الأرجاء ، فلا لبس ولا إيهام ، ولا شبه بين البرجين .

وقد أصدر قاضى الجلسة، العشماوى بك، حكمه فى الموضوع لمصلحة البرج النسوى (بعد أن قامت المحكمة بمعاينة البرج الثابت ، ولم تستطع معاينة البرج المتقل لعدم العثور عليه !) وقد أثبتت المحكمة نتيجة هذه المعاينة فى حيثيات الحكم !

وأمن الدكتور طه بك على هذا القرار بإيماء وابتسام الاستحسان ! ولعل هذا كان بدء ظهور مناصرته للمرأة ! ولكنى لم أنتبه لهذه الظاهرة... لانهما كى بالدفاع عن برجى العاجى !

وقد خسر الأستاذ توفيق بك الحكيم هذه القضية ، لسببين : الأول ، أنه بالرغم من نبوغه ومقدرته فى تحرير المذكرات الكتابية ، يبدو ذا عى فى المرافعات الشفوية ! وثانياً لأن العشماوى بك رجل عادل ويعرف أن الحق أحق أن يتبع !

المقابلة الثانية : في جلسة المجمع !

وكرت الأيام وكانت أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فإذا بي أقابل للمرة الثانية الدكتور طه حسين بك ، وإذا بي ألتقي به خطيباً مبدعاً في الجمع اللغوي يقدم زميلاً جديداً له . ثم إذا بي أسمع يطالب بحقوق المرأة السياسية !! كلا ! لقد أخطأت في التعبير ! انه لم يطلب .. وإنما يؤيد فقط مطالبة المرأة بحقوقها السياسية ويوافق على مبدأ المساواة بين الجنسين .. فهو لم يجابه بعد بنى جنسه الرجال ، « بالمطالبة » بهذه المساواة ، ولهذا ، فقد أصبح « مشاعاً » بين الرجال والنساء .. وسيظل « معلقاً » بين الطرفين ! على أن المهم هو أن أسجل هنا بارتياح أن الدكتور طه بك قد خرج عن رجعيته وغير رأيه في هذه الناحية .

لقد نشأ الدكتور أزهرياً - وأصدقائي الأزهريون ، وإن كانوا الآن يقدروننى ، بصفة شخصية ، ما زالوا يعترضون على المساواة السياسية بين الجنسين - ثم بدا الدكتور بعد ذلك حراً دستورياً - وحزب الأحرار لا يوافق على هذه المساواة - ثم أصبح الدكتور طه بك أخيراً وفدياً - وحزب الوفد لا يقر مبدأ المساواة لا بين الجنسين ولا بين جنس واحد !

فخير للدكتور طه بك ، والحالة هذه ، إن لم يعجبه الانضمام إلى حزب الكتلة (الذى قرر العمل على تقرير مساواة الجنسين فى الحقوق السياسية والاجتماعية) أن يترك أحزاب الرجال جميعها ويجاههم جميعاً فى جرأة برأيه

الجلديد الذي آمن واقتنع به . . . فيصدر « كتاباً » يطالب فيه الرجال
المغتصبين بأن يردوا للمرأة حقوقها السياسية المسلوقة ، ثم يعزز هذه المطالبة
بحيثيات من مبادئ الدين الاسلامي وبسابقات من تاريخ الاسلام القويم .
اما أن يكتفى بأن يقول لي أنا شفويا أنه يؤيد فكرة ضرورة تمتع المرأة
بحقوقها الانتخابية والنيابية ، وفكرة إشراكها مع الرجل في السلطين
التشريعية والتنفيذية وأن أذيع أنا رأيه هذا في الناس « فهذا » لا يكفيني !
أيها الرجال ! اجمعوا أطراف شجاعتكم وسجلوا بأقلامكم ما تعلنون
في المجالس بالسنتكم ، هذا إن كان رأيكم مكوناً عن عقيدة صادقة
قوية (ثابتة) .

إن ثلاثة أرباع وزراء مصر ونوابها الحاليين والسابقين واللاحقين
يؤيدونني (شفويا) فيما أطلب به من حقوق للمرأة ، ولكن . . لا يجرو
واحد منهم على أن يثير هذا الموضوع تحت قبة البرلمان !

حديث خطير لأحد الوزراء

في حقوق المرأة السياسية

تحدثت في هذا العام مع أحد كبار الوزراء المصريين السابقين - في حفل من الناس - وسألته رأيه في مساواة المرأة مع الرجل في التمتع بالحقوق السياسية فقال :

« انى أوافق على المبدأ . . . بشرط واحد وهو أن تثبت المرأة المصرية أنها جديرة بممارسة هذه الحقوق .

فقلت :

وكيف نستطيع نحن النساء . بعد كل هذا . أن تثبت لكم هذه الجدارة وهذا الاستحقاق وأنتم قوم متفنون لا تقتنعون ؟

فقال الباشا :

« أن المرأة المصرية تكون جديره أو تصبح جديرة بهذه المساواة السياسية عند ما تستطيع أن تضرب الرجل .. وتتنزع منه هذا الحق بالقوة ! هذا رأى أحد كبار الوزراء المصريين ؟ أسجله هنا ليسمعه النساء والرجال معاً !

والذى أفهمه من هذا الرأى هو أن بعض الرجال المصريين يريدونا على أن نفتدى بالإنجليزيات فى أسلوب الكفاح للحصول على حقوقنا . مع أن

الفرنسيات والتركيات وغيرهن حصلن على حقوقهن السياسية دون أن يضربن رجالهن أو يمزقن ملابسهم !

فلمعمرى ، هل « يوسوس » الرجال المصريون في اذن المرأة بفكرة ثورة دموية بين الجنسين ؟ أم ترى . . . رجالنا يجسسون النبض ويتحدون شجاعتنا وبأسنا ؟ ألم يأتهم خبر في عهد ثورة ١٩١٩ الوطنية أن النساء اشتركن معهم في ذلك الجهاد . . . بل وكن أكثر من « غاليتهن » شجاعة وتضحية ؟ . . .

على أن الأمر في اختيار « الأسلوب » (لاثبات جدارتنا واستحقاقنا للتمتع بحقوقنا السياسية) متروك الآن لحضرات الرجال . . . وإن كنا نحن النساء . حتى هذه اللحظة . قد فضلنا الأسلوب الفرنسي للمطالبة بحقوقنا ، فاننا مستعدات « لممارسة » الطريقة الانجليزية في الكفاح للحصول على هذه الحقوق السياسية . وذلك إذا أصر الرجال على أنها الوسيلة الوحيدة التي ثبتت بها جدارتنا !

ملاحظة :

كان هذا الحديث يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ . . وفي حفل حاشد من الجنسين !

كاتب انجليزى يبحث فى حى السيدة والحسينى

عن المطالبات بحق الانتخاب !

منذ حوالى ثلاثة أعوام - أو أقل قليلا - حضر إلى مصر كاتب إنجليزى اجتماعى كبير ، وما كاد يصل إلى القاهرة حتى أخذ يفتش عن المهائم المصرية المطالبات بحق الانتخاب وزعيمتهن . ولعله كان يود أن يدعوهن إلى الشاى . للمباحثة معهن على موائده ! وكان صاحبنا ذكياً فطناً ، فطبق القواعد الشعبية الإنجليزية ، وذهب فى الحال يجوب حى السيدة زينب والحسينى باحثاً عن المصريات المطالبات بحق الانتخاب ! وعن زعيمتهن ، التى لم تحظ فى حياتها بشرف الإقامة فى هذه الأحياء الوطنية المباركة .

وأخذ صاحبنا يتفرس فى وجوه النسوة هناك ، معجباً ببماهن الرائع ، وإناقتهن الخلابه ! وكان يحاول (بالفراسة !) اكتشاف ما يختلج فى نفوسهن . ويجول فى خاطرهن من آماني قومية ، وحقوق نسوية ، ولكن الحظ خانته ، فلم يعثر على المطالبات بحق الانتخاب ولا على زعيمتهن فى هذه الأحياء . فلم يسعه إلا أن يغير خطته أو نظريته الاجتماعية ، فذهب إلى أحياء الذوات فى الجزيرة والزمالك حيث بهر العز والإناقة عيونهن ، وأخذ يفتش هناك عن ضالته ، ولكن دون جدوى ، وفجأة أوعز إليه خبيث بأن الزعيمة

المنشودة قابعة في برجها العاجي ، في حي أصبح « نصف ذواتي » ! هو جاردن ستي ! فذهب المسكين يعدو إلى جاردن ستي ، وهناك علم أن القيادة العليا الإنجليزية القاسية القلب ، وقعت في غرام البرج العاجي ... فاستولت عليه بأمر عسكري ورحلت الزعيمة إلى « برج عاجي » آخر قائم في صحراء مصر الجديدة !

فطار صاحبنا إلى « هليوبوليس الفرعونية العتيقة » ووصل إلى منزلي العامر . يلهث تعباً ، ولكنه كان في خير وسلامة !

كان كاتباً صحفياً كبيراً من سكان لندن ، وقد وجدته كريماً صريحاً فتوطدت بيننا أواصر الصداقة والزمالة وجرت بيننا أحاديث شيقات - أحاديث استمرت طوال مدة إقامته في مصر - تناولنا خلالها بالبحث والمناقشة جميع شئون العالم بمختلف أنواعها (وهذه الأحاديث « أسرار » ولا مجال لإذاعتها هنا ! ..)

على أنه لم يك أتياً للمباحثة معي في شئون العالم . أو في السياسة العليا ! وإنما كان أتياً ليدرس موقف المرأة المصرية وحركة المطالبة بالحقوق السياسية وقد أعطيته بياناً وافياً عن ذلك مقروناً بأرائي الخاصة . وقد أعجبته أحاديثي فأخذ يطرني كل يوم بأسئلة شتى وكنت من ناحيتي .. أمطره بأسئلة كثيرة .

مبادئ الشريعة الإسلامية :

وقد كان متشوقاً لمعرفة موقف المرأة في وضع التشريع الإسلامي، فسردت له كل ما أعرف (وهو كثير) عن مبادئ شريعتنا الإسلامية بالتفصيل ، وفي جميع الأحوال . وكان هو من ناحيته يشرح لي ما يقابلها في المذهب البروتستانتي والتشريع المدني الإنجليزي، وقد صرح لي عقب ذلك أنه يحسد المسلمين على سماحة مبادئ شريعتهم ! وأن أهم شيء يعجبه في الشريعة الإسلامية هو السهولة والحرية في الطلاق والزواج ! وأن هذه السهولة وهذه الحرية لو وجدت في غير هذه البلاد لَسَرَّتْ الهناء في البيوت والوفاق في الأسرات ...

وصاحبي الزميل الإنجليزي محق في رأيه ، لأن التفكك الواقع في الأسرات المصرية واضطراب حال الأزواج والزوجات لا يرجع سببه إلى عيوب في مبادئ الشريعة الإسلامية ، وإنما لسوء استعمال هذه المبادئ أو لعدم فهمها .

وقد بدا الكاتب الإنجليزي متأثراً بشدة التألم من بعض الأوضاع المفروضة بالعرف أو التقاليد على المرأة المصرية المسلمة . فهي لا تستطيع ، كالمرأة الإنجليزية ، أن تستقل في حياتها وتعمل لكسب قوتها بشكل محترم . فالحكومة المصرية كانت تعطى رخصة لامرأة لتشتغل بالبغاء الرسمي ! وتعطى رخصة لامرأة لتشتغل كخادمة في البيوت ! ولكنها تقفل

في وجهها الوظائف الحكومية ! أما البنوك والمحلات التجارية فلا تقبل
(عن طريق العرف والتقاليد) إلا استخدام الأجنيات !

فالمرأة المسامة مقضى عليها - (وليس هذا ذنب الشريعة الإسلامية) -
بأن تكون عالة على المجتمع فهي كزوجة لا تستطيع أن تطمئن إلى عيشها،
وهي كمطلقة لا تضمن إلا نفقة عام بمعدل ٢٥٪ من إيراد مطلقها ...
وبعد ذلك تلجأ إلى أقاربها من الذكور ، فتكون عالة عليهم ، وعالة ذليلة !
والمرأة الإنجليزية تستطيع أن تتناول نفقة مستديمة من مطلقها مدى
الحياة ! ... بل من مطلقها بالجملة وبالتتابع ... وهي بعد في غير حاجة
إلى هذه النفقة ، لأنها تستطيع أن تعيش من عملها كالرجل سواء بسواء .
فالمرأة المصرية المسامة التي تتناقش المحاكم الشرعية في نفقتها على
أساس القروش والدراهم ! يجب أن تستقل وتعمل في ميدان الحياة مع
الرجل لتكون في غنا عن هذا الوضع الشائن .

تألم زميلي الإنجليزي من هذه الأوضاع التي شرحتها له ، وقد قلت له
أننا من أجل ذلك نطالب بحقوقنا السياسية، لنضطلع مع الرجال بالسلطتين
التشريعية والتنفيذية ، كي نسوى بأيدينا هذه المشاكل ، ونجعل من المرأة
المصرية نداً للرجل في ميدان الحياة . فتصبح كالإنجليزية والأمريكية .
وقد أيدنى الكاتب الإنجليزي في هذا الرأي على طول الخط ... وهتف
داعياً للثورة النسوية المصرية بالنصر والتوفيق !

المرأة المصرية

والحركة النسوية الإنجليزية

أشرت في الصفحات الأولى من هذه الرسالة إلى أن الحركة النسوية الإنجليزية للمطالبة بالحقوق السياسية كانت من العوامل التي أوجت إلى فكرة المطالبة بحقوقنا السياسية . وقد اضطلعت فعلا بهذه المهمة تحت تأثير أحاديث المغفور له والدي الذي كان دائرة معارف في تاريخ الحركات النسوية وحوادثها بصفة عامة ، والحركة الانجليزية النسوية بصفة خاصة ، التي كان رحمه الله معجبا بها .

ولما بدأت أكتب هذه الرسالة ، رأيت من باب الاحتياط ألا أعتمد على ذاكرتي . فهي لا تعي في الوقت الحاضر غير بعض طرائف هذه الحركة ، ومقالب النساء فيها . لهذا لجأت إلى « الأنسيكلوبيديا بريتانिका » عن طريق وزارة الاستعلامات البريطانية ، وحصلت على التفصيلات والتواريخ الرسمية لثورة الانجليزيات في سبيل المساواة السياسية مع الرجل .

وانه لتاريخ حافل يشرف المرأة الإنجليزية ، فقد كانت حرا قائمة بين النساء والرجال . وكان فيها هجوم وكر وفر ! لا ، بل خطط استراتيجية موضوعة !

وإني أسجل هنا ، أولا ، صفحة مختصرة عن التاريخ الرسمي لهذه الثورة

وتطوراتها منذ ظهورها في إنجلترا ، وعوامل « الكبح والتشجيع » التي صادفها حتى انتهت بتحقيق الهدف مستكملا . ثم أعقب عليها ببعض طرائف الثورة وحوادثها الشيقة .

وإني إذ أفعل ذلك أعتقد أنه من الواجب على المصريين أن يطلعوا على تاريخ أمثال هذه الثورات النسوية ويدرسل ما فيها من أساليب وعبر وإيحاء . . تماما كما يدرس القائد الحربي أساليب جميع المواقع الحربية المشهورة في التاريخ !

تاريخ ثورة الانجليزيات :

ينقسم هذا التاريخ إلى أربع فترات ، ففي الفترة الأولى تظهر الحركة النسوية وتستمر ثم تنتهي بحصول النساء على حق الانتخاب للمجالس البلدية ثم مجالس المديريات .

والفترة الثانية هي فترة اشتداد الكفاح لدخول البرلمان وظهور عوامل الكبح والتشجيع .

والفترة الثالثة هي فترة الحرب العظمى ، والرابعة هي فترة السلم التي تحققت فيها آمال الانجليزيات وكانت مسك الختام لحركتهن .

الفترة الأولى

بدأت حركة الانجليزيات للمطالبة بحق الانتخاب في عام ١٧٩٢ . . .

وهو التاريخ الذى أصدرت فيه مسز مارى ولستون كرافت ، كتابها المشهور عن المطالبة بحقوق المرأة . وقد أتى عقب ذلك بعض الرجال السياسيين ، أمثال ريتشارد جوبلن ، وديزرائيلى ، فأيدوا (شفوياً !) هذه المطالبة ، فظلت الحركة قائمة (مسنودة !) إلى أن دخل — فى عام ١٨٦٧ — جون ستوارت ميل البرلمان . فبعد ذلك بعامين حصلت المرأة الانجليزية على حق التصويت فى انتخابات البلدية (١٨٦٩) .

فكانت هذه خطوة أولى ، أتاحت الفرصة لاستكمال حقوق المرأة ، وبالفعل ، قدم للبرلمان مشروع بذلك فى عام ١٨٨٤ . ولكن « الصديق اللدود » جلادستون قضى على هذه الفرصة وقتلها فى المهد .

فلما كان عام ١٨٨٨ ، أنشئت مجالس مديريات جديدة ، فاعطيت المرأة حق الانتخاب لهذه المجالس (ولكنهم لم يعطوها حق العضوية لهذه المجالس إلا فى عام ١٩٠٧ ! !)

هذا فيما يختص (بالقسم الابتدائى !) أى الخاص بحق الانتخاب والعضوية لمجالس البلدية والمديريات !

الفقرة الثانية :

أما هذه الفترة وهى الخاصة بالنضال للحصول على حق الانتخاب والعضوية فى البرلمان ، فكانت معركة خطيرة وكان جهاد المرأة الانجليزية فيها شاقاً مريراً

كانت الحملة للحصول ، على حقوق الانتخاب البرلمانية ، تسير في هدوء حتى عام ١٩٠٦ ، وعندئذ أتى حزب الأحرار البريطاني ، وتربع في دست الحكم ، وكان مستر أسكويث ، رئيس الوزارة في ذلك الحين ، من أشد المعارضين في إعطاء المرأة الانجليزية حقوقها السياسية ، بل كان خصمها العنيد . فكانت صدمة مؤلمة للانجليزيات ، فقمّن بمظاهرات صاخبة (خصوصاً بعد عام ١٩٠٦) في جميع أنحاء البلاد ، وانتشرت في كل مكان « لافتات » كبيرة مكتوب عليها « حقوق الانتخاب للمرأة » .

فلما رأت الحكومة هذه الحالة ، اشتدت في تعنتها بأن منعت تقديم أى مشروع للبرلمان خاص بحقوق المرأة الانتخابية : ظلنا منها أن قفل الباب ، ومنع إثارة هذا الموضوع في البرلمان ، قد يلقي اليأس في قلوب الانجليزيات فيعدن إلى بيوتهن ! ولكن ظنهن كان معكوساً . إذ اشتعل في الحال لهيب الثورة ، واتخذت شكلاً عدائياً مخيفاً ، فارتبكت الحكومة الانجليزية ، ثم تورطت في الكفاح وجندت رجالها لمحاربة الثائرات . فأخذ النساء يتلاقىن مع رجال البوليس الذين كانوا يحاصرونهن في كل مكان !

ولما فشلت الحكومة في الحصول على نصر في معارك الشوارع ! أخذت تلقى القبض على النساء (زعيمات المطالبات بحق الانتخاب !) وتضعهن في السجون ! وقد تحملت المرأة الانجليزية هذه المحنة بجد وشجاعة هما موضع فخر لها في التاريخ .

وظلت هذه المحنة قائمة حتى أتى حزب العمال في الحكم - وهو نصير

المرأة — فأنقذ الموقف ووضع حداً لهذه الحرب الطاحنة بين الجنسين !

الفقرة الثالثة:

وكان مفروضاً عقب ذلك أن تعطى المرأة الانجليزية حقوقها السياسية ، ولكن لسوء الحظ ، جاءت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ فأعلنت في هذه الفترة نفسها ، وكانت محنة دولية لجميع الدول المجاورة . فوقفت الحركة النسوية بصفة اختيارية ، إذ قامت زعيمة الانجليزيات « مسز فاوست » في ذلك الوقت وقالت — في ندائها — مخاطبة الانجليزيات ، هذه الكلمة المشهورة : « . . . سواء أكانت مطالبنا معترفاً بها ، أم غير معترف بها ، فإن علينا الآن أن نثبت (نبرهن) أننا جديرات بلقب مواطنات إنجليزيات » فما كادت الزعيمة تلقى هذه الكلمة الوطنية النبيلة ، حتى كفت بفتة الانجليزيات عن المطالبة بحقوقهن ، وأخذن يؤدين ، مع الرجال ، واجبهن الوطني ، في سكوت ، خلال سنوات الحرب العظمى الأربع .

الفقرة الرابعة :

كان موقفهن نبيلاً ، وكان مجهودهن عظيماً ، فما كادت الحرب تنتهي حتى بادرت الحكومة باعطائهن حق التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان . وبعد بضعة أشهر ، وفي نفس العام ، أعطتهن حق العضوية للبرلمان .

المرأة — فأنقذ الموقف ووضع حداً لهذه الحرب الطاحنة بين الجنسين !

الفقرة الثالثة

وكان مفروضاً عقب ذلك أن تعطى المرأة الانجليزية حقوقها السياسية ، ولكن لسوء الحظ ، جاءت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ فأعلنت في هذه الفترة نفسها ، وكانت محنة دولية لجميع الدول المجاورة . فوقفت الحركة النسوية بصفة اختيارية ، إذ قامت زعيمة الانجليزيات « مسز فاوست » في ذلك الوقت وقالت — في نداءها — مخاطبة الانجليزيات ، هذه الكلمة المشهورة :

« . . . سواء أكانت مطالبنا معترفاً بها ، أم غير معترف بها ، فإن علينا الآن أن نثبت (نبرهن) أننا جديرات بلقب مواطنيات إنجليزيات »
فما كادت الزعيمة تلقى هذه الكلمة الوطنية النبيلة ، حتى كفت بفتة الانجليزيات عن المطالبة بحقوقهن ، وأخذن يؤدين ، مع الرجال ، واجبهن الوطني ، في سكون ، خلال سنوات الحرب العظمى الأربع .

الفقرة الرابعة :

كان موقفهن نبيلاً ، وكان مجهودهن عظيماً ، فما كادت الحرب تنتهي حتى بادرت الحكومة باعطائهن حق التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان . وبعد بضعة أشهر ، وفي نفس العام ، أعطتهن حق العضوية للبرلمان .

ولكن... كان هذا الحق في البداهة مقيداً.. باستكمال سن الثلاثين للمرأة!... فلم تك تستطيع المرأة ممارسة هذا الحق قبل أن تستكمل الثلاثين من عمرها! وكانت هذه تجربة أولى لعقيلة المرأة الانجليزية!! ولكن لم تمض بضعة سنوات على ذلك حتى اتفقت جميع الأحزاب على ضرورة رفع هذا القيد ومساواة المرأة والرجل في السن.

ففي عام ١٩٢٨ أمر في البرلمان مشروع القانون الذي قرر المساواة التامة في ممارسة هذه الحقوق السياسية بين النساء والرجال. (من حيث السن !)

ولكن... كان هذا الحق في البدايه مقيداً... باستكمال سن الثلاثين
 للمرأة...! فلم تك تستطيع المرأة ممارسة هذا الحق قبل أن تستكمل الثلاثين
 من عمرها! وكانت هذه تجربة أولى لعقيلة المرأة الانجليزية!! ولكن
 لم تمض بضع سنوات على ذلك حتى اتفقت جميع الأحزاب على ضرورة
 رفع هذا القيد ومساواة المرأة والرجل في السن.

ففي عام ١٩٢٨ أمر في البرلمان مشروع القانون الذي قرر المساواة التامة
 في ممارسة هذه الحقوق السياسية بين النساء والرجال. (من حيث السن!)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

في تلك الفترة كان في بريطانيا ما يسمى بالحق الانتخابي للمرأة -
 (المرأة التي تجاوزت سن الثلاثين)

بعض طرائف...

عن ثورة النساء الانجليزيات

عندما اشتدت ثورة النساء الإنجليزيات المطالبات بحق الانتخاب ، واتخذت — كما بينت — شكلاً عدائياً سالت فيه الدماء ، كانت جموع النساء المتظاهرات الصاخبات تهاجم مكاتب الوزراء ومداخل وممرات مجلس العموم ، وكان البوليس يقوم بمهمة تفريقهن وإلقاء القبض عليهن — (تماماً كما يفعل جيش اللواء سليم باشا زكى فى تفريق المظاهرات فى القاهرة !)

فحدث ذات يوم أن قامت زعميات الحركة بمظاهرة صاخبة ، وذهبن إلى القصر الملكى يطالبن وينادين بحقوقهن . وكانت البوابة الحديدية الخارجية قد أقفلت طبعاً . . . استعداداً لاستقبالهن ! فما كان من النساء إلا أن تعلقن بهذه البوابة وأخذن يلقين — بنعمة السوربانو ! — خطباً يعززن بها مطالبهن الشرعية ! وهنا أخذ البوليس فى إجراء عملية القبض على الخطيبات ، فجاءت سيدة خبيثة وربطت نفسها بسلسلة حديدية فى حديد البوابة ، ثم قفلت السلسلة بقفل أعطت مفتاحه لزميلة أخرى ألقتة فى النهر !!

ثم أخذت السيدة ، « المربوطة » بالقفل والحديد فى البوابة ، تتحدى البوليس أن يقبض عليها أو يترزعها من هذا المكان ! قائلة أنها ستظل مقيدة

بهذا الباب تخطب وتنادى بحقوق المرأة السياسية وتصرخ وتصخب إلى أن تموت ... أو تنال حقها المسلوب !!

فأسقط في يد سليم باشا اسكتلاند يارد !! وبعد تفكير عميق طويل — على الطريقة الإنجليزية ! — فكرت السلطات البريطانية في البحث عن « حداد » ! . . أحضره ، وأخذ هذا يحاول تحطيم السلسلة أو كسر القفل ، ليتزع السيدة من هذا الباب الملكي الذي لجأت إليه — مستغثة من ظلم الرجعيين — وقيدت نفسها في حديده ! .

وفي سباق الدرربي ...

وهنا لم تنجح مهارة اسكتلاند يارد ! فقد أقسمت إحدى المطالبات بحق الانتخاب أن تموت منتحرة تحت أقدام حصان الملك في سباق الدرربي ! فتموت شهيدة !! ... ويكون دمها المهدور ثمنا لاسترداد حقوق المرأة ، فماتت في حلبة السباق .. وخسر الحصان جائزة الدرربي !

ووستون تشرشل ... !

وفي وقت من الأوقات كان مستر وستون تشرشل رئيساً للوزارة ومعارضاً. أو مصهيناً عن حقوق المرأة ، فأخذ يعدو خلفه جيش عرمرم غاضب من النساء ، يلاحقه في كل مكان . ملوحاً في وجهه بالمظلات ... تلويحاً مصحوباً بصرخات سوبرانو تحمل مختلف ألفاظ « اللغات » الدينية والاجتماعية والمدنية والقانونية الخ !

وكان مستر تشرشل - الذي يحمل في قلبه صبر أيوب - رحيماً بهن ! فلم يأمر بإلقاء القبض عليهن للتخلص منهن ! وإنما اختار طريقة أخرى : هي إلقاء القبض على نفسه ! فكان كلما هجم النساء على تشرشل ، أسرع البوليس « باختطاف » رئيس الوزارة من بينهن . . وإخفائه عن أعينهن ! هذا بعض ما كان من النساء الإنجليزيات ولعل المصريات يدركن الآن السرفى أنى كنت دائماً - كأبى من قبلى - شديدة الإعجاب بالمرأة الإنجليزية وبالنهضة النسوية فى إنجلترا .

سيدة أوروبية تتحدث

عن المطالبة بحقوق المرأة المصرية

بينما كنت أسطر هذه النبذة عن تاريخ الحركة النسوية الإنجليزية دخلت علي سيدة أوروبية الأصل ومصرية التبعية ، فلما علمت موضوع بحثي ، سخرت وقالت :

أن الاضطلاع بمهمة المطالبة بحقوق المرأة السياسية أمر لا يناسبك ! لأن المطالبات بحق الانتخاب ، في إنجلترا وغيرها من البلدان ، كلهن نسوة «عجائز» وقبيحات الشكل أو مشوهات الخلقة ، فقدن كل أمل في الحياة ، فألقين بأنفسهن في هذا الميدان ! وقد أصبحت كلمة الحركة النسوية بالنسبة للمرأة في جميع البلاد رمزاً لقيح الخلقة ! . . . وتقدم السن ! واليأس من الحياة ! ! وأنت لست قبيحة الخلقة ، ولا متقدمة في السن ، ومازالت زهور الحياة الباسمة متفتحة أمامك ، فتمتعي بها . . . ودعك من الحركات النسوية والسياسية والوطنية ! !

كدت أصعق عند سماع هذا الرأي ، وقلت لها غاضبة : أن من العبث أن أجادل مثلها في هذا الموضوع ، فهي ، وإن كانت أوروبية أصلاً وترابية ، إلا أنها تعيش . . . لتأكل وتنام وتتنزه وتمتع بالسينما والسهرات ! وهذه الحياة « الخاوية » هي في نظري حياة بهيمية . . . حيوانية !

ثم قلت لها أن لمصر — هذا الوطن الذي تستظل برعايته وجنسيته
والذي ترتفع في خيراتهِ ونعيمه — عليها حقاً بل واجباً ، فإن لم تؤد هذا
الواجب فهي غير جديرة باسم « مواطنة » مصرية ... أو غير مصرية !
وإن كنت قد سجلت هنا هذا الرأي السخيف الخاطئ ، فاني أود أن
أوجه نظر إخواني المواطنين المصريين — بل إخواني المصريين أيضاً ! —
إلى أن الاضطلاع بالحركات النسوية والوطنية هو أزهير الحياة وفخرها .
وتأدية الواجب نحو الوطن والإنسانية هو النعيم ، بل المجد المقيم ، الذي يخلد
ذكراها ويجعل المرء يموت قريح العين مستريح البال .

فما استحق أن يولد ... من عاش لنفسه



فهرست

- الإهداء : إلى فتيات مصر الناهضات أ.خ
التصدير : إنذار من البرج العاجي إلى مصدر السلطات .
المقدمة : تقاليد الكتاب ، وميول القراء — الجنون الذي عبدت به
الطريق ... ونتأججه !

الباب الأول

من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٨

- ١ — حقوق المرأة السياسية — منذ أكثر من عشرين عاماً — التوجيه والإيحاء — كيف ومتى طالبت لأول مرة بحقوق المرأة السياسية
- ٢ — دعوة السيدات لحضور جلسات البرلمان — الحفلات الافتتاحية — يوم السبت ٢٢ مارس ١٩٢٤ — جلسة في مجلس النواب .
- ٣ — المرأة والصحافة — من قصة الأملين — صحيفة الدفاع من حقوق المرأة .
- ٤ — مكرم عبيد باشا وحقوق المرأة
- ٥ — أول عريضة رفعت إلى ممثلي مصدر السلطات للمطالبة بحقوق المرأة السياسية ، مارس ١٩٢٧ .

- ٦ — المرأة المصرية ومعرض الصحافة الدولي بألمانيا ١٩٢٨ .
- ٧ — حقوق المرأة السياسية وجمعية الاتحاد النسائي المصري .
- ٨ — تحسن الجو . . . والعلاقات مع جمعية الاتحاد — تكريم خريجات الجامعات .
- ٩ — قصة المعاهدة ، وتأثيرها في رأى الاتحاد النسائي .
- ١٠ — عودة الكاتبة إلى ميدانها — بيان — استفتاء عن حق المرأة في الانتخاب .
- ١١ — حقوق المرأة ، والزعيم النبيل محمد محمود باشا ، وبعض رؤساء الأحزاب .
- ١٢ — حديث الاحتجاج والعتاب — إلى أن أصبح وزيرة دولة .

الباب الثاني

في أوروبا عام ١٩٣٩

- ١ — المرأة المصرية والمؤتمر الدولي النسوى .
- ٢ — موضوعات وفد مصر النسوى الثلاث .
- ٣ — المرأة توحى بالأمس ! . بمشروع لتوطيد السلام العالمى . ومؤتمر سان فرانسيسكو يقرره اليوم فى ميثاقه !
- ٤ — هدى هانم شعراوى ومشروع توطيد السلام .

- ٥ — طرائف ، وأشجان : من ذكريات مؤتمر الدانمرك .
- ٦ — حفلات تكريم المؤتمرات .
- ٧ — مع الشباب السكنديناثى — زميلى الفانلاندى . فى مأدبة الشباب .
- ٨ — خطبة ١٣ يوليو ١٩٣٩ — الشبيبة والنهضة النسوية — الحالة فى مصر — الديمقراطية المغربية — فشل عصبة الأمم — خطبتنا وهدفنا .
- ٩ — الفيكونتنس لادى أستور وحقوق المرأة السياسية — أحاديث الليدى فى المؤتمر .
- ١٠ — المرأة المصرية وقضية فلسطين — تمهيد — الكتاب الأحمر النسوى والكتاب الأبيض الانجليزى — معركة فلسطين فى الدانمرك — مشاحنات المؤتمر الدولى — كيف أثّرت مسألة فلسطين — الديمقراطية بالجملة وبالقطاعى ! — اختلاف أساليبها فى الشرق والغرب — مسز أشبى . . . تبكى وتبدى أسفها ! — الهجرة اليهودية بنوعها والوطن القومى الصهيونى — الفضيحة الرائعة للمؤتمر — صراخ وعويل ! . . . وفوضى !
- ١١ — ماذا صنع رجال الشرق وحدهم بشئونه ؟

الباب الثالث

في مصر

من بداية الحرب حتى عام ١٩٤٥

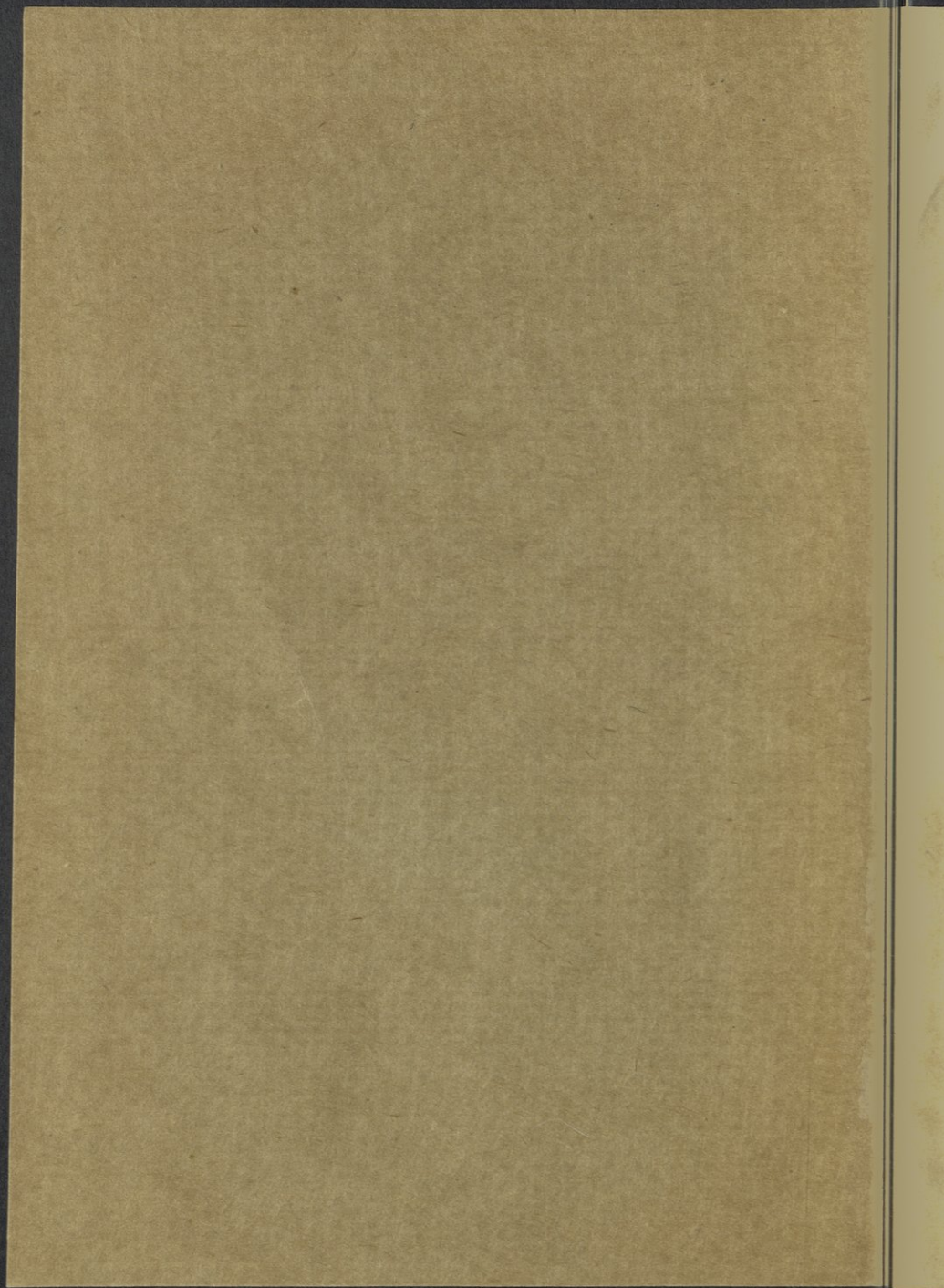
- ١ - قصة العودة إلى الوطن - من باريس إلى ... وزارة الشؤون الاجتماعية ! - الاستعداد للاقامة في فرنسا - اتفاق صحفي مع فكرى بك أباطة - الرجال سيكون ! . كيف شجنت إلى الاسكندرية - الوصول - في سراى بولكلى بالرمل - مع رفعة على ماهر باشا - مع عبد السلام الشاذلى باشا - غرز أنفى في برنامج وزارة الشؤون . ! - مع معالى عبد المجيد بدر بك ... أو خاتمة المطاف !
- ٢ - فترة الركود - في خلال سنوات الحرب الست .
- ٣ - العريضة الثانية للمطالبة بحقوق المرأة السياسية .
- ٤ - البيان الموجه إلى الوزارة النقراشية - ميثاق سان فرانسكو وحقوق المرأة السياسية .
- ٥ - المرأة المصرية في المجتمع اللغوى ! - حفلة المولد البدوى ! - مفتى الدولة القانونى - وحي المرأة ومسئوليتها .

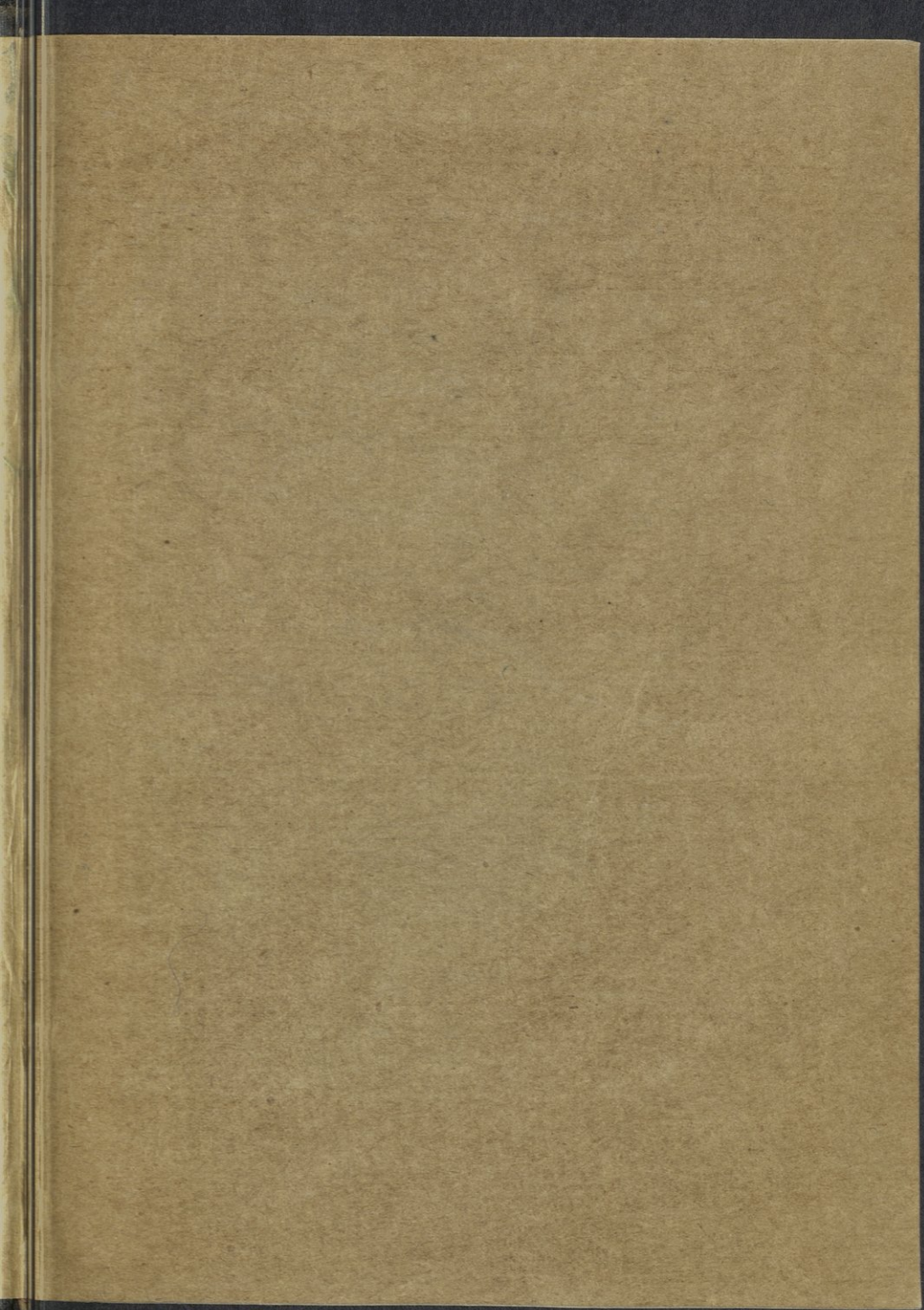
- ٦ - جلسة خاصة في الجمع ، للمباحثة في حقوق المرأة . - رأى
عبد العزيز فهمى باشا ، والدكتور طه حسين بك في مطالب
المرأة - خطيب الجمع القوي يطالب بحقوق المرأة السياسية -
المقابلة الأولى : طه حسين بك في جلسة قضية البرج العاجى -
المقابلة الثانية : في الجمع .
- ٧ - تصريح خطير لأحد الوزراء المصريين عن حقوق المرأة السياسية .
- ٨ - كاتب إنجليزى يبحث عن المصريات المطالبات بحق الانتخاب في
حى السيدة زينب والحسينى ! - مبادئ الشريعة الإسلامية
والمذهب البروتستانتى .
- ٩ - الحركة النسوية الانجليزية - نبذة تاريخية رسمية عنها ، وبعض
طرائف عن ثورة الانجليزيات .
- ١٠ - رأى في النهضات النسوية والقائمات بها .

شكر وزارة التموين

أُسجل هنا كلمتي شكر جزيل أُوجهها إلى وزارة التموين :
الكلمة الأولى في شخص وزيرها صاحب المعالي
طه السباعي بك والثانية أُوجهها إلى الوزارة في شخص
وكيلها المساعد صاحب العزة محمود زكي بك .

فبفضل وزارة التموين استطعت الحصول على الورق . . .
فحق عليّ أن أعترف بمعونتها وأن أوجه إليها شكرى في
شخص رجالها الأفاضل .





396:T36tA:c.1

ثابت، منيرة

ثورة في البرج العاجي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023780

American University of Beirut



396

T35tA

General Library

